خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا

- جامعة العقيد الحاج لخضر - باتنة-
- كلية الحقوق.
- قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

المعلومات كآلية لرسم السياسات العامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في: السياسات العامة والحكومات المقارنة.

إعداد الطالب: معو زين العابدين.

إشراف الأستاذ: د. زياني صالح.

لجنة المناقشة:

أ.د بلعيد رابح.............................رئيسا...................... جامعة باتنة.

د.زياني صالح........................مشرفا ومقررا........... جامعة باتنة.

د.جندلي عبد الناصر................عضوا مناقشا............ جامعة باتنة.

د.فرحاتي عمر...................... عضوا مناقشا............ جامعة بسكرة.

السنة الجامعية:
2009-2008.

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله العلي القدير الذي أعانني على

إنجاز هذا العمل، وأرجو التوفيق لنا جميعا"

آمين يا رب العالمين.

شكر وعرفان:

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل شكري وامتناني، إلى الأستاذ المشرف الدكتور"زياني صالح" على المجهودات الكبيرة، التي بذلها من أجل اكتمال هذه المذكرة، والتوجيهات القيمة التي أفادني بها...

وأتمنى من العلي القدير أن يجازيه عن هذا العمل خير الجزاء، وأن يهبه دوام الصحة والعافية.

آمين يا رب العالمين.

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين، وإلى إخوتي وإلى الجميع.

مقدمة

مقدمة:

لقد غدت المعلومات مصدر قوة وأداة تنمية دون شك، هذا ما أثبته واقع وتجارب الدول المتقدمة، من خلال استخدام المعلومات كمحرك للتطور، وحققت التطور فعلا حيث اعتبرت المعلومات سلعة تجمع وتنظم ويتاجر بها. ولضمان التحول لمجتمع مبني على المعرفة لا بد من نظام متكامل للمعلومات على النطاق الوطني، يربط المراكز المجمعة والمنتجة للمعلومات في القطاعين العام والخاص، ويسمح بتطوير المعلومات ومعالجتها وتيسير وصولها إلى المستفيد من هذا النظام. و هو بدوره يحتاج إلى سياسة رشيدة مبنية على أسس علمية، لذا فقد عمدت منظمة **اليونيسكو** إلى إصدار كتيب لتطوير سياسات وطنية للمعلومات، بهدف التمكن من البلوغ والاستخدام الأمثل للمعارف المهنية والمتخصصة، العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية، وتعميم الخبرة في الدول.

إننا نعيش في عصر المعلومات وفي كل يوم تقريبا نعلم عن تطور جديد في تقنية المعلومات، و إن حاجة الإنسان إلى المعلومات، تنمو باستمرار مع تزايد اعتماد مجتمعاتنا على المعلومات، لتحقيق التقدم والازدهار، وكلنا نحتاج إلى أن نكون قادرين على الوصول إلى الحقائق، ولكننا نحتاج أيضا إلى أن نصل إلى معلومات عن موضوعات معينة–ليس مجرد الحقائق المجردة فقط–، ولكن تقويم هذه الحقائق، واستيعابها في إطارها المرجعي الخاص. إن أهم الاتجاهات المعاصرة في نظم المعلومات، هو نمو الدور الاستراتيجي لنظم المعلومات المبنية على استخدام الحاسب الآلي، فقد أصبحت المعلومات جزأ لا يتجزأ من نسيج الإدارة، وموردا أساسيا تعتمد عليه في تدعيم العملية الإدارية وتدعيم القرارات الإدارية، وأيضا مساعدتها في خلق وتقديم سياسات، تحقق الأهداف

المسطرة من طرف الدولة في مجالات معينة. والتحدي الحقيقي أمام الدول، هو كيفية استخدام مورد المعلومات كأداة إستراتيجية، تعتمد عليها في مواجهة المطالب والاحتياجات المتزايدة، للأفراد على مستوى المجتمع وكيفية الوصول إلى تحقيقها.

إن نجاح نظم المعلومات في الدولة يعتمد على تفهم صانعي السياسات العامة وراسميها، لتكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها، لتصميم سياسات وبرامج عمل تسعى لتحقيق الأهداف المسطرة منذ البداية، وتستعمل المعلومات وهياكل نظم المعلومات، في المنظمة في تحسين العملية الإدارية وترشيد القرارات الإدارية. ويحتاج صانعوا السياسات إلى مقدار كبير من المعلومات لكي يؤدوا وظائفهم الإدارية، حيث كانت مهمة جمع البيانات وتحويلها إلى معلومات ونشر المعلومات، تترك إلى فئات وظيفية تتولى تنفيذ هذه العملية، وبعد ذلك حدث تطور في طريقة التعامل مع المعلومات، حيث أصبحت تعامل كأحد المواضيع الدراسية، فجمع البيانات وتحويلها إلى معلومات من قبل الأفراد، ونقل المعلومات إلى المستخدم والتقييم ووضع القرارات، كلها درست تحت تصنيف هو نظم المعلومات الإدارية.

إن نجاح السياسات العامة يرتكز على توفر المعلومات وجودة مصادرها، وهذه المعلومات تمثل المنطلق الأساسي للمهتمين بصنع السياسات، وهذا من أجل الاعتماد على أساليب علمية وجادة، عند التطرق للمشكلات وصنع السياسات العامة، وبلورة الخطط والبرامج واتخاذ القرارات في المجالات المختلفة. وفي خضم التحولات الدولية تأكدت الدول خصوصا النامية والعربية على حد سواء، من أهمية المعلومات، فشرعت في الولوج إلى هذا الميدان، بعد أن تأكدت أن استمرارها في

رسم وصنع سياسات عديدة، دون التركيز على مصادر ومعلومات واقعية، يؤدي إلى فشل برامجها وزيادة التذمر الشعبي إزاء الأنظمة القائمة، ولقد أدركت الجزائر على ضوء التحول الديمقراطي الذي شهدته، أن المعلومات ترتبط بمختلف جوانب الحياة، ممثلة ركيزة نشاط الإنسان الاقتصادي والاجتماعي، الثقافي والسياسي، فهي تهيئ المعرفة بالواقع ومشكلاته وأبعاد هذه المشكلات، وإدراكا لهذه الحقيقة تزايد اهتمام الدولة الجزائرية بالمعلومات وتكنولوجياتها، حيث قامت بوضع خطط وطنية للتطوير والاستثمار فيها على الوجه الأمثل، ولقد أصبح الحصول على المعلومة و تنظيمها وتمكينها للباحثين، والعاملين في السياسة عند رسمهم للسياسات العامة من القضايا الجوهرية في الجزائر، لأنها تشكل ثروة وطنية كباقي الثروات الطبيعية والبشرية، وأصبح لها دور في التقدم العلمي والانتقال إلى مجتمع المعلومات، حيث التمكن من المعلومات واستغلالها في كل مجالات الحياة، من أهم ما تمتاز به الدول المتقدمة عن الدول المتخلفة.

إدراكا من الدول المتقدمة لأهمية المعلومات، في شتى جوانب حياة الفرد والدولة ومختلف مناحي النشاط الإنساني، خلق ذلك دعوة إلى وجوب حماية حق الإنسان في المعلومات، عبر توفير الحماية لتدفق المعلومات والحصول عليها من جهة، وتوفير الأدوات القانونية لمنع الاعتداءات على هذا الحق من جهة أخرى، ولقد أثر هذا الاتجاه في الجزائر بالسعي إلى خلق مجموعة من القرارات تخص بناء أنظمة، وخطط وطنية للمعلومات على مستوى القطاعات، لضمان الجهد الذي تبذله الدولة لحل المشكلات، والرفع من قيمة وكفاءة السياسات العامة، التي تنتهجها الدولة من جهة أخرى.

مبررات اختيار الموضوع :

تنبع الأسباب التي جعلتني أختار هذا الموضوع، وأفضله عن غيره من المواضيع الأخرى، من المنطلقات الآتية:

*التطورات الدولية المتعاقبة والتي انتهت بظهور العولمة ونظام الاقتصاد الحر، وبالتالي و جب الارتقاء بالبرامج والخطط التي تتخذ على مستوى الدولة، إلى الحد الذي يمكنها من مسايرة التغيرات السابقة، وهذا لا يتحقق إلى بتوفر المعلومات التي أصبحت فاعلا رئيسيا في هذه المعادلة، وبالتالي أردت أن أبين أهمية هذا الموضوع.

*بحكم تخصصنا الدراسي في مجال السياسات العامة والحكومات المقارنة، ارتأيت التطرق إلى الموضوع قيد الدراسة، الذي كان في البداية مجرد بحث وقد حاولت تطويره والتطرق إلى الجوانب التي تم إغفالها، وأيضا إبراز أهمية المعلومات بصفة خاصة في رسم السياسات العامة.

*أما فيما يخص المبررات الموضوعية فتتركز في انعدام مثل هذه المواضيع على مستوى مكتبتنا بصفة كلية، وهذا راجع إلى حداثة التخصص في كليتنا.

*أما الدافع الأخير والمهم بالنسبة لي، فهو ذاتي يعكس الاهتمام الشخصي بموضوع السياسات العامة، التي تتخذها السلطة السياسية، فبالرغم من دخولنا القرن الواحد والعشرين، إلا أن الأسس التي على أساسها ترسم وتصنع السياسات العامة يشوبها الكثير من الغموض والالتباس والضبابية، ولا تساير ما يجري على الساحة العالمية من تطورات ومستجدات. وفي هذا الإطار نجد بعض

الدول تقوم بخلق هيئات استشارية ومراكز بحوث، تعمل على إمداد راسمي السياسات العامة بالمعلومات الواقعية، التي تساعد على وضع سياسات تكون ناجحة في الميدان، في حين نجد السياسات المتخذة في الجزائر، بعيدة عن العلمية والعقلانية والرشادة، وبعبارة أخرى أنها سياسات بعيدة عن اهتمامات المواطن وانشغالاته.

أهمية الموضوع:

يمكن حصر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

1-إن من بين أهداف الدول المتقدمة العمل على إنتاج المعرفة العلمية والتكنولوجية، متبعة في هذه العملية طرقا ومناهج متطورة، إزاء هذا تعمل الدول النامية على الاستفادة من هذه المعرفة و التكنولوجيا، لتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، والجزائر إحدى هذه الدول النامية التي تعاني من نقصها للتكنولوجيا، ونتيجة لذلك فقد تزايد الاهتمام بالتخطيط للمعلومات و التكنولوجيا، لتشخيص الاختلال واقتراح الحلول، خاصة ونحن نعيش في مجتمع سمته التغير أو ما يعرف بمجتمعات المعلومات، والتي تعبر عن المجتمعات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في إتاحة المعلومات والبيانات لراسمي السياسات العامة، التي تتعلق بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية وغيرها.

2-كذلك تتجلى أهمية الدراسة في أنها تبين طرق الوصول إلى تحقيق أهداف السياسات العامة ونجاحها، وهذا بالاهتمام بالمعلومات إنتاجا وتداولا لكل من يريد التقدم، وهنا تبرز العلاقة الوطيدة بين المعلومات والسياسة العامة.

3-الأهمية الثالثة لهذه الدراسة أنها تبين كيفية استخدام المعلومات والبيانات في مجال اتخاذ القرارات على مستويات عليا في الدولة، وكذلك الدور المحوري للمعلومات في إنتاج سياسات عامة ناجحة.

4-الأهمية الأخيرة للموضوع قيد الدراسة تكمن في معرفة أهمية التخطيط للمعلومات ووضع خطة لها، وهذا يستمد أهميته من أهمية المعلومات وضرورتها لكل مجال من مجالات الحياة، وهذا ما أدركته الدول المتقدمة، والتي أصبحت توصف بمجتمعات المعلومات، وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على إدراك دور المعلومات، في تنمية مختلف القطاعات وأصبح يشكل بدوره أكثر القطاعات حيوية.

أهداف الدراسة:

بما أن الأنظمة السياسية القائمة تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق متطلبات الأفراد، وهذا من صلب وظائفها، فإن هذه الدراسة تسعى إلى توضيح المهمة التي تضطلع بها المعلومات ونظمها في عملية صنع وتوجيه السياسات العامة، وأيضا كشف العلاقة بين المعلومات والمؤثرين في صنع القرارات التي تخص القطاعات المختلفة، وأيضا الوقوف على مدى إسهام مصادر المعلومات، في تدعيم الأسس العلمية السليمة في صنع السياسات العامة. والهدف الآخر من هذه المذكرة هو معرفة مكانة المعلومات في تحديد مسار السياسات العامة عبر كل مراحلها.

كما تسعى هذه المذكرة إلى إظهار مدى الحاجة إلى توفر خطة وطنية للمعلومات، ودورها في رسم وصنع سياسات عامة تكون ناجحة ومحققة للأهداف المسطرة في البداية، وهذا لتفادي

الوقوع في فخ نقص المعلومة أو المصدر. والهدف الأخير من هذه الدراسة يتجلى في معرفة كيفية الاستفادة من المعلومات، من طرف الحكومة في إعداد برامجها، التي هي عبارة عن سياسات عامة تنظم مختلف جوانب الحياة.

إشكالية الدراسة:

تعتبر المعلومات أهم سمة من سمات الدول المتقدمة، حيث الاعتماد عليها يعتبر أمر ضروري في جميع مجالات الحياة، وهي في ازدياد مستمر دون انقطاع من حيث الكم، مما جعل منها قضية العصر، خاصة فيما يتعلق بتداولها وامتلاكها والحصول عليها، وتضاعفت أهميتها بامتزاجها مع التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات ، التي زادت من كثافتها وسرعة تبادلها وجعلها في شبكات ونظم المعلومات.

إن الإلمام بالمعلومات وضمان انسيابها وتدفقها وتنظيم تدفقها، يكون من خلال سن إستراتيجية للمعلومات في إطار التخطيط الوطني للمعلومات، بوضع خطة شاملة لها تقوم على اعتبارات عديدة، وبالتالي هذه العملية تساعد على إمداد صناع السياسات العامة بمعلومات وبيانات، تساعدهم على بلورتها في شكل يؤدي إلى تحقيق أهداف ومتطلبات الأفراد في المجتمع.

وفق هذا السياق ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي درجة فعالية المعلومات بمصادرها المختلفة في صنع وتوجيه السياسات العامة في الجزائر؟

تحت هذه الإشكالية، بودي أن أطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وذلك على النحو الآتي:

*ما هي الأسس التي يجب أن يقوم عليها التخطيط الوطني للمعلومات ؟

*ماذا يعني وضع خطة وطنية للمعلومات ؟ ومن المسؤول عنها ؟

*هل توفركم هائل من المعلومات يؤدي إلى الاستفادة منها بالشكل المطلوب ؟

*ما هي العلاقة بين المعلومات وبرنامج الحكومة ؟

الفرضية الرئيسية:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة ومجموعة التساؤلات السابقة، فقد قمت بتوظيف الفرضية التالية التي من شأنها إعطاء أفكار أولية، عن جوانب عديدة من هذه الدراسة، وقد جاءت كالآتي:

* إن أهمية وتأثير السياسات العامة التي تتخذ على مستوى الدولة، والتي تحقق فعالية إزاء مختلف المطالب المطروحة تكون كلما توفرت المعلومات بالقدر الكافي من المصداقية والدقة والموضوعية.

الفرضيات الفرعية: تتمثل فيما يلي:

*إن الهدف من وضع خطة وطنية للمعلومات، هو تنظيم تدفق المعلومات إلى صناع السياسات العامة، وهذا ليكونوا على دراية تامة بالواقع، وبناءا عليه ترسم السياسات التي تحقق الأهداف المرجوة.

*إن توفر المعلومات بالقدر الكافي في مختلف ميادين السياسة العامة، يزيد من نسبة نجاح السياسة ويقلل من إمكانية فشلها.

*إن الهدف من وجود إستراتيجية للمعلومات يساعد على تنظيمها وهيكلتها، و هذا ما يوفر بنكا للمعلومات يعود إليه صناع السياسات في عند الحاجة، وبالتالي تفادي الوقوع في فخ نقص المعلومات.

-المناهج المستخدمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخدمنا مجموعة من المناهج وهي كالآتي:

*** المنهج التاريخي:**

إن الهدف من هذا المنهج يكمن في التعرف على الأصول التاريخية والفلسفية، لتطور ظاهرتي المعلومات والسياسة العامة، وكذلك معرفة العلاقة بينهما ومختلف التطورات التي مرت بها كل منهما.

*** المنهج المقارن:**

يعتبر المنهج المقارن من بين المناهج الأساسية في دراسة العلوم السياسية، ويفيدنا هذا المنهج في دراسة وتحليل دور المعلومة في جميع مراحل السياسة العامة، وكذلك مقارنة الأدوار التي تلعبها المصادر الرسمية وغير الرسمية، في التأثير على رسم السياسات وتوجيهها خدمة لمصالحها.

*** المنهج الإحصائي:**

يساهم المنهج الإحصائي في تقديم الأرقام والإحصائيات التي تثبت الحقائق العلمية، وذلك من خلال الأرقام حول قطاع المعلومات في الجزائر، والإحصائيات التي قدمها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، حول السياسات العامة في الجزائر.

*** منهج دراسة الحالة:**

من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الدراسات والبحوث العلمية في العلوم السياسية، ربطها بالواقع وقد ارتأيت تناول المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية، تلعب دورا في

تقييم السياسات العامة، وتقدم آراء ودراسات تساهم في نجاح السياسات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي.

-النظريات والاقترابات:

لقد تم الاعتماد على بعض النظريات التي تخدم الموضوع وهي كالآتي:

*** نظرية النظم:**

من بين رواد هذه النظرية العالم الأمريكي **دافييد استون،** الذي قام بوضع مجموعة من المفاهيم، التي يمكن استخدامها في عملية التحليل، كمصطلح المدخلات الذي يعبر عن المعلومات الواردة إلى النظام السياسي –حقائق، بيانات، أحداث،تأييد، معارضة- فكلها عبارة عن معلومات تصل إلى النظام السياسي، ثم تعود في شكل مخرجات كالقرارات أو عدم الاستجابة التي تصدر عنه، ثم تعود العملية من جديد عبر التغذية العكسية التي تمثل معلومات جديدة، وهكذا تستمر هذه العملية.

*** نظرية الاتصال:**

تساعد هذه النظرية على معرفة العلاقة بين المعلومات ومصادرها وصناع القرار، وكيفية التعامل مع المعلومة من خلال نقلها وتخزينها وتحليلها وإيصالها للمستخدمين، وكذلك تبادل المعلومة بين صناع السياسة والمجتمع، وبالتالي فهناك علاقة بين العملية السياسية والعملية الاتصالية.

*** اقتراب صنع القرار:**

يساعدنا هذا الاقتراب في عملية التحليل، خاصة وأن السياسة العامة التي تصدر عن النظام السياسي، ما هي إلا عملية اختيار بديل من البدائل المطروحة أمام صانع القرار، ويساعد هذا

الاقتراب في فهم الفواعل التي تدخل في صنع السياسات العامة، لكون صناعة القرار تتضمن العناصر المتشابكة والمتغيرات، والتي من شأنها التأثير في القرار النهائي.

تبرير الخطة:

إن الهدف من تناول هذا الموضوع يكمن في التطرق لأهمية المعلومات، وتبيان العلاقة بينها و بين السياسات العامة وكيفية مساهمتها، كأحد الفواعل الرئيسية في نجاح الخطط أو البرامج المعتمدة من طرف الدولة، والتي تحاول تحقيق تطلعات الأفراد وتحقيق التنمية الشاملة في جميع الميادين. وللإجابة عن الإشكالية السابقة وكذا التساؤلات الفرعية، والتحقق من صدق أو نفي الفرضيات المطروحة، ارتأيت تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي:

لقد تطرقت في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري للدراسة من خلال تقديم فكرة عامة عن المعلومات، وذلك من خلال التطرق لبعض المفاهيم الأساسية وعلاقة المصطلح ببعض المفاهيم الأخرى، ثم تطرقت إلى كيفية التحكم في هذا المورد من خلال نظم المعلومات، كخلاصة للتطور المذهل الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات، وهذا بالتطرق إلى العلاقة بين نظم المعلومات ومجالات العلوم الأخرى، وفي الأخير حاولت أن أبين قيمة المعلومات في عملية اتخاذ القرار، وكيف تساعد على تحقيق الرشادة في هذه العملية.

أما فيما يخص السياسة العامة فقد تطرقت إلى بعض المفاهيم الأساسية لها وتطورها التاريخي، و هذا لغرض معرفة بداياتها، ثم بعد ذلك معرفة مستوياتها وهذا للتفريق فيما بينها ومن ثم كان لزاما

علينا التطرق إلى المراحل التي تمر بها وكيف يتم إعدادها. وكعنصر أخير في هذا الفصل تطرقت إلى مقتربات اتخاذ القرار في السياسة العامة، وهذا لمعرفة الاختلافات الموجودة في هذه العملية.

أما **الفصل الثاني** فكان محاولة لربط الواقع المعلوماتي الجزائري بالسياسات العامة، وقد حاولت أن أبين فيه السياسة الوطنية للمعلومات، وهذا من خلال التأكيد على ضرورة توفرها وأهمية وجودها، ومحتواها والأطراف التي لها الحق في تصميمها، وهذا لتحديد المسؤوليات وعدم تداخل الصلاحيات، ومن جهة أخرى إظهار العلاقة بين المعلومات والسياسة العامة كعنصرين مترابطين.

أما **الفصل الثالث** فقد كان دراسة لحالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، من خلال التطرق إلى البناء القانوني له، ومختلف الهياكل والأجهزة التي يحتوي عليها وطرق عملها و الصلاحيات التي يتمتع بها، ثم في عنصر آخر حاولنا أن نبين كيف يساهم المجلس في رسم والتأثير على السياسات المطبقة على أرض الواقع، وهذا من خلال تقييمها وإظهار مختلف الثغرات التي تحويها، وتقديم الاقتراحات حولها وسبل معالجتها لتفادي الوقوع في نفس الأخطاء السابقة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة.

المبحث الأول: الجوانب الاصطلاحية والإجرائية للمعلومات.

المبحث الثاني: تعاريف ونظريات أساسية في المعلومات.

المبحث الأول: الجوانب الاصطلاحية والإجرائية للمعلومات.

لم يعد في الوقت الحاضر أدنى شك في مدى الأهمية المعطاة للمعلومات، من جانب المعنيين بصنع أو اتخاذ القرار في جميع دول العالم، سواء كانت هذه الدول كبرى، متوسطة أو صغيرة، وذلك لما للمعلومات من أثر مباشر في حياة الدولة ووجودها وأمنها واستقرارها. ذلك لأنه لا يمكن لأي قائد أو مسؤول سياسي في عالمنا المعاصر، الذي يعج بالمتغيرات والأحداث المتشابكة والسريعة غير المتوقعة، أن يتخذ قرار سليما أو ناجحا، ما لم يكن مثل هذا القرار معتمدا على معلومات دقيقة أو مؤكدة، تتيح له وللقرار أن يكون واقعيا ومتزنا ومقبولا.

وهنا يؤكد عالم السياسة -**جوزيف فرانكل**- على أهمية المعلومات ودقتها في التوصل إلى قرار ناجح وسليم، وإن رجل الدولة لكي يصل إلى قرار سياسي فإن عليه أن يزاوج بين قيمه وبين البيئة التي يعمل فيها، ولهذا فإن علينا أن نبحث في كيفية توصله إلى معرفة هذه البيئة، و همزة الوصل الأساسية بين البيئة ورجل الدولة هي المعلومات، والمعلومات لا تتيح فقط التوصل إلى قرار سليم وواقعي فحسب، وإنما تتيح المجال أمام صانع القرار لتقييم مجمل عناصر القوة التي يمتلكها إزاء غيره من صناع القرار في الدول الأخرى. وهذه الحالة لا تنطبق على ظروف السلم فقط، وإنما في ظروف الحرب أيضا، بل إن الحاجة إلى المعلومات تزداد وبشكل مضاعف في زمن الحرب، وهنا يقول الكاتب العربي المعروف -**محمد حسنين هيكل**- :"أنه حينما يصبح أي طرف من أطراف أية حرب في التاريخ صفحة مفتوحة أمام خصمه، فإن هذا الطرف يفقد نصف معركته قبل إطلاق رصاصة واحدة، لأن نياته وخططه وحجم قوته، واتجاهات عملها تصبح معروفة بالكامل قبل بدء العمليات، ومن ثم تنقلب كل الموازين".[1]

---

[1] – أهمية المعلومات في حياة الدول النامية، تم تصفح الموقع يوم: 26 أفريل 2009. < http://www.aljazeera.net/news/ARCHIVE >

إن المعلومات التي نعنيها هنا ليست تلك المعلومات المتعلقة بالجانب السياسي أو العسكري فقط، رغم أهميتها وخطورتها، و إنما تتعدى ذلك إلى مختلف الجوانب العامة في حياة الدول، لا سيما الجوانب الاقتصادية والعلمية وتلك المتعلقة بالمعرفة التكنولوجية فضلا عن الجوانب المتعلقة بالحياة العامة.

إن الدول المعاصرة في سعيها للحصول على المعلومات تلجأ إلى طرق وأساليب عديدة، منها ما هو شرعي وسلمي ومقبول ومعترف به دوليا، ومنها ما هو غير شرعي، نظرا لتجاوزه الأعراف والقوانين الدولية وأساليب التعامل المشروعة بين الدول، وهذا يعني أنه إذا كانت الغاية واحدة بالنسبة لجميع الدول المعاصرة، و هي أهمية الحصول على المعلومات، فإن الوسائل تختلف من دولة لأخرى حيث يعتمد البعض أسلوب الغاية تبرر الوسيلة، في الحصول على غرضه من المعلومات، في حين يسعى البعض الآخر إلى اعتماد الطرق المتاحة للحصول على المعلومات.

1/ تعريف المعلومات:

إن الميزة الأساسية في العصر الحديث هي سرعة تداول وتبادل المعلومات في كل الأوقات والظروف، أو ما يسمى بالمد المعلوماتي للبيانات، لا سيما بعد اتساع دائرة المعرفة والبحث والتطوير في شتى المجالات، وظهور الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في تكنولوجيا المعلومات من حيث طرق تجميعها، معالجتها، حفظها واسترجاعها بالسرعة والوقت المناسبين، لذلك أصبحت المعلومات ذات أهمية بالغة في المساعدة على اتخاذ القرارات في الدول.

1-1/ المقصود بالمعلومات:

إختلف المنظرون على إعطاء تعريف موحد للمعلومات، على أساس أنها غير ملموسة رغم أن نتائجها ظاهرة للعيان، ولتعريفها الاصطلاحي نحاول أولا التعرف على معناها اللغوي، فهي مشتقة من كلمة (علم)

والتي تتسم بثراء مفرداتها وتنوع معانيها، فمن معانيها ما يتصل بالعلم، المعرفة، التعليم، الدراية، الإحاطة الإدراك، اليقين، الإرشاد، الوعي، الإعلام، الشهرة، التمييز، التسيير وتحديد المعالم.[1]إذن هي كما يقول الدكتور **حشمت قاسم** إحدى المشتقات من مادة لغوية ثرية تدور في فلك العقل ووظائفه.[2]

ولقد استخدم لفظ "معلومات" Information للدلالة على أشياء عديدة ولخدمة أغراض تجارية أو دعائية في بعض الأحيان، أكثر من استخدام هذا اللفظ في المفهوم العلمي المعاصر وارتباطه بعمل المكتبات ومراكز المعلومات.

ومن الأفضل أن نستعرض هنا بعض التعريفات بادئين بالتعريفات القاموسية، أي تلك التي جاءت في القواميس اللغوية،و يستعرض "**المنجد**" التعريف التالي للفظ "معلومات": "كل ما يعرفه الإنسان عن قضية، عن حادث".[3] كما يقدم "**لاروس**": المعجم العربي الحديث التعريف التالي:" المعلومات هي الأخبار، والتحقيقات، أو كل ما يؤدي إلى كشف الحقائق وإيضاح الأمور".[4]ويشير مكنز مصطلحات المكتبات والمعلومات إلى المعاني الثلاث التالية للمعلومات:-الحقائق الموصلة. -رسالة تستخدم لتمثيل حقيقة أو مفهوم باستخدام وحدة.

- عملية توصيل حقائق أو مفاهيم من أجل زيادة المعرفة.[5]

إن هذا الغنى في دلالات مصطلح "المعلومات"، أدى بدوره إلى تعدد آراء الباحثين في تحديد تعريف مصطلح المعلومات، هذا إلى جانب ارتباطه بمجموعة من المصطلحات التي غالبا ما يحدث خلط بينها، وتتمثل هذه المصطلحات في الحقائق "FACTS"، وكذلك البيانات "DATA"، المعرفة "KNOWLEDGE"، الفهم "UNDERSTANDING"، الحكمة "WISDOM"، وهنا لا بد من التمييز بين هذه المصطلحات.

---

[1] – زكي حسين الوردي و مجبل لازم المالكي، المعلومات والمجتمع، ط.1. (الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 22.

[2] – قاسم حشمت، دراسات في علم المعلومات، ط. 2. (مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)، ص. 20.

[3] – المنجد الأبجدي، ط. 1. (بيروت: دار المشرق، 1967)، ص. 979.

[4] – خليل الجر، لاروس: المعجم العربي الحديث، (باريس: مكتبة لاروس، 1973)، ص. 1134.

[5] – محمد فتحي عبد الهادي، مقدمة في علم المعلومات (مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1983)، ص. 12.

الحقائق "FACTS":تعرف بأنها " شيء تبين صدفة عن طريق الملاحظة بقدر ما تسمح به القدرة الإنسانية، وكل مجموعة حقائق تشكل ما يعرف بالمعطيات التي يمكن استخلاص نتائج منها". [1]

البيانات "DATA": هي مادة خام مسجلة كرموز وأرقام وجمل وعبارات، يمكن للإنسان تفسيرها و تحليلها، كما يمكن أن تغير البيانات من خلال أي نظام معلومات ويجرى عليها عمليات تجهيز ومعالجة، لتحويلها إلى معلومات.[2]

وقد بين **شيلي وكاشمان** Chelly. Cachman معناها كالآتي" تمثل حقائق أو مبادئ أو تعميمات في شكل رسمي مناسب للاتصال، والتفسير، والتشغيل بواسطة الأفراد والآلات، وتمتاز بالدقة، الارتباط المنطقي بالموضوع، القدر المناسب، التوقيت المناسب، التناسق.[3]والمقصود هنا أن البيانات مهما كان مصدرها، فهي تخضع لمجموعة من العمليات قبل الاستفادة منها كمعلومات نهائية، وتتمحور هذه العمليات بين التصنيف و المراجعة والتخزين، وهذا ما يجعلها منقحة قبل استغلالها من طرف المعنيين.

المعرفة "KNOWLEDGE": يعرفها الباحث –**دريكر**– DRUCKER "هي معلومات مفهومة قادرة على دعم الفعل، فيما يكون الفعل والعمل تطبيقا لها، أي القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة أو إيجاد شيء، وهذه القدرة لا تكون إلا عند الأفراد ذوي المهارات الفكرية ". [4]

نستنتج من هذا التعريف أن الفعل لا تكو له أي قيمة بعيدا عن المعرفة، التي تتضمن المشاركة والفهم النشط، فضلا عن المقدرة على الارتفاع بمستوى الفهم لمقابلة احتمالات الحياة.

---

[1] – زكي حسين الوردي و مجبل لازم المالكي، المرجع السابق، ص. 30.

[2] – منى محمد إبراهيم البطل، تكنولوجيا الاتصالات المعاصرة الشخصية والإدارية ونظم المعلومات، ط. 1. (الإسكندرية: 1998)، ص. 97.

[3] – أنتوني ديبونز، علم المعلومات والتكامل المعرفي، تعريب وإضافة: محمد فتحي عبد الهادي (القاهرة: دار قباء، 1998)، ص. 26.

[4] – صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة ، مراجعة سعد زناد المحياوي (القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005)، ص. 09.

في الموسوعة الإعلامية للدكتور **-منير حجاب-** "المعلومات تعتبر نتائج لعملية التحليل والتفسير والترتيب والتنظيم للبيانات، لاستخدامها في تغيير سلوك و فكر الأفراد واتخاذ القرارات والمعلومات، وهي وسيط لاكتساب المعرفة، حيث تختلف الأولى عن الثانية كون المعرفة حصيلة لامتزاج بين المعلومات و الخبرة والمدركات الحسية، وما تختزنه عقولنا لنصل إلى نتائج وأحكام وقرارات".[1] يبين التعريف السابق وجود علاقة تداخل بين مصطلح المعلومات والمعرفة، وهذا ما يجعل البعض يساوي بينهما كمرادفين، وفي اللغة الإنجليزية مثلا قد يقابل المعلومات أحيانا المعرفة، ويصور أحد مديري جامعة " **بيل**" هذه العلاقة بقوله:" أننا نعرق حتى آذاننا في المعلومات، بينما نتظور جوعا إلى المعرفة".[2] وهذا يعني أن المعلومات حتى تصير معرفة لا بد من فهمها واستيعابها، فهي أحد الموارد الخام التي ترتكز عليها المعرفة، أي بتحليل وتشريح المعلومات لتكون مفاهيم وقواعد، و باستغلالها تصبح معرفة ويصبح لها تأثير في سلوك الأفراد وفي عملهم.

ويمكن تعريف المعلومات على أنها "البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد الذي يستقبلها، والتي لها إما قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها".[3]

استنتاجا لما سبق فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة و التحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض.

جاء في **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات** المفاهيم الآتية للمعلومات:[4]

---

[1] – محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، مج. 6. (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003)، ص. 2272.

[2] – قاسم حشمت، المرجع السابق، ص ص. 29- 30.

[3] – محمد فتحي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 15.

[4] – الشامي أحمد محمد و سيد حسب الله، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات (الرياض: دار المريخ، 1998)، ص. 569.

1-البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين، أو لاستعمال محدد لأغراض اتخـــاذ القــرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها وتفسيرها، أو في تجميعها بأي شكل من الأشكال التي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها، في صورة رسمية أو غير رسمية.

2-المقومات الجوهرية في أي نظام للتحكيم.

3-المفهوم المتصل بالبيانات نتيجة لتجميعها وتناولها.

4-بيانات مجهزة ومقيمة خاصة إذا تم استقاؤها من الوثائق والأشكال ، وبعض المعلومات تأتي إلينا مـــن خلال الملاحظة المباشرة لما يحيط بنا، والبعض نأخذه من الآخرين، والبعض من القراءة، وهناك مـــصادر أخرى غير ذلك، وكل المعلومات التي تعدل أو تغير من البناء المعرفي هي نتيجة عملية المعلومات، وبذلك يمكن القول أن المعلومات هي أي معرفة تكتسب من خلال الاتصال أو البحث أو التعليم أو الملاحظة.[1]

هناك من يضع المعلومات في مرتبة وسط بين البيانات أو المعطيات والمعرفة فالبيانات أو المعطيات" عبارة عن حقائق متفرقة، وعندما تجتمع هذه الحقائق وترتبط معا تصبح معلومات، وعندما تـــصبح معلومـــات قادرة على التأثير في سلوك الفرد والمجتمع تتحول إلى معرفة، فللفرد بنيته المعرفية الناتجة عما حصل عليه من معلومات وما اكتسبه من خبرات والتي تؤثر في أدائه وسلوكه، وكذلك الحال أيضا بالنسبة للمجتمع".[2]

وهناك من يرى أن المعلومات هي البيانات المستخدمة في حل المشكلات وينظر إليها على اعتبارها العملية التي تتم في عقل الإنسان عندما تجتمع إحدى المشكلات مع البيانات اللازمة لحلها في اتحاد مثمر، ويـــصورها على النحو الآتي:[3]

---

[1] – محمد فتحي عبد الهادي، المرجع السابق، ص 13.

[2] – قاسم حشمت، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات (القاهرة: مكتبة غريب، 1990)، ص. 17.

[3] – زكي حسين الوردي و لازم المالكي، المرجع السابق، ص 24.

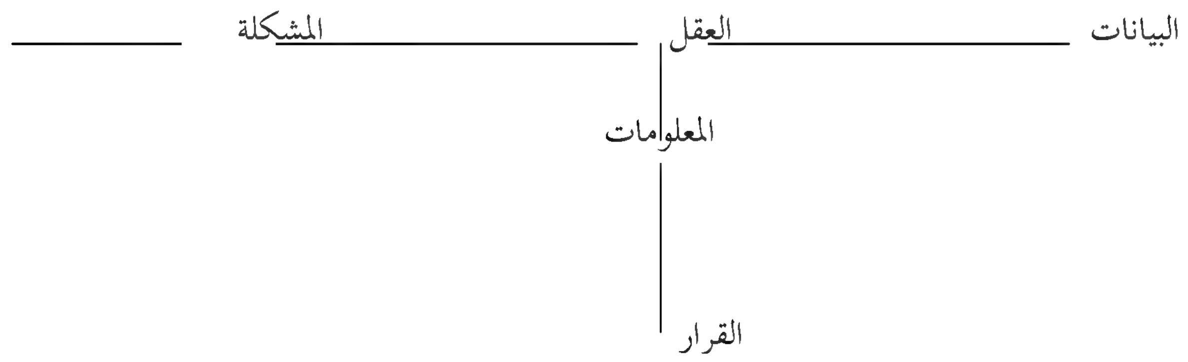

ويعتبر العالم BROOKES من أكثر المهتمين بظاهرة المعلومات منذ مطلع التسعينات، والعلاقة بينها وبين المعرفة، فهو ينظر إلى المعرفة باعتبارها حصيلة مفردات المعلومات أو رصيد المعلومات المنظمة المتراكم، ويميز بين ثلاثة مستويات أو فئات من المعلومات:[1] الفيزيائية، والبيولوجية، والمعرفية، ويرى أن جميع عمليات المعلومات التي تتم بين الكائن الحي وبيئته الخارجية تعتمد على عمليات فيزيائية لا تقتصر على حواس اللمس والتذوق والشم والسمع والبصر، وإنما تشمل أيضا امتصاص الطاقة والمواد الغذائية. أما بالنسبة للمعلومات البيولوجية فهو يتحدث عن الشفرة الوراثية (Genetic code)وانتقال المعلومات من جيل إلى آخر، وهذه المستويات لا ينظر إليها على اعتبارها مستقلة وإنما تشكل سلسلة متصلة من العمليات المعلوماتية.

أما **–باكلاند–** BUCKLAND فينظر إلى المعلومات على أساس أن لها ثلاثة استخدامات رئيسية وهي:[2]

أ– المعلومات كعملية، أي أنها فعل الإعلام.

ب– المعلومات كمعرفة للدلالة على ما تم إدراكه من المعلومات كعملية.

ج– المعلومات كشيء، أي توصيلها أو تمثيلها بطريقة مادية.

ويرى باحثون آخرون أن المعلومات هي إحدى الخصائص الأساسية للكون شأنها في ذلك شأن المادة والطاقة، فالمعلومات ليست مقصورة على الكائنات الحية، ولكنها جزء من محتوى أي نظام يعرض عملية

[1] – زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، المرجع السابق، ص.25.
[2] – قاسم حشمت، المرجع السابق، ص.22.

التنظيم. أي أنه إذا كانت الكتلة هي التعبير عن المادة، وقوة الدفع هي التعبير عن الطاقة الميكانيكيـــة، فـــإن التنظيم هو التعبير عن المعلومات.[1]

من خلال هذا العرض يتضح أن هناك العديد من المستويات والفئات والتعريفات المختلفة للمعلومات، التي أصبحت تمثل ظاهرة كونية أساسية لا يمكن إدراك معناها على وجه اليقين، إلا أنه يمكن إدراك أثرها في سلوك الفرد والمجتمع، وقد أصبحت هذه الظاهرة تحظى باهتمام المتخصصين من علماء المعلومات والباحثين الآخرين، رغم اختلاف توجهاتهم و تصوراتهم ومنطلقاتهم في هذا المجال.

قبل أن نتابع حديثنا عن المعلومات نشير إلى بعض الكلمات الإنجليزية المتصلة بكلمةINFORMATION ، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر كلمة ENLIGHTENMENT بمعنى التنوير، وأيضا KNOWLEDGE بمعنى المعرفة، أو العلم أو الدراية، وكذلك كلمة PUBLICITY بمعنى الشيوع أو العلنية أو الشهرة، و أيضا كلمة COMMUNICATION بمعنى الاتصال أو الرسالة والذكاء وتبادل المعلومات وانتقالها، ومن خـــلال عرض هذه المعاني يظهر لنا مدى ثراء مفردة المعلومات وغناها، وعلاقتها بمفردات ومعاني كثيرة.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المعلومات بفهمنا لها وإدراكها تصبح معرفة، وبتطبيق واستغلال هذه المعرفة نصل إلى معرفة جديدة، وللوصول إلى معلومات جديدة تضاف إلى الرصيد المعرفي للفرد، لا بد من فهم واستيعاب المعلومات الأولية التي تحصل عليها، فغالبا ما نجد كلمة مشكلة ترادف كلمة معلومات مع البيانات، المعرفة، خاصة فيما يتعلق بالسياسات المعلوماتية وذلك أن مصطلح معلومات قد يعني هنا الوثائق، وقد يعـــني أحيانا أخرى الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، وقد تعني كما يقول:" **دافيد بـــاودن**" في أوراق سياســـات المعلومات ذلك الجزء من الطيف المعلوماتي الذي توجد فيه كلمة معرفة. ذلك لأن المعلومات مع مـــستوياتها

---

[1] – زكي حسين الوردي، لازم المالكي: المرجع السابق، ص.26.

[2] – yecxiao, zhang, "definition and sciencr of information processing and management", 1998, pp. 479.481.

الدنيا في الترتيب كالبيانات الخاصة يمكن إدارتها بالتنظيم والإجراءات، أما المعرفة فلا تتم إدارتها إلا بالسياسات. والمعلومات قد تكون في أشكالها مختلفة رقمية، وصفية، إحصائية، رسوم لكنها ذات معنى تلائم احتياجات المستفيدين بمختلف مستوياتهم، فهي ترتيب للبيانات حيث تصبح نمطا وتصميما لأغراض عملية، إنها الأفكار والآراء والحقائق والأعمال الإبداعية للعقل، التي يتم تداولها أو يمكن تداولها رسميا (وثائق) أو غير رسمي (شفاهية) وإن لم تستخدم فهي ذات قيمة معطلة وبالتالي لا فائدة منها.[1]

1-2/ علم المعلومات:

على الرغم من أن علم المعلومات من العلوم الحديثة، والذي لا يكاد يتجاوز عمره العشرون عاما، إلا أن جذوره ترجع إلى الخلف مئات السنين، وخاصة إذا نظرنا إليه من خلال علم المكتبات وما كان يجري من نشاط في المكتبات في العصور المختلفة، وإن علم المعلومات الذي حظي بالاعتراف الآن كمجال فكري جديد، قديم قدم الإنسان وحضارته، ولا غرابة في ذلك، إذا أخذنا في اعتبارنا النقوش المسمارية على الألواح الطينية التي جمعها الملك الآشوري **اشور بانيبال** في نينوي في عصر ما قبل الميلاد.[2]

لكن بداية مرحلة جديدة بدأت تلوح في الأفق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي مرحلة التحدي، فقد بدأنا نلاحظ زيادة التخصص والتعقد في المجالات العلمية المختلفة وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، ثم ذلك السيل المنهمر من مصادر المعلومات التي تنشر في أشكال متنوعة وبالعديد من اللغات.

إذا تحدثنا عن أول وأهم تعريف لعلم المعلومات، فهو ذلك التعريف الذي انتهى إليه مؤتمران **لمعهد جورجيا** للتكنولوجيا بالولايات المتحدة (أكتوبر 1961 وأفريل 1962) لدراسة مسائل التأهيل المهني للعاملين بالمعلومات، و الذي يقول:" هو العلم الذي يدرس خواص المعلومات وسلوكها، والعوامل التي تحكم تدفقها،

---

[1] – خالد إبراهيم حسين، المعلومات، المفهوم، السمات، الأهمية، تم تصفح الموقع يوم: 26 أفريل 2009.
<http://www.aradojitm.org.eg/articledetails.asp?ARID: 5. >

[2] – أحمد بدر، مقدمة في علم المكتبات والمعلومات (الكويت: مؤسسة الصباح، 1979)، ص.21.

ووسائل تجهيزها لتيسير الإفادة منها إلى أقصى حد ممكن، وتشمل أنشطة التجهيز إنتاج المعلومات وبثها وتجميعها وتنظيمها واختزانها واسترجاعها وتفسيرها واستخدامها".[1]

وهناك من يرى أن علم المعلومات يغطي الحلقة الكاملة لنقل المعلومات، أي أن تدفق المعلومات أو انتقالها ابتداء من كتابة الإنتاج الفكري بواسطة مؤلف، ثم التحرير والطباعة والنشر والتوزيع بواسطة الناشر، ثم التكشيف والاستخلاص والتعريف، ثم الاقتناء والتنظيم والاختزان والتشجيع على الاستخدام في مركز المعلومات، إلى أن تكتمل الدائرة بالإفادة من المعلومات من جانب مختلف الفئات، ومن بينهم المؤلفون مما يؤدي إلى إنتاج المزيد من الإنتاج الفكري.

وقد نشر **هارولد بوركو** مقالة شهيرة عام 1968 بعنوان: علم المعلومات: ما هو ؟ بدأها بتعريف طويل مشتق من الإنتاج الفكري المتاح، حيث قال:" علم المعلومات هو ذلك المجال الذي يبحث خواص المعلومات لأغراض استخدامها والإفادة منها لأقصى حد ممكن، إنه يتعلق بجسم المعرفة المتصل بإنتاج المعلومات وتجميعها وتنظيمها واختزانها واسترجاعها وتفسيرها ونقلها وتحويلها والانتفاع بها، وهذا يشمل بحث تمثيل المعلومات في النظم الطبيعية والصناعية، واستخدام الرموز والأكواد في نقل الرسائل بطريقة فعالة، بالإضافة إلى دراسة وسائل وأساليب تجهيز المعلومات مثل الحاسبات الالكترونية ونظم البرمجة لها، وهو مجال متعدد الارتباطات، مشتق من ومتصل بمجالات أخرى مثل: الرياضيات، المنطق، اللغويات، علم النفس، تكنولوجيا الحاسب الالكتروني، بحوث العمليات، الفنون الجرافية، الاتصالات، علم المكتبات، الإدارة...إلخ.[2] وقد أنهى **بوركو** مقالته بملخص أشار فيه إلى تعريفه التالي لعلم المعلومات : علم متعدد الارتباطات يبحث خواص المعلومات

---

[1] – محمد فتحي عبد الهادي، المرجع السابق، ص.63.

[2] – Alain vincent, Concevoir le système d'information de l'entreprise, les éditions d'organisation, 1993, p 119.

وسلوكها، العوامل التي تحكم تدفق المعلومات واستخدامها، والأساليب اليدوية والآلية لتجهيز المعلومات لتحقيق أقصى درجات الفعالية في اختزان المعلومات واسترجاعها وبثها.

نلاحظ أن التعريف السابق معقد ومتشابك، وهذا يعود إلى أن المادة الموضوعية معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث أن كل بعد يهدف إلى تغطية جزء معين، وكذلك لأن القصد من التعريف أن يكون شاملا وملما بجميع الجوانب، التي لها علاقة بالموضوع قيد الدراسة. أما **سميث** فإنه يرى أن علم المعلومات يتعلق بكيف يتصل الإنسان بالإنسان، إنه يدرس الكيفية التي تنتقل بها المعلومات، ابتداء من نقطة خلق المعلومات إلى نقطة الاستخدام، وكل الخطوات الوسطية للجمع والتنظيم والتفسير والاختزان والاسترجاع والبث والنقل للمعلومات، وكمجال فإن علم المعلومات يهتم بتطبيق التكنولوجيات الحديثة فيما يتعلق بمعالجة المعلومات.[1]

ومن التعريفات الأخرى نذكر ما يلي:

-علم المعلومات هو العلم الذي يقوم بدراسة وتحليل المعلومات وسلوك المستفيدين منها،كما يقوم بدراسة وتصميم وتطبيق وإدارة وتقييم نظم المعلومات.[2]

-علم المعلومات هو العلم الذي يدرس خواص المعلومات وكيف يتم نقلها أو تداولها، وهو يتعلق بالطرق التي تستخدم في إنتاج المعلومات، وجمعها وتنظيمها واختزانها واسترجاعها وتحليلها وإرسالها واستقبالها واستخدامها في اتخاذ القرارات.[3]

وهناك بالإضافة إلى هذا تعريفات قصيرة جدا منها:

-إنه مجال متعدد الارتباطات يتعلق بكل أوجه عملية نقل المعلومات.

-أو أن علم المعلومات ببساطة هو دراسة كل أوجه ظاهرة المعلومات.

---

[1] -Alain vincent,op-cite, p 120.

[2] – قاسم حشمت، المرجع السابق، ص.45.

[3] – محمد فتحي عبد الهادي، المرجع السابق، ص.65.

-أو أنه دراسة طبيعة المعلومات وخواصها.[1]

بالتمعن جيدا في التعاريف السابقة نستخلص أنه من الصعب الوصول، إلى تعريف موحد ومقبول من جانب معظم الأطراف المعنية على الأقل، وربما كان ذلك بسبب أن العلم ما يزال في مراحل نموه الأولية، وأيضا بسبب الطبيعة المتعددة الارتباطات لعلم المعلومات، بالإضافة إلى النقص في توحيد المصطلحات، كما أن مفهوم المعلومات يتسم بالغموض وعدم التحديد، ومن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التحديد لعلم المعلومات حتى لا يتحول إلى ظاهرة مؤقتة أو تتنازعه أطراف عديدة.

1-3/ نشأة وتطور المعلومات:

تتميز المعلومات بأن لها دور محوري على مر العصور وهذا الدور ليس وليد هذا العصر، فمراحل حياة الإنسان القديمة وصراعه مع قوى الطبيعة، أجبرته على الحصول على المعلومة لتفسير الظواهر المختلفة بالنسبة له في تلك الأزمنة. وشمل بحثه عن إجابات للعديد من الظواهر حوله والتي تتطلب البحث عن المعلومات، و لم يتوقف بحثه على الظواهر الطبيعية فحسب، بل شمل ذلك إلى علاقاته مع باقي الأشياء الأخرى سيما المتعلقة بنواحي الحياة الاجتماعية، وبالأخص أهمية المعلومة في الصراعات البشرية.[2]

لقد بدأ هذا الاهتمام يشق طريقه انطلاقا من خلفياته التطبيقية، وهي الأنشطة الاجتماعية الخاصة بتسيير وتداول المعلومات، ولمختلف الممارسات الاجتماعية تاريخها في القدم، حيث تنشأ من البيئة الحاجة إلى المعلومات،[3] فإذا نظرنا إلى البيئة الحضارية التي تنامى فيها تداول المعلومات وازدهر، نجد أينما ذهبنا وحيثما تبصرنا أنفسنا في مواجهة المعلومات، نجدها في جزئيات الذرة ونواة الخلية، كما نجدها في المحيط الأرضي والمجرات والفضاء، وكما تكمن في بنية الكائن البشري الذي أوشك أن يتحول إلى قاعدة بيانات، عن طريق

---

[1] – محمد فتحي عبد الهادي، المرجع السابق، ص.66.

[2] – ذياب البداينة، الأمن وحرب المعلومات، ط. 1. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 14.

[3] – براين كاميل فيكري وألينا فيكري، علم المعلومات بين النظرية والتطبيق، ترجمة قاسم حشمت (القاهرة: مكتبة غريب، 1998)، ص.1.

الخرائط الوراثية، كذلك تكمن في بنية المجتمع البشري سواء نظرنا إليه ككائن بيولوجي تتفاعل بداخله أعضاؤه من مؤسسات الحكم، والاقتصاد، والدين، والتربية، والإعلام، وأجهزة الأمن والرقابة والقانون، أو نظرنا إليه كنسق رمزي وليد الخطابات المعرفية، التي تسري داخل بنيته ما بين أفراده وجماعاته ومؤسساته.

ويركز البعض على أن الحضارة بأسرها هي في جوهرها نظام للمعلومات، ويموت الإنسان وتطوى صحيفته ولا يترك وراءه إلا معلومات، وكلمات الإنسان هي أكثر مخلفاته مقاومة للزمن، وكذلك تذهب الحضارات وتبقى نظم معلوماتها ومعارفها، فالحضارة اليونانية على سبيل المثال مازالت معالمها راسخة حتى يومنا هذا، وتمثل نبعا أصيلا لتبادل وتداول المعلومات، فالمدن الأثينية آنذاك كانت تمثل رمزا أساسيا وليس من الصدفة أن تتزامن نشأة المدينة مع تطور السجلات الدائمة، ولكن مرده إلى الاتصالات بين الحكماء وتبادل الرسائل خاصة في شؤون الحكم وممارسة السلطة، وقد ساهمت هذه الرسائل في الصراعات والحروب وإعداد الخطط الحربية والاستراتيجيات العسكرية، وهنا سعى الإنسان إلى استخدام كافة الوسائل المتاحة لديه خدمة للحصول على المعلومة التي يمكن أن يوظفها في حياته، وفي المجالات الاجتماعية والسياسية. [1]

وهو الحال بالنسبة للحضارة الرومانية وريثة الحضارة اليونانية أسست لفكرة المعلومات، وأبرزت دور الحكمة والمعرفة كجزء من المعلومات في البناء الحضاري، حيث شهدت أقدم المدن المعروفة بعض التدابير اللازمة لتداول المعلومات مثل: السجلات المدونة على ألواح الفخار، و أوراق البردي ومحفوظات المعابد والقصور، ومستودعات المحفوظات القديمة. ومنذ ذلك العهد أصبحت المكتبات أيا كان نوعها أحد الملامح الدائمة للمجتمع سواء كانت خاصة، أكاديمية، ملكية، كنيسية، أو عامة. [2] كما أن الحضارة العربية التي ازدهرت في العصور القديمة والوسطى والتي تعد من أعرق الحضارات معرفة وعلما، حيث تركت كنوزا من

[1] – زكي حسين الوردي و مجبل لازم المالكي، المرجع السابق، ص.13.

[2] – ذياب البدانية، المرجع السابق، ص .14.

المعلومات تتمثل في التراث العربي المخطوط، كما أكده" **حامد ربيع**" في شتى صفوف المعرفة والذي أثرى الحضارة الإنسانية، وكان من أهم العوامل الأساسية في النهضة الأوروبية.

إن المعلومات بالنسبة للإنسان كانت منذ البداية وما تزال من أهم المقومات للتفاعل مع الآخرين، لغرض العيش سوية والتواصل معهم في تبادل المعلومات والخبرات، وبدأت صيغة التواصل أو ما يطلق عليه بالاتصال الذي رافق الحياة الإنسانية منذ نشأها، واتخذ أشكالا غير معقدة في البداية إلا أنه كان أساسا للعلاقات بين الأفراد والجماعات الصغيرة، وعاملا في التغيير الاجتماعي والثقافي، ولما كان الكلام وحده عاجزا عن تلبية حاجة الإنسان من المعلومات، ذلك لأن الاتصال الشفوي مقيد بحواجز الذاكرة الإنسانية وحواجز المسافات، كما تزايد رصيد الخيرات في ذاكرة الإنسان عبر الأجيال كل هذا دفع الإنسان، إلى إيجاد وسيط خارجي وهو كل أشكال تدوين المعلومات، سواء كان هذا لدى عامة الناس للاحتفاظ بمعارفهم، أو مختلف المجتمعات للقيام بمختلف شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى الدينية.

لقد كان الحجر المنقوش نقطة البداية في نشأة أشكال تدوين المعلومات من القدم ، حيث كان بداية أوعية المعلومات التي تراكمت عبر الزمن منذ بدئ النقش والألواح الطينية، والأختام، وممرات المعابد والقصور، ووسائل التثقيف الجماهيري ونشر المعلومات وتسجيلها، ثم انتقالها من جيل لآخر حتى أوصلت المعلومات من عهد المخطوطات كواسطة لتسجيل ونشر المعرفة، إلى استخدام الحواسيب والأقمار الصناعية والألياف الضوئية في وقت الحاضر.[1]

كان الهدف من تطرقنا لتطور المعلومات منذ القدم، هو أن نبين مستوى الاهتمام بجمع ونشر وتوزيع المعلومات وإيصالها إلى مستخدميها سواء كان هؤلاء أفراد، أو جماعات أو كان ذلك على المستوى الشخصي

[1] – عامر إبراهيم قنديجلي وآخرون، مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنت، ط. 1. (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 2001)، ص.44.

أو المهني، الوطني أو القومي، حيث تحدد خصائص المدن التي سبق وأن أوضحنا معالم العوامل التي أثارت الحاجة إلى القنوات الرسمية والغير الرسمية للمعلومات. وقد أدى تجمع البشر في جامعات كبيرة على زيادة الحاجة إلى المعلومات الإدارية، ولا يقتصر الأمر على حاجة رجال الإدارة إلى المعلومات حول المجتمع، وإنما يشمل أيضا حاجة المواطن للتعرف على القوانين واللوائح، والنظم والسياسات والقرارات الخاصة بالإدارة،[1] وتمثل المعلومات في كل هذا نقطة الارتكاز والأساس الراسخ الذي يقام عليه بنيان ثابت. أو بمعنى آخر يمكن بتوافره اتخاذ قرار أو إصدار حكم يكون حقيقيا وواقعيا، وكلما زادت الموضوعات أو الظروف تعقيدا، زادت التبعية إلى الحاجة لمزيد من المعلومات حتى يمكن الوصول إلى قرار معين.[2]

1-4- مميزات وأنواع المعلومات:

إن درجة الاستفادة من المعلومة بشكل كبير يتوقف على نوعية هذه المعلومة المتحصل عليها من ناحية القيمة، وكذا وسيلة الحصول عليها، فإذا كانت هذه الأخيرة مكلفة جدا أثرت على قيمة المعلومة بشكل أو بآخر، وسنستعرض فيما يلي أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المفيدة وكذا طرق الحصول عليها.

فيما يتعلق بخصائص المعلومة فحتى يمكن أن تضاف إلى معرفة مستخدميها بالأسلوب والوقت الملائمين، لابد أن تتوافر فيها بعض الخصائص، والناتجة في الحقيقة عن تأثير الأساليب والوسائل والتكنولوجيا المستعملة في معالجتها ونقلها والتي نستعرضها فيما يلي:

***الملاءمة و القبول**: تعتبر الملاءمة المعيار الأصلي لقيمة المعلومات، فهل تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله أم لا؟ ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه الأخيرة

---

[1] - أحمد بدر و آخرون، السياسة المعلوماتية وإستراتيجية التنمية (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص. 12.

[2] - قاسم حشمت، خدمات المعلومات مقوماتها و أشكالها (مصر: مكتبة غريب، 1990) ص. 13.

على سلوك مستخدميها، وهناك عوامل أخرى تؤثر على درجة ملاءمتها، حيث أن تقرير مستوى الملاءمة يتوقف في جانب أخر على حدود الإدراك لمتخذ القرار.

* **الموضوعية** : وهو أن تتصف المعلومات بعدم التحيز وإمكانية التحقيق من صحتها وسلامة مضمونها، و يتطلب الأمر للوصول إلى الموضوعية توافر ثلاث خصائص هي:

* إمكانية التحقق: ويقصد بذلك توفر مستندات دالة على صحة المعلومات، وإمكانية الرجوع لها بشكل منظم للتحقق من صحة المعلومات في أي وقت.

* صدق التعبير: ويقصد بذلك أن المعلومات يجب أن تعبر بشكل صادق على مضمونها.

*الحياد: بمعنى أن يكون إعداد المعلومات بشكل محايد، وليس بغرض إظهارها بشكل يتلاءم مع أحد الأطراف المستخدمة للمعلومات.

***التوقيت**: ويقصد به إمكانية الوصول إلى المعلومات حين نرغب في استخدامها، وكذا صلاحية المعلومات أو تقادمها.

***السهولة و الوضوح**: بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تغيرات غير معروفة ، ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها، فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لن تكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة، وتم تقديمها في الوقت المناسب.

* **الصحة و الدقة**: يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه، وأن تكون دقيقة ، بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء إنتاج، تجميع وتقرير عن هذه المعلومات فمثلا في حالة التقرير عن

احتياجات الأفراد في قطاع الصحة، يجب أن تكون أولا المعلومات صحيحة ، بمعنى أن تكون هناك احتياجات فعلا بالقدر الذي يتم التقرير عنه، كما يجب أن تكون المعلومات دقيقة أي أن تكون خالية من أي أخطاء.

* **الشمول أو الكمال:** وهي قدرة المعلومات على الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وتغطي كافة جوانب اهتمامات مستخدميها، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي، بمعنى أن لا يضطر مستخدمها إلى إجراء بعض عمليات التشغيل الإضافية حتى يحصل على معلومات مطلوبة، فالمعلومة المفيدة هي التي تتصف بكل الخصائص السالفة الذكر، فإذا توافرت هذه الخصائص في مخرجات نظام المعلومات تصبح هذه المخرجات بالفعل معلومات، وتمثل معرفة عن شيء لم يكن معلوما من قبل، حيث يتم إرسالها واستقبالها والتعرف عليها من قبل المرسل إليه.[1]

أما فيما يتعلق بأنواع المعلومات فهي تصنف حسب درجة المعالجة، وحسب طبيعتها ووظيفتها داخل المنظمة، فإذا أتينا للحديث عن تصنيفها حسب درجة المعالجة فهي تنقسم إلى:

* **المعلومة الخام:** وهي المعلومة غير المعالجة وتنقسم بدورها إلى: [2]معلومات أولية وهي عبارة عن الوثائق الأصلية الكاملة، كالتقرير والرسائل العلمية، المراجع، معلومات ثانوية وفرعية وهي مشتقة من الأصلية كالفهارس، المجلات العلمية.

***المعلومة المعالجة:** وهي المعلومة المشتقة من المعلومة الخام بعد معالجتها، من خلال مجموعة من العمليات كالرقابة، الترجمة والتحليل والتي تعطي قيمة مضاعفة.

أما فيما يخص تصنيف المعلومات حسب طبيعتها فهي تنقسم إلى:

---

[1] – زكي حسين الوردي و مجبل لازم المالكي، المرجع السابق، ص. 62.

[2] – françois, Jackobiak, Pratique de la veille Technologique. Les éditions d’organisation France. 1991, p. 29.

***المعلومة التكنولوجية**: وهي كل معرفة لها علاقة بطريقة إنتاج خدمة وتتعلق بتطوير الملكية المعرفية، ووظيفتها الاستمرار في التطور والبحث في التكنولوجيا والمشاركة في التطور التكنولوجي، والمساعدة في تسيير التكنولوجيا، وتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتكنولوجيا المتبناة.

* **المعلومة العلمية**: هي أي معرفة ناتجة عن البحث العلمي، وظيفتها إثراء المعرفة وتوضيح منهجية البحث العلمي، والمتأتاة من خلال الاتصال بمراكز البحث العلمي وتصفح الرسائل والمنشورات العلمية والجامعية.

* **المعلومة التقنية**: وهي المعلومة التي تظهر في شكل براءات اختراع، وتهتم بالتخطيط للعلوم والتكنولوجيا ووظيفتها تبيان العرض والطلب في العلوم والتكنولوجيا، وتحديد مؤشرات التطور العلمي والتكنولوجي.

* **المعلومة التقني اقتصادية**:وهي المعلومة التي تقدم مؤشرات لمقارنة المستوى الصناعي، سواء على الصعيد الوطني أو العالمي ووظيفتها:

-تحليل وضع التكنولوجيا وتطورها وتحليل بنية القطاعات الصناعية.

-متابعة الأداء الصناعي وتحديد نوعية المشاكل للقطاع الصناعي، وصناعة المعلومات.

* **المعلومات البيئية**:وهي المعلومة التي تقدم معرفة حول التعديلات القانونية، المحيط والأمن وغيرها.[1]

2/ نظم المعلومات وعلاقتها بمجالات العلوم الأخرى:

أصبح مصطلح " نظام" من أكثر المصطلحات تداولا في لغتنا اليومية، فمصطلحات مثل النظام السياسي والنظام الاقتصادي، هي محور تقارير وأخبار وسائل الإعلام في مختلف البلدان، ومفهوم النظام في كل ما سبق هو مجموعة الأجزاء التي تشكل كلا متكاملا ومجموعة القوانين والقواعد التي تحكم عمل هذه الأجزاء وتفاعلها مع بعضها البعض ومع بيئتها، من جانب آخر بدأ مفهوم " المعلومات" يحتل موقعا مهما في حياتنا اليومية، لأهميته في صناعة القرارات وحل المشاكل وعلاقته المباشرة بحياتنا وعملنا، لذلك فقد أخذ مصطلح " نظام

[1] – François, Jackobiak, op-cite, P.35.

المعلومات" يصبح حقيقة واقعة في عالم اليوم ومنذ النصف الأول من القرن الماضي. وقد تزايد اليوم استخدام مصطلح نظام المعلومات منذ ظهور وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت التكنولوجيا العمود الفقري لأي نظام للمعلومات. [1]

ونظرا لأهمية نظم المعلومات ودورها المحوري في الحياة، فقد بدأت العديد من الجامعات والمعاهد في مختلف أرجاء العالم بتدريس مقررات نظم المعلومات، إما في أقسام أكاديمية متخصصة بنظم المعلومات حصرا أو في أقسام ذات علاقة بالموضوع، مثل أقسام علم الحاسوب، وعلم المعلومات، وعلم المكتبات، وإدارة الأعمال وغيرها،كما ظهرت مقررات متخصصة في نوع معين من أنواع نظم المعلومات، مثل نظم المعلومات الإدارية ونظم المعلومات المحاسبية، ونظم المعلومات الجغرافية وغيرها.

2-1- تعريف نظام المعلومات:

على الرغم من عدم وجود اتفاق مشترك حول تعريف مصطلح نظام المعلومات SYSTEME D'INFORMATION، إلا أن هناك على الدوام فهما عاما لما يعينه هذا المصطلح، وبناء على هذا الفهم يمكننا أن نورد التعريف التالي لنظام المعلومات بشقيه النظام والمعلومات:ما هو النظام ؟ يمكن تعريف النظام بأنه " مجموعة من العناصر المترابطة أو المتداخلة التي تكون كلا متكاملا، و يمكننا التعرف على العديد من النظم في حقل العلوم الفيزيائية، البيولوجية، والتكنولوجية،....إلخ. وهذا يشمل كذلك نظام المجموعة الشمسية والنظام البيولوجي لجسم الإنسان." [2]

فنظام المعلومات حسب ROBERT REIX هو" مجموعة منظمة من الموارد المرتبطة فما بينها، وتشمل الموارد المادية والبرامج، الأفراد والمعطيات، إجراءات تسمح بالحصول، معالجة، تخزين، إيصال معلومات في

[1] – عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها (الدوحة: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000)، ص.5.
[2] – نفس المرجع السابق،ص ص.10- 13.

تنظيمات".[1] ويعرف أيضا النظام المعلوماتي على أنه " مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال، العناصر والموارد تقوم بتجميع، تشغيل، إدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات، من خلال شبكة خطوط وقنوات الاتصال".[2] وبالتالي فإنه يعمل على توفير المعلومات التي تكون مفيدة لاتخاذ القرارات بفعالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء وتحقيق الأهداف المسطرة،إذن هو نظام اجتماعي يتم فيه التبادل والاتصال بين الجماعة داخل المنظمة، وهذا ما يجعله يختلف كثيرا عن نظام الإعلام الآلي البسيط. وهناك من ينظر إلى نظام المعلومات من زاوية النسق على أنه " عبارة عن نظام متكامل أو بيئة تحتوي على عدة عناصر، التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها وإنتاج وبث المعلومات لمن يحتاجونها لصناعة القرارات".[3]

2-2- عناصر نظام المعلومات:

باعتبار أي نظام مجموعة عناصر مترابطة فيما بينها ومتبادلة لتأدية وظيفة معينة، نبين فيما يلي هذه العناصر:[4]

* **الأشخاص:** ويشكلون جزءا من النظام بحيث يعتبرون مصدر المعلومات، بحيث يتولون دورانها، معالجتها واستعمالها، إذ يمكن القول إن عددا قليلا جدا من الأشخاص بالمنظمة، هم خارج إطار نظام المعلومات، هذا ما يدفعنا للتفكير في أن الفرد هو العامل الحركي لهذه العملية، فيجب العمل على تحفيزه وتكوينه، وهذا ما يجعل نظام المعلومات يختلف كليا، ولا يمكن اعتباره مجرد نظام إعلام آلي.

* **تكنولوجيا المعلومات:** هي متنوعة جدا وخاصة بحيازة معلومات الاتصال، التخزين والتشغيل لكنها لا تتعدى كونها وسيلة يتم اختيارها حسب حاجة المستعمل، وحسب نوعية ومميزات المعلومات اللازم

---

[1] – Robert reix, théorie d'organisation et système d'information, paris. Édition veuibert, 1995, p. 88.

[2] – إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1989)، ص.97.

[3] – عماد الصباغ، المرجع السابق، ص. 11.

[4] – Humbert lesca, Elisabeth lesca, gestion de l'information, édition d'organisation, paris, 1999, p. 56.

توفرها.وقد نقول أن أهمية المعلومات ظهرت قبل ظهور تكنولوجيا المعلومات، لكن هناك من يرى أن هذه الأخيرة أبرزت حاجات جديدة للمعلومات لدى المنظمة، وتعتبر أحد الأدوات المتاحة للتكيف والتعامل مع التغيير، ووسيلة لتماسك التنظيم.

* **التنظيم**: يتكون من الأفراد، الهيكل، الإجراءات والسياسات والثقافة التنظيمية، حيث نميز تنظيم العمل في المنظمة وطريقة تقسيم العمل إلى مهام، وضرورة المراقبة، وثقافة المنظمة، وكذا قواعد وعمليات التسيير وغيرها. [1]

2-3- أنواع أنظمة المعلومات:

هناك أنواع متعددة من نظم المعلومات بعضها بسيط أو يدوي، حيث يستخدم الأفراد فيه أدوات بسيطة وبعض المكائن والآلات الحاسبة، لتحويل البيانات إلى معلومات، والبعض الآخر من هذه النظم تعتمد على الحاسوب في عملها، حيث تستخدم نوعا واحدا من الحواسيب أو أنواع متعددة، وقد تسمى هذه الأنواع بنظم المعالجة الالكترونية للبيانات PROCESSING SYSTEM ELECTRONIC DATA، ولكن بغض النظر عن كون النظام يدويا أو إلكترونيا فلا بد من استخدام نموذج النظام ومفاهيم النظام الأخرى، لفهم نظام المعلومات الذي نتعامل معه. ويمكن تصنيف أنظمة المعلومات كالآتي:

حسب مستويات التنظيم : تنقسم إلى:

1 – نظم معلومات المستوى التشغيلي:

هدفه الرئيسي الإجابة على التساؤلات المتكررة والروتينية ومتابعة تدفق التحويلات في هذا النظام، وهو مبني على استخدام الحاسب لجمع، تسجيل ومعالجة البيانات الخاصة بالأنشطة اليومية للمنظمة المتدفقة منها وإليها،

[1] -Humbert lesca, Elisabeth lesca,op-cite, p. 58.

وتوزيع هذه المعلومات في شكل تقارير لمستعمليها، داخل وخارج التنظيم في مختلف الوظائف وحفظها في قواعد بيانات ويعاد استعمالها من طرف أنظمة معلومات أخرى.[1]

2- نظم معلومات المستوى المعرفي:

هي نظم المعلومات التي تدعم الأفراد في المستوى المعرفي، والأشخاص المستعملين لمعلومات التنظيم كالمهندسين، وتعمل على إدراج معرفة جديدة داخل المنظمة، ويتكون هذا النظام من نوعين:

***نظام آلية المكاتب**: يقوم بالتنسيق بين مختلف الأنشطة التي تؤدى في مختلف المستويات التنظيمية، وضمان تدفق الاتصالات، باستعمال المفكرة الالكترونية، ونظام معالجة العمليات وغيرها من التكنولوجيات.

* **نظم المعرفة**: وهي نظم تخدم العمال في المجالات المهنية ومجالات المعلومات، والمسؤولون عن خلق وتشغيل ونشر المعلومات في التنظيم، والذين يختلفون عن باقي العمال كونهم يضيفون معرفة جديدة، ويستعملون لذلك أجهزة الإعلام الآلي، شبكات المعلومات والاتصالات للحصول على المعلومات من مختلف مصادرها.[2]

3- نظم معلومات المستوى الإداري:

هذا النوع خاص بقرارات الأنشطة لمسيري الإدارة الوسطى، ويتعامل مع المشكلات شبه الهيكلية أو المبرمجة، وترتبط قراراتها بشكل كبير بتحديد مسار العلاقات بين الوظائف وغيرها، كما يهتم هذا النوع من النظم بمشكلات تطبيق نتائج البحوث والتطوير مع الالتزام بالتوجه الاستراتيجي.[3] ويتفرع إلى قسمين هما نظم المعلومات الإدارية وأنظمة دعم القرار.

[1] – سونيا محمد البكري و إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية مفاهيم أساسية (الإسكندرية: الدار الجامعية 2001)، ص.57.

[2] – Bernard de Motmorillon. Jean pierre. Pitol belin : organisation et gestion de l'entreprise. Litec, France, 1995,p 309.

[3] – سونيا محمد البكري، إبراهيم سلطان، المرجع السابق، ص.57.

4- نظم معلومات المستوى الاستراتيجي:

يتم في المستوى الاستراتيجي اتخاذ القرارات وصياغة السياسات الإستراتيجية عميقة الأثر وطويلة الأجل للمنظمة، والتعامل مع المشكلات غير المهيكلية والمعقدة وأنشطة التخطيط للإدارة العليا، وتساعد على معالجة ونقد المواضيع الإستراتيجية طويلة المدى سواء داخل المنظمة أو خارجها، والاهتمام الأساسي هو مواجهة التغيير في المحيط الخارجي بالاعتماد على قدرات المنظمة القائمة.[1] وهو نظام موجه لدعم إستراتيجية تنافسية للمنظمة، وتحقيق الميزة التنافسية أو خفضها لدى المنظمات المنافسة، وتعتمد على المعلومات الملخصة والمستخلصة من نظم المعلومات الإدارية ونظم دعم القرار وكذا المعلومات حول المحيط الخارجي، ويعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات لعرض المعلومات من عدة مصادر أمام متخذي القرار في الإدارة العليا، حيث يتطلب نظام إعلام آلي وقدرات هائلة على الاتصال بحيث تقدم معلومات حين طلبها، ومن أهم أنشطته الإجابة على الأسئلة التي تطرح حول مهمة المنظمة الأساسية، وقد كان استخدام الوسائل التحليلية محدودا للغاية في الماضي القريب نتيجة الوقت والجهد المطلوبين، لكن حاليا ونتيجة التطور الهائل في مجال الحوسبة أصبح من السهل جدا استعمالها والاستفادة منها، ويهدف هذا النوع من نظم المعلومات، إلى دعم عمليات التخطيط طويل المدى ويتعامل مع المشكلات صعبة البرمجة ويحاول تحقيق الأهداف بالدرجة والكيف المطلوبين.

أما فيما يتعلق بعلاقة نظم المعلومات بالعلوم الأخرى، فترتبط هذه النظم بعدد من المعلومات التي أرست المبادئ، التي قامت عليها هذه النظم حتى أصبحت حقلا من حقول المعرفة أهمها:[2]

علم الإعلام الآلي: من خلال تحديد وفهم المبادئ العملية للإعلام الآلي، ومساعدة تطوير أنظمة المعلومات من أجل أكثر قوة وفعالية.

[1] – سونيا محمد البكري، إبراهيم سلطان المرجع السابق، ص.59.

[2] – ذياب البدانية، المرجع السابق، ص.58.

العلوم السياسية: من خلال فحص تأثير السياسة على المعلومات داخل وخارج المنظمة، وتأثير نظم المعلومات على المجتمع.

علم النفس: فهم ودراسة كيفية استخدام الأفراد للمعلومات في حل المشكلات، وكيفية مساعدته على ذلك لتحسين القدرة على اتخاذ القرار.

علم بحوث العمليات: أين يتم تطوير أساليب وأدوات جمع، تشغيل، ومعالجة المعلومات بكفاءة وفعالية، وفهم المبادئ الرياضية والعلمية للحصول على أقصى المزايا من الاستثمار في نظم المعلومات.

علوم اللغة: من خلال التركيز على تطوير طرق الاتصال عبر الحاسبات وفهم دور اللغة في ذلك.

علم الاجتماع: وضع وتطوير قواعد أخلاقية للأفراد والمنظمات والمجتمع، للعمل في عالم غني بالمعلومات.

3/ أهم نماذج المعلومات ونظرياتها:

بحكم الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المعلومات سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المنظمات، فإنه لابد من وجود نظريات تهتم وتدرس هذه المعلومات وتصنفها طبقا لمكانتها، ومن بين النظريات والنماذج الرائدة في المعلومات نذكر ما يلي:

3-1- النماذج التقليدية:

1- نموذج يوفيتز (YOVITS): يعتبر **مارشال يوفيتز** من أشهر علماء المعلومات والفيزياء، وقد أعطى نموذجا يعتمد على الافتراض التعريفي للمعلومات، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي بيانات ذات أهمية وقيمة ومكانة في صنع القرار، وهذا النموذج هو نظام للمعلومات يزود بيانات كاستجابة للفعل الذي يتخذه المستفيد من الأحداث (صانع القرار)، وهذا الحدث يتطلب استجابة نوعية، وبمعنى آخر فإن البيانات التي تم

استلامها من الفعل المتخذ، تمدنا برجع الصدى وبناء على هذه الأحداث تشكل البيانات ذات القيمة، واكتمال صنع القرار يؤدي إلى معلومات.[1]

2- نموذج إياتبوت: إقترح **أنتوني ديبونز** عام 1961 نموذج لنظام المعلومات، انطلاقا من الحدث الذي هو نظام الاكتساب، أي ما يرد من البيئة الخارجية ثم الإرسال الذي يشير إلى الحركة الفعلية للبيانات إلى المعالجة، وهي الاختزان ثم الاسترجاع، لتأتي عملية التحويل وهذا يمثل الفعل في النظام، أي تطبيق وظيفة التقرير كالاتصال أو نقل المعلومات للاستخدام في حل المشكلات أو اتخاذ القرارات.[2]

3-نظرية الاتصال لشانون: [3] إن نظرية **كلود شانون** للمعلومات مشمولة في نموذج الاتصال، وهذا يمثل حالة أخرى لتفصيل أحد مكونات نظام المعلومات وهو النقل، وعلى الرغم من أن العديد يصنف هذا النموذج بأنه نظام للمعلومات، لكن في واقع الأمر فهو بيان نقل الإشارات بواسطة قناة، ومع ذلك فإن أهمية مفهوم شانون للمعلومات يقع في محاولته التعبير الكمي عن معالجة ظاهرة متقلبة أو غامضة، ويركز على إمكانية توفر حالات بديلة معينة للحدث، وعليه وضع شانون الأساس الرياضي لكمية المعلومات لقياس المفاجأة.

إن عينة صغيرة من تلك التي يكمن تصنيفها كنماذج ذات ارتباط مباشر بنظم المعلومات، ومن المهم الإشارة إلى مثل هذه النماذج حتى نستطيع معرفة بدايات أو إرهاصات التفكير في هذا النوع من النظم، وكذلك التمييز بين نظام المعلومات العام، والنماذج ذات المكونات المحددة، بالإضافة على أن هناك نوع من الضبابية بالنسبة للمفاهيم التي تشكل نظم المعلومات.

وهناك عدة نماذج أخرى للمعلومات، ومن أهمها النموذج الذي قدمه عالم الفيزياء والمعلومات **هايلبرن** HEILPRIN، الذي قام بربط مفهوم المعلومات بالإطار السيبرنيتيكي، والهدف الرياضي من ذلك هو تحديد

---

[1] - أنتوني ديبونز، المرجع السابق، ص.104.

[2] - نفس المرجع السابق ،ص.107.

[3] - زكي حسين الوردي و مجبل لازم المالكي، المرجع السابق، ص.47.

العوامل الموجهة أو القواعد التي تؤثر على التفاعل بين المكونات الخاصة بالمرسل و المستقبل. وفي هذا السياق جاءت عدة أنواع من نظم المعلومات الحديثة التي توصف بأنها نظم معلومات وظيفية، كنظم إدارة البيانات ونظم المعلومات الإدارية ونظم دعم القرارات....الخ والتي تعتمد على المكونات وكذلك الأنشطة كالإدارة والاسترجاع والتوثيق.

3-2- نماذج نظم المعلومات الحديثة:

تواجه الإدارة في الدول المختلفة مشكلات كثيرة من أهمها أن المسؤولين في المنظمات المختلفة، وخاصة في مستوى الإدارة العليا يصرفون جل جهودهم ومعظم وقتهم في حل المشكلات، ومتابعة قضايا روتينية وقصيرة المدى ولا ترقى إلى أهمية مستواهم الإداري ومسؤولياتهم، ودون اهتمام كبير بالقضايا الإستراتيجية وصنع القرارات اللازمة لها. ولعل أحد أسباب عزوف الإدارات عن التفكير في المسائل الإستراتيجية والبعيدة المدى على مستوى منظماتهم، يعود إلى الخوف من مواجهة هذه المسائل ونتائج ذلك.وحسب تحليلنا فإن السبب الرئيسي لذلك هو عدم المقدرة على استقراء المستقبل بشكل جلي وواضح، وهذا بطبيعة الحال مرده إلى قلة المعلومات وأساليب التصرف الممكنة، التي تساعد المسؤولين بشكل عام والمسؤولين الاستراتيجيين بشكل خاص، على سير أغوار المستقبل والاستعداد لمواجهة ما قد يحمله من مشكلات و أحداث، ومن هنا ظهرت أهمية نظم المعلومات كنظم تجمع وتحلل وتقدم المعلومات المفيدة من جهة، وتوفر أساليب التعرف الممكنة اللازمة للمسؤولين لصنع قرارات إستراتيجية صائبة.[1]

ويمكن تصنيف نظم المعلومات الحديثة كالآتي:

* **نظم المعلومات الإدارية:** نتيجة لعدم قدرة نظم معالجة البيانات على توفير احتياجات متخذي القرارات من المعلومات، بسبب تزايد حجم المنظمات والإدارات والهيئات والمراكز والمستويات الإدارية والتعقيد الإداري،

[1] – نجم عبد الله الحميدي و آخرون، نظم المعلومات الادارية، مدخل معاصر (عمان: دار وائل للنشر، 2005)، ص.01.

بالإضافة إلى زيادة حجم المعلومات التي تحتاجها. جاءت نظم المعلومات الإدارية التي تعتبر أكثر النظم الوظيفية شهرة، "وتهدف إلى خدمة جانب واحد على الأقل من جوانب العملية الإدارية، وخاصة اتخاذ القرارات الإدارية، إذ تصمم نظم المعلومات الإدارية في المنشآت بهدف تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية، وتدعيم الوظائف الإدارية فيها". [1]

وقد كانت فكرة نظم المعلومات الإدارية في البداية عبارة عن تساؤل عن إمكانية تصميم نظام واحد للمعلومات، يستخدم الحاسب الآلي والذي يمكن أن يستخدم في عملية التخطيط واتخاذ القرارات، واستمر المفهوم في التطور والنمو، وينبغي أن نشير إلى أن نظام المعلومات الإدارية يختلف عن نظام إعداد البيانات، ولكنه يرتبط به كما يرتبط أيضا بمفهومين أساسين هما نظم تدعيم القرارات، وإدارة مصادر المعلومات.

ويمكن تعريف نظم المعلومات الإدارية على النحو الآتي " هو نظام منهجي محسوب قائم على تكامل البيانات، بقصد توفير المعلومات الضرورية لصنع القرارات، إذ يقوم نظام معالجة البيانات بمساندة نظم المعلومات الإدارية، كما أن أكثر المعلومات التي يستعملها نظام المعلومات الإدارية يتم حصرها مبدئيا وخزنها بوساطة نظام معالجة البيانات.

أما **سكوت** 1986 عرفها كالآتي:" هي مجموعة شاملة ومستقلة من نظم المعلومات الفرعية، التي تتكامل بصورة رشيدة، لتحويل البيانات إلى معلومات بطرق متعددة، وبما يتفق مع أنماط وخصائص المديرين، وعلى أساس معايير متفق عليها للجودة." [2]

---

[1] – نجم عبد الله الحميدي و آخرون، المرجع السابق، ص.71.

[2] – منال محمد الكردي و جلال ابراهيم العبد، نظم المعلومات الإدارية (الإسكندرية: الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، 1997)، ص.181.

انطلاقا من التعاريف السابقة نلاحظ أنها ركزت وبصورة مطلقة على وظيفة نظم المعلومات، والتي هي توفير البيانات والمعلومات، ويمكن من خلالها أن نستخلص خصائص نظام المعلومات الإدارية التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

-إنه نظام فرعي من النظام الكلي للمنظمة، وهذا يعني أن نظم المعلومات الإدارية هي نظم تنفيذية وظيفية، ونظرا لشمولية مسؤوليات وأنشطة نظم المعلومات لكافة إدارة وأقسام المنظمة فإنه غالبا، يتم إحداث أنظمة معلومات جزئية لهذا النظام يختص كل نظام فرعي بأحد أنشطة المنظمة وخاصة في المنظمات المتوسطة والكبيرة، فنجد مثلا نظام معلومات تسويقي ومالي وإنتاجي وتخزيني وآخر للموارد البشرية...إلخ، وهذا يعني أن نظام المعلومات الإدارية ما هو في الواقع إلا نظام تكامل لهذه الأنظمة الجزئية، وخطوط الاتصال وانتقال البيانات فيما بين هذه الأنظمة الفرعية يجب أن تبقى قائمة على الدوام أو بشكل مستمر.

-المهمة الرئيسية الأولى لنظام المعلومات الإدارية هي حصر المداخلات، أي جمع البيانات ذات الصلة .بمختلف نواحي النشاط في المنظمة من مصادرها الداخلية والخارجية.

-المهمة الرئيسية الثانية للنظام تتمثل في معالجة البيانات التي تم جمعها، بغض النظر عن وسيلة المعالجة سواء أكانت يدوية أو باستخدام الحاسوب.

-قدرة نظام المعلومات الإدارية على توفير المعلومات، بحيث تتوافر في هذه الأخيرة صفات مثل الكمية والدقة والتوقيت المناسبين.

***نظم معالجة البيانات**: هو نظام مبني على استخدام الحاسب الآلي، الذي يقوم بجمع وتسجيل ومعالجة البيانات الخاصة بالأحداث اليومية الخاصة بأنشطة المنظمة، بالإضافة إلى الأحداث في البيئة الخارجية وبث هذه المعلومات في شكل تقارير روتينية لمستخدمي هذه المعلومات سواء داخل أو خارج المنظمة، وهذا النظام يدعم أساس المستوى التشغيلي في المنظمة، عن طريق جمع وتسجيل البيانات التي تصف المجالات الوظيفية المختلفة

(الإنتاج- التسويق- التمويل- إدارة الموارد البشرية) فور حدوثها سواء بنظام المعالجة المباشرة أو عن طريق تخزينها في قاعدة البيانات. وتخزين هذه البيانات في وسائل التخزين المختلفة مثل: الأسطوانات الممغنطة أو الشرائط الممغنطة.[1]

***نظام آلية المكاتب** : يعمل نظم آلية المكاتب على خدمة الأفراد الذين يتعاملون مع البيانات المنظمة وخاصة في تشغيل البيانات، وعادة يتواجد هؤلاء الأفراد في مستوى المعرفة في التنظيم، ويعتمد نظام آلية المكاتب على تطبيق تكنولوجيا المعلومات في أداء المهام التي كانت تؤدى في الماضي بواسطة الإدارة، وذلك بغرض سرعة إنجاز الأعمال وزيادة إنتاجية الأفراد العاملين في السكرتارية وحفظ البيانات في سجلات. ويقوم بالتنسيق بين مختلف الأنشطة التي تؤدى بواسطة الأفراد وضمان تدفق الاتصالات، من خلال استخدام نظام معالجة العمليات، والبريد الالكتروني والمفكرة الالكترونية لجدولة المواعيد.[2]

ويعتبر نظام معالجة الكلمات أكثر التطبيقات شيوعا، ويشمل الأجزاء المادية والبرامج التي تخلق وتراجع وتخزن الوثائق، وعادة تلعب أنشطة المكاتب أنشطة رئيسية تتمثل في :

- التنسيق بين المهنيين العاملين في مجال البيانات وإدارتهم. - وصل وربط التنظيم والمشروعات بالبيئة.

-التنسيق بين الأنشطة خلال المستويات التنظيمية.

***نظم المعرفة**: هي النظم المبنية على قاعدة المعرفة، تخدم العاملين ذوي مستوى المعرفة في التنظيم، وهم الأفراد العاملين في المجالات المهنية ومجالات المعلومات، وهم الأفراد المسؤولين عن خلق وتشغيل وبث المعلومات في التنظيم، وهم يختلفون عن الأفراد العاملين في مجال البيانات والذين لا يتضمن عملهم خلق أي بيانات، ولكن

---

[1] – سونيا، محمد البكري، المرجع السابق، ص.50.

[2] – عبد الرحمن ،الصباح، نظم المعلومات الإدارية(عمان: دار زهران للنشر، 1998)،ص.60.

مجرد تجميع وتسجيل وتشغيل وتخزين وبث المعلومات، والأفراد ذو المعرفة عادة يكونون ذو مستوى تعليمي جامعي.

ويطلق عليهم المهنيون مثل: المهندسين والمصممين والأطباء والمحامين والعلماء، فهؤلاء عملهم مرتبط بخلق معلومات ومعرفة جديدة في التنظيم، وهم يعتمدون على استخدام التجهيزات الآلية للمكاتب في الحصول على المعلومات من المصادر المختلفة داخل وخارج التنظيم. ويستخدمون شبكات المعلومات المجهزة والمتصلة بوحدات ظرفية، لعرض المعلومات في شكل رسوم والتي تتمتع بقدرة اتصال عالية.[1]

ومن الملاحظ أنه بدءا من هذا القرن زادت درجة النمو في قوة المعلومات والمعرفة الجديدة، بسرعة متزايدة وزاد تحول المجتمعات المتقدمة من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الخدماتي، هذا بالإضافة إلى زيادة عدد العاملين في مجال المعرفة والمعلومات، ويلاحظ أن معظم العاملين في مجال المعرفة يكون عملهم متركز في المكاتب.

***نظم دعم القرار:** هو نظام مبني على الحاسب الآلي لدعم المستوى الإداري في المنظمة، ويدمج بين البيانات وبين النماذج التحليلية لدعم القرارات غير المبرمجة وشبه المبرمجة في المنظمة، ويختلف نظم دعم القرار عن نظم المعلومات من عدة نواحي، فنظم دعم القرار لديها قدرات تحليلية تسمح للمستخدم بالاستفادة من مجموعة من النماذج المتقدمة في تحليل المعلومات.

وقد بدأ هذا النظام في الظهور في أواخر الستينيات وذلك مع ظهور نظم مشاركة الوقت في الحاسب الآلي، وقد بدأت هذه النظم نتيجة دخول النظم التفاعلية على الحاسبات الآلية، والتي يمكن أن تدعم اتخاذ القرارات وتساعد على حل المشكلات غير المنظمة، أي أنها تتصدى للمستجدات التي تتطلب بعد النظر والتفكير الإبداعي، مستعينة بالأشكال وقواعد البيانات وأدوات تطوير البرامج وغيرها.

---

[1] – سونيا محمد البكري، المرجع السابق، ص.55.

وقد أعطى **ألتر** تصنيفا لأنواع دعم القرار حسب مساهمتها في صنع القرارات وهي:

-النظم التي تمكن من استرجاع عناصر نظم المعلومات.

-النظم التي تقوم بإعداد تقارير خطية في ملفات متعددة.

-النظم التي تقترح القرارات المناسبة والنماذج.

- النظم التي تسمح بتحليل ملف كامل من المعلومات.[1]

وانطلاقا من التصنيف السابق يمكن تعريف نظم دعم القرار على أنها " تلك النظم التي تساند المدير أو الفرد أو مجموعة من المديرين أو ممن يعملون كفريق لحل مشكلة شبه مبرمجة، وذلك من خلال توفير المعلومات والاقتراحات المتعلقة بقرارات معينة، وهذه المعلومات يتم توفيرها في شكل تقارير دورية وتقارير خاصة، وتكون لهذه النظم درجات متفاوتة من القدرة على توفير مقترحات لزيادة فعالية القرار." [2]

ويمكن حصر أهم خصائص نظم دعم القرار في الآتي:

-تقدم نظم دعم القرار المرونة والتكيف وسرعة الاستجابة للمستخدم النهائي.

-تعمل نظم دعم القرار بدون مساعدة من المبرمجين المحترفين.

-تقدم نظم دعم القرار دعم للقرارات والمشكلات التي لا يمكن تحديد حلولها مسبقا.

-تستخدم نظم دعم القرار أساليب وأدوات ونماذج تحليلية متقدمة.

وتعتبر نظم دعم القرار مبنية على استخدام النماذج لتحليل الأنشطة والتصرفات، وهو نظام تفاعلي يستجيب للظروف المتغيرة حسب متطلبات المستخدم، سواء كان من المديرين أو رجال المعرفة أو عمال البيانات أو المحللين أو الفنيين والمهنيين، الذين تكون مهمتهم تداول المعلومات وتبادلها واتخاذ القرارات.

---

[1] – إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص .43.

[2] – ماجد خشبة، المرجع السابق، ص .31.

إن الهدف من وجود نظام معلومات كفء، يحقق التكامل بين مختلف الوظائف، النشاطات ومستويات التنظيم لمواجهة التحديات الحديثة، كالاتجاه نحو التخصص، واللامركزية والأساليب الحديثة لاتخاذ القرار وبالتالي تحقيق التفاعل بين أنظمة المعلومات واستراتيجيات الدولة، وكذا التنظيم لتحسين مهام الإدارة الإستراتيجية، ليس فقط على المدى الطويل، بل المديين القصير والمتوسط، مما يضمن إدراك جيد لمهمة المنظمة.

ولأن أسباب عديدة تحول دون الحصول على مثل هذه الأنظمة، كعدم القدرة على التكيف الاستراتيجي والتنظيمي، والتشغيل غير الكامل للأنظمة المتواجدة، مما يؤدي إلى ظهور صعوبات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، ولرفع التحدي أمام كل هذا وتطوير أنظمة معلومات الدولة، يجب إتباع منهجية حقيقة، من خلال التخطيط الاستراتيجي وتنظيم طرق الحصول على المعلومات و طرق استخدامها.

المبحث الثاني: تعاريف ونظريات أساسية في السياسة العامة.

1/ تعريف السياسة العامة:

تعتبر السياسات العامة الأداة الرئيسية التي تتدخل من خلالها الحكومات في تحديد ما يمكن وما لا يمكن للمواطنين القيام به، وما تنوي القيام به من أعمال تنفذ من خلالها واجباتها في إدارة الشؤون المختلفة تحقيقا للمصلحة العامة وحلا للمشاكل الاجتماعية. وبالتالي يمكن القول بأن علم السياسة العامة هو علم الفعل أو الحركة التي تقوم بها الحكومات. [1] وتهتم دراسة السياسة العامة Policy Studies بدراسة كيف ولماذا تقوم أو لا تقوم الحكومة بفعل معين، وبالتعرف على الأهداف التي تسعى لتحقيقها من وراء ذلك، وتقوم الدولة بتشكيل سياساتها وتنفيذها من خلال آليات وعمليات وهياكل رسمية وغير رسمية، وبطرق مباشرة وغير مباشرة.

مفهوم السياسة:

إن مفهوم السياسة مفهوم قديم، ويقابلها في اللغة الفرنسية Politique وهي مشتقة من اللاتينية Politicos أو باليونانية Polis التي تعني المدينة وهي تتعلق بما يلي:

-حكومة الدولة. -فن الحكومة وعلاقات الأفراد بالسلطة والهيئة العامة.

-علاقة الدول بعضها ببعض. -فن وعلم الحكم للدولة بتسيير المهام العامة واتخاذ القرار، واختيار و متابعة سياسة وتغيير سياسي. [2]

وهذا التعريف للسياسة يوضح اتجاهين الأول و هو ارتباط السياسة بالقطاع العام، و الثاني فيه ارتباط سياسي بالدولة، فأما الاتجاه الأول الذي يربطها بالقطاع العام، يعني أن السياسة تختص بالنشاط الحزبي، مع أن

---

[1] -محمد قاسم القريوتي، رسم و تنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة (عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع 2006)، ص.19 .

[2] – كمال المنوفي، السياسية العامة وأداء النظام السياسي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1998)، ص.11.

السياسة أوسع مدى من ذلك ، لأنها تتضمن مواقف عدم الاتفاق و التوفيق بين الأطراف على مستوى الدولة، وكذا على مستوى كل المؤسسات التي تقع خارج النطاق الرسمي، أي أنها تنتشر على كافة مستويات الجماعات في المجتمع وهذا يعني أن السياسة نشاط،[1] أما الاتجاه الثاني فيؤكد ارتباط السياسة بالدولة و المؤسسات الرسمية، وعمليات اتخاذ القرار، و بالتالي فهي العملية التي يتم من خلالها توزيع القيم بأسلوب سلطوي، أي بواسطة سلطة محددة تتمتع بالشرعية، بطريقة تلائم إحساس أفراد الشعب بالخطأ أو الصواب. [2] و السياسة في جانب منها تعني عملية اتخاذ القرارات من خلال المسائل العامة، القوانين وأحكام القضاء و الإجراءات و القرارات الإدارية. إن هذين الاتجاهين في تحديد مفهوم السياسة يوضحان صعوبة إعطاء تعريف للمصطلح بصفة شاملة من طرف علماء السياسة، ونجد تداخل مع مفاهيم أخرى مثل النظرية السياسة، علم السياسة، ويصعب التفريق بينها.

وتعتبر السياسة في جوهرها عملية تدبير و تسيير لشؤون الجماعة البشرية أو فن حكم الناس، وبهذا فهي تشير إلى سلوك الفعل أو التأثير في الأحداث، وقد رافقت الظاهرة السياسية وجود الإنسان على سطح هذا الكوكب، حيث استلزمت الحياة الإنسانية الاهتمام بتنظيم المجتمع.

ويرى **أرسطو** أن السياسة: علم يدرس دستور المدنية و إدارة شؤونها، أي يشمل التنظيم الاجتماعي كله، [3] كما تشمل السياسة من وجهة نظر **أرسطو** كيانات وطنية، إقليمية أو دولية والبنية النقابية، وعلم السياسة يتميز عن غيره من العلوم كونه يعالج ظاهرة السيطرة أو التحكم والسلطة داخل المجتمع.

نلاحظ أن التعاريف السابقة تبين أن المفهوم العام للسياسة يعني بشكل أساسي تسيير شؤون الدولة والمجتمع، من خلال صياغة مجموعة من القرارات والقوانين المتفق عليها، أو التي يشترط احترامها من قبل أفراد تلك

---

[1] – كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 14.

[2] – محمد نصر مهنا، علم السياسة، (دار غريب للطباعة والنشر، 1997)، ص. 10.

[3] – نفس المرجع السابق، ص. 20.

الدولة أو المجتمع، وكل من يدخل إليها، وهذا ما يؤكده David. estion بأن السياسة عبارة عن تلك المعاملات التي تتم بين المنشآت الاجتماعية، في إطار وجود سلطة عليا تشرف على روح التعاون والتزام الأفراد والمنظمات بالعادات والتقاليد والمحافظة على الأمن والعدالة في الوطن.

خلاصة القول أنها تعني فن حكم الدولة كما جاء في دائرة المعارف الكبرى: هي علم حكم الدول أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات، والتي توجه هذه الحكومات علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى،[1] ويبقى المفهوم الأكثر انتشارا للسياسة هو أنها علم الدولة، ومعناه الزيادة وهي تعني بالمنظوم الإسلامي الرعاية والتدبير وتحقيق الصلاح، إنها تدور حول الرعاية والتدبير لشؤون الناس وهدفها تحقيق الصلاح.

بما أن الأفراد الذين يعيشون في مجتمع واحد يحتاجون لبعضهم البعض مما يفتح مجال أمام نشوء خلافات، لذلك تعتبر السياسة أداة للحل والتسوية لهذه الخلافات، حيث يقول الأستاذ **عمار بوحوش** السياسة جاءت لتفصل النزاع وتقضي على عوامل الخلاف الموجودة بين الأفراد، الذين لهم وجهات نظر معينة في القضايا التي تهمهم.[2]فهي تعد مرشدا في التفكير والعمل نحو تحقيق أهداف معينة، وعليه فالسياسات ترسم على أساس الأهداف، وعليها توضح البرامج التي تنفذها هذه السياسات، وينتج عن هذه البرامج أنشطة معينة وأساليب وإجراءات، وهذا يؤكد أن السياسة تعلن ما تنوي عمله من البرامج والأساليب وإجراءات وتصف كيفية تنفيذ ما ورد في السياسات.[3]

في الإدارة نجد السياسية تعني: بيان عام بالمبادئ والأهداف وتصور شامل لأسلوب التنفيذ في ضوء الهدف المحدد، ومجموعة القواعد والمبادئ العامة توضع بمعرفة المديرين لتحكم تصرفات المرؤوسين في المشروع أو

[1] – محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المنهج، الاقترابات والأدوات (الجزائر: دار النشر 1997)، ص.241.
[2] – عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1984)، ص. 15.
[3] – محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص .426.

العمل، وتكون بمثابة مرشد لهم في التنفيذ ولتوجيه ضبط الأعمال في مختلف المستويات الإدارية[1]. وهذا يعني أنها بيان يضم المفاهيم وشروح لأسس العمل تضعها الإدارة لتهييئ دليلا مرشدا للرؤساء لصنع القرارات.[2]

على الرغم من تعدد تعاريف مصطلح السياسة وما يشتمل عليه من مفاهيم، كون السياسة اليوم أصبحت كافة أنشطة الدولة ومن بين المشكلات المطروحة بشأنها، أنه ما يزال من الصعب تحديد مفهومها بدقة ومنه يجب التركيز على:

-السياسة كنظرية: الاستخدام الذي يضمن للمصطلح افتراضات عن دور الحكومة وأثر قراراتها، فيما يتعلق بالمعلومات ودورها في المجتمع.

-السياسة كتعبير عن غرض عام أو حاله مرغوبة: وتعبير السياسة هنا كهدف أو غاية للنشاط.

-السياسة كعنوان لحقل من حقول النشاط: يمكن إدراج العديد من السياسات منها: السياسة الاقتصادية، والسياسة الخارجية والسياسة الثقافية، على أساس أن محورها الرئيسي هو النشاط الحكومي، وهو الاستخدام الأكثر شيوعا في الإنتاج الفكري خاصة فيما يتعلق بالسياسة الوطنية للمعلومات.

-السياسة على اعتبارها قرارات حكومية: وهو معنى السياسة بمفهومها الضيق أي أنها ترتبط بالدولة ومؤسساتها وعملياتها، إذ تتصف قرارات الحكومة بأنها سياسة سواء دخلت ضمن القوانين والتشريعات أم لم تدخل.

.مفهوم السياسة العامة:

حاول المعنيون من علماء السياسة، والإدارة العامة، والاجتماع ومن خلال توجهاتهم التي أولت العناية بموضوع السياسة العامة، أن يربطوا هذا الموضوع Public Policy بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالاتها،

[1] – احمد بدوي زكي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1984)، ص. 310.
[2] – محمد منير حجاب، المرجع السابق، ص. 427.

التي تتمثل بالحالات والمطالب والقضايا والمشكلات، على الرغم من وجود تفاوت وتباين في وجهات النظر حول الأسس التي ينطلقون منها، عند بيان موقفهم أو تعريفهم للسياسة العامة، فضلا عن اختلاف آرائهم حول تعريف: المجال العام Public Realin الذي رأى فيه الفيلسوف الأمريكي **جان ديوي**: بأن الأنشطة تصبح عامة، حين تتولد عنها نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة.[1] وهذا يؤكد متانة الصلة، بين الظواهر الحاصلة في المجتمع، ومنحها صفة التلازم وتبادل التأثير بأبعد مساحتها، واتسامها بالقدر الذي تشترك فيها ظواهر أخرى عضويا وموضوعيا.

قبل أن نتطرق إلى تعريفات محددة عن السياسة العامة، نشير إلى أن السياسات العامة تعنى بدراسة كيف، ولماذا، ولأي هدف تتخذ الحكومات مسار معنيا في عملها، حيث تهتم السياسة العامة بالتعرف على كيفية اختبار الحكومات للقرارات، وبالهياكل التنظيمية التي تنشؤها تلك السياسات، وبالعمليات و النشاطات التي تقوم بها و تمارسها من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.[2]

كذلك تعنى دراسة السياسة العامة بدراسة الطريقة التي تطورت فيها أساليب عمل الحكومات في طريقة اتخاذ القرارات، و الهياكل التنظيمية، و العمليات و النشاطات مع مرور الزمن، و بالعوامل البيئية السياسية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية، وما تتضمنه من قيم و انعكاساتها على نوعية السياسات المتخذة.

وتهتم السياسة العامة أيضا بالتعرف على التفاعلات بين الأطراف المختلفة المشاركة في العملية السياسية، وهم السياسيون و البيروقراطيون و الأحزاب و جماعات المصالح، و قاعدة الرأي العام و المستفيدون من البرامج الحكومية، وكافة المؤثرين و المتأثرين بالسياسات العامة على اختلاف مسمياتهم في الدول و المجتمعات المختلفة.

---

[1] – فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط.1. (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001)، ص.31.

[2] – محمد قاسم القريوتي، المرجع السابق، ص.27.

لا يقتصر مفهوم السياسة العامة على ما تقوم به الحكومات كما قد يظن، بل يشمل كذلك امتناع الحكومة عن التصرف حيث يجب عليها ذلك حيال موضوع أو قضية معينة، و خاصة إذا ما استمر هذا الموقف لفترة من الزمن بالرغم من وجود الضغوط عليها لاتخاذ موقف مغاير لسلوكها.[1]

فالسياسة العامة تمثل خيارات choices حكومية، فكما يوفر السوق خيارات للمستهلك، مع أن الوضع في حالة السياسات العامة يكون أكثر تعقيدا، حيث يفترض أن تمثل السياسة العامة اختيارا واعيا للقرارات التي تتصل بمعالجة القضايا و المشاكل الاجتماعية العامة، بدل النمط العادي أو العشوائي الذي يميز سلوك بعض المستهلكين غير الواعين في اتخاذ قراراتهم التسويقية.[2]

تتمثل القرارات في مجال السياسة العامة بما تصدره الحكومة – ومن خلال السلطة التشريعية –من قوانين باعتبارها صاحبة الولاية في هذا المجال، أما ما تصدره الحكومة مباشرة على شكل أنظمة و لوائح و تعليمات و قرارات، تفصل و تفسر القوانين التي تصدر في غالب الأحيان عن المجالس التشريعية التي تنطلق في الغالب في ممارستها للصلاحيات، من نصوص دستورية تؤكد على أن الأمة مصدر السلطات.

أعطى الدكتور **فهمي خليفة الفهداوي** تصنيفا رائعا لمفهوم السياسة العامة على النحو الأتي:

-السياسة العامة من منظور تحليل النظام system analysis: يمثل مفهوم النظام وحده كلية مؤلفة من مجموعة أجزاء فرعية أو نظم فرعية، تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة، في إطار من تلك الوحدة الكلية، وقد شكل هذا المفهوم عند **دافيد أستون** الذي كان يرى أن النظام يتألف من مجموعة متغيرات، تتصف بدرجة من العلاقة المكثفة ذات التأثير المتبادل فيما بينها،[3] و بالتالي فانه ينظر إلى السياسة العامة، كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع، من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة، التي تشكل فيها المؤسسات و

[1] – كمال المنوفي، المرجع السابق، ص.17.

[2] – محمد قاسم القروتي، المرجع السابق، ص.29.

[3] – david. eston, analyse de système politique, paris : traduction de armand. Colin. 1974 p. 94.

المرتكزات و السلوكيات و العلاقات، أصول للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي. وعليه فهو يعرفها: توزيع القيم (الحاجات المادية و المعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات و الأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات، و المخرجات و التعدية الراجعة.[1]

-فالمدخلات تمثل مطالب الأفراد أو دعمهم.

-و المخرجات تمثل (القرارات و الأنظمة و الأنشطة الملزمة للأفراد).

-و التغذية الراجحة تمثل ردود أفعال الأفراد حيال المخرجات.

وبنفس المنهجية يرى **قابرييل الموند**، بأن السياسة العامة تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات(مطالب + دعم) مع المخرجات(قدرات و قرارات و سياسات)، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته(الاستخراجية، التنظيمية ، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية، الدولية)من خلال القرارات و السياسات المتخذة.[2]

كما يراها من زاوية فنية إجرائية" تعبيرات عن النوايا يتم سنها و إقرارها من قبل السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد و تحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق و انجاز هذه الأهداف.

وفي نفس الاتجاه يعرف **ميشيل روسكن** و زملاؤه السياسة العامة بأنها " طلبات المواطنين التي يستشعرها متخذوا القرار في الحكومة، و معالجتها عن طريق المخرجات التي تتمثل بالعمليات و النشاطات و القرارات السلطوية و تفعيل دور التغذية الراجحة لأغراض التعديل ولأغراض من الإضافات.[3]

إن هذا المنظور، الذي استطاع أن يقدم نظرة كلية واسعة، لحركية البيئة و تفاعل نظمها ذات التأثير المتبادل فيما بينها، بالشكل الذي يسهم في إقامة وحدة تحليل مترابطة، ترتكز على قضايا الشؤون العامة أو المصلحة العامة، كرابطة حقيقية تجسد تفاعلات النظم و استجابة النظام السياسي معها. ومع كون هذا المنظور

---

[1] – كمال المنوفي، المرجع السابق، ص.32.

[2] – محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والسياسة المقارنة (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة د.ت)،ص.83.

[3] – نفس المرجع السابق، ص.100.

يمثل أهمية كبيرة لدى المعنيين، حين التعامل مع محور السياسة العامة، إلا أنه لم يسلم من دائرة الانتقادات، التي وجهت إليه، و أبرزت نواحي التقصير المتمخضة عنه، من حيث تناوله للقيم بصورة مطلقة دون الإشارة إلى ما يقع منها حصرا في إطار السياسة العامة، فضلا عن تغييب واضح لفاعلية النظم الأخرى، وأن هناك نشاطات و تفاعلات سياسية، لا تشتمل على عمليات توزيعية ينبغي مراعاتها، وإن منظور المدخلات و المخرجات يغالي في كون النظام السياسي يستجيب للمطالب الاجتماعية، و أن السياسة العامة ما هي إلا ترجمة فعلية لهذه المطالب. في حين أن الحقيقة قد تشير إلى عملية عكسية، وهي أن النظام السياسي يفرض سياسته على المجتمع في أغلب الأحيان بعيدا عن كونها مطالب قادمة من المجتمع.[1]

وفي النهاية فإن هذا المنظور يفترض استمرارية بقاء النظام السياسي و العمل بآلية منتظمة، ضمن هذه الدائرة من التفاعلات، مما يعكس صلاحية نسبية للتطبيق العلمي، ضمن البيئات المحافظة، وعدم صلاحيته في البيئات المتحركة و المتغيرة.

-**السياسة العامة من منظور الحكومة gouvernement**: إن اعتبار الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام و تنظيم الأمور داخليا و خارجيا، فضلا عن كونها بنية تنظيمية، تتمثل بالأجهزة و المؤسسات التي تقوم بوضع القواعد القانونية و تنفيذها، إلى جانب كونها كممارسة تمثل عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة، داخل الأجهزة و المؤسسات الحكومية، وكيفية إنسياب العلاقة بين التشريع و التنفيذ و القضاء.[2] انطلاقا مما سبق فإن السياسة العامة، يمكن النظر إليها من خلال كونها ممارسة لاتخاذ القرارات و رسم السياسات العامة في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية، و ممارسة أعمالها لأجل حفظ النظام و الأمن لمجتمعاتها داخليا و خارجيا.

---

[1] – عثمان ياسين الرواق،" تطور مفاهيم علم السياسة وتحديد الظاهرة السياسية"، الرياض: مجلة العلوم الإدارية عدد ،1،ص. 183.
[2] – نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة ط.3. (الرياض: مطابع الأيوبي 1989)، ص.161.

يقدم هذا المنظور مجموعة من التعريفات للسياسة العامة نذكر منها:

تعريف **هنري توني** h.teune مبرزا الأطر الفنية بأنها "تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة، في سبيل إحداث تغيرات معينة، داخل النظام الاجتماعي للدولة.[1]

كما عرفها **دي كوسيولاس** d.kous oulas بأنها " تلك القرارات و الخطط التي تضعها الهيئات الحكومية، من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع.[2]

في ضوء هذه المتغيرات و استيعابا لها، عرفت السياسة أصلا بأنها: علم دراسة الحكومة، و دراسة عملية الممارسة السياسية، و دراسة المؤسسات السياسية و السلوك السياسي، أما **كارل فريديك** c.friedrich عرفها بأنها " مجموعة القرارات الحكومية ، المتضمنة لكل ما يجب أن يعمل أو لا يعمل، في ظل معطيات الأوضاع القائمة فيها".[3] أي أنها عبارة عن مواقف تتخذها السلطة السياسية، إزاء الأوضاع القائمة سعيا منها لإيجاد حلول تسمح بتحقيق الأهداف المنشودة.

أما **توماس داي** t.dye عرفها من خلال تعريفات متعددة في سبيل الإلمام بمعطيات النشاط الحكومي:[4]

-أنها اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين.

-توضيح لماهية أفكار الحكومة.

-عملية لضبط الصراع بين المجتمع و أعضاء التنظيم.

-عملية تضبط السلوك و بيروقراطيات التنظيم، وتوزيع المنافع و تحصيل الضرائب و غير ذلك.

[1] – فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص.34.
[2] – نفس المرجع السابق، ص.35.
[3] – محمد قاسم القروتي، المرجع السابق، ص.30.
[4] – نفس المرجع السابق، ص.33.

وبأكثر تفصيل في النشاط يعرفها **جيمس أندر سون** j.andrson بأنها"طريقة عمل هادفة يتبعها منفذ أو منفذون في تعاملهم، مع مشكلة أو مسألة ذات اهتمام تندرج في إطار ما هو واقع فعليا"[1]. إن تقديم تعريف محدد بذاته ، دون غيره للسياسة العامة، يعتبر من الأمور غير المنطقية أو المقبولة، نظرا لتعدد المجالات، و لتباين وجهات النظر في الفلسفات و الأفكار و المعارف التي يستند إليها كل تعريف.

حيث أن السياسة العامة، تمثل طبيعة حركية من الفعل أو السلوك متضمنة اتخاذ القرارات و الأفعال، وان الاهتمام ينبغي أن يعطى لفهم السياسة العامة، من حيث الإجراءات التي تعمل على تعزيز توجهاتها أو إضعافها أو حذفها، من الحياة الاجتماعية، بأكثر مما يكون الاهتمام متركزا على تعريف السياسة العامة.[2] وبحكم التوجه الأكاديمي السائد الذي يدور حول حقل الإدارة العامة، يكون من المفيد للمعنيين، أن يقفوا عند مفهوم السياسة العامة من زاوية المنظور الحكومي، لأن ذلك يجسم روحية العلاقة و الارتباط الفني و الإجرائي بين كل منهما، فضلا عن جوهرية الارتباط الذي يجمع طبيعة و أهداف كل منهما، و بالتالي يرتهن مصيرهما بوحدة العلاقة المشتركة التي تميز أعمالهما، حيث أن السياسة العامة دون التنفيذ الذي تقوم به الإدارة العامة، تصبح سياسة عامة دعائية و ليست فعلية أو خدمية، كما أن الإدارة العامة بغير السياسة العامة، تتحول إلى عملية آلية ميكانيكية، يصدق عليها في مثل هذه الحالة الطبع الانغلاقي و السمة الانعزالية غير المتفاعلة مع أهداف المجتمع و البيئة المحيطة[3].و في ضوء ذلك تكون السياسة العامة معبرة عن تلك الأفعال التي يقوم بها موظفو الحكومة، استجابة للمشكلات و القضايا التي تثار من خلال النظام السياسي [4].

---

[1] – جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي ط.1. (الاردن : دار المسيرة، 1999)، ص.15.

[2] – نفس المرجع السابق، ص.24.

[3] – محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص.86.

[4] – فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص.32.

إذا كانت السياسة العامة تمثل العملية الحيوية، التي من خلالها تقوم الحكومة باتخاذ قراراتها، فإنها بذلك تترجم لما تقوله الحكومة و ما تفعله إزاء المشاكل المتحسسة، ولكون الاحتياجات الحديثة للمجتمع، قد أصبحت في غاية التشعب و التنوع، فان السياسة العامة مهمة بأكثر من ذلك التشعب و التنوع، وترتبط بمدى واسع من المجالات و المشكلات و القضايا و الاهتمامات المتعددة و الشاملة لمختلف مجالات الحياة، المرتبطة بالاقتصاد، و الرعاية الصحية و التعليم و الرفاهية، و البيئة، وأمن العاملين و حماية المستهلكين، ومما يرتبط بالشؤون الخارجية، وغير ذلك من شؤون الدولة و المجتمع.

-السياسة العامة من منظور ممارسة القوة power: تمثل القوة تلك القدرة التي يحظى بها شخص ما، للتأثير على الأفراد و الجماعات و القرارات ومجريات الأمور، بشكل تميزه عن غيره، نتيجة إمتلاكه لواحد أو لأكثر من مصادر القوة المعروفة مثل: الإكراه، المال، المنصب، الخبرة الشخصية.[1]

فقد عرف **هارولد لاسويل** H.Lasswell السياسة العامة بأنها: من يحوز على ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة.[2]

كما توسع في بسط ذات المنطلق كل من **مارك ليند نبيرك** M.linde Nberg و **بنيامين كروسبي** B. Crosby حين عرفا السياسة العامة، من منطلق براغماتي، عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومات، من أنها " عملية نظامية تحظى بميزات دينامية متحركة، للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا ؟ ومتى ؟ و كيف؟ كما تعبر عما أريد ؟ ومن يملكه ؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه ؟

---

[1] – فهمي خليفة الفهداوي ،المرجع السابق، ص.36.

[2] – محمد قاسم القريوتي، المرجع السابق، ص.34.

إن هذا المنظور قد وجهت إليه انتقادات من لدن كثير من المفكرين والعلماء المعنيين، الذين لا يؤمنون بأن القوة لوحدها قادرة على تفسير كل العلاقات والتفاعلات والنشاطات التي تدور في فلك السياسة العامة ضمن المجتمع، فضلا عن تداخل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون التمييز بينها، حين التعامل مع السياسات العامة، وكذلك أن القوة ليست العامل الوحيد الذي يتحكم في النشاطات والتفاعلات المعبرة عن جوهر السياسة العامة.[1]

انطلاقا مما سبق، يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة العامة يجمع بين القواسم المشتركة في معظم التعريفات وعلى النحو التالي: هي كل عمل، أو تعهد بالقيام بعمل، أو امتناع مقصود عن القيام بعمل أو تعبير عن موقف، تقوم به الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، يهدف لمعالجة مشكلة عامة متوخية بذلك الوصول لحلول يقدر أنها في مصلحة المجموع، ومعتمدة في هذا السبيل الطرق العلمية وأفضل الوسائل ضمن الظروف البيئية المحيطة بها، وتتضمن دراسة السياسة العامة التعرف على:

- الغايات
- الأهداف
- الخطط والمقترحات للوصول للأهداف
- البرامج التي توصل للأهداف
- القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف والخطط وبرامج التنفيذ والرقابة
- الآثار أو النتائج المباشرة وغير المباشرة المترتبة على تنفيذ السياسات.

1-1- خصائص السياسة العامة:

يستخلص من التعريف المقدم للسياسة العامة، أنها تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:[2]

-السياسة عمل حكومي فالسياسة العامة وكما يتضح من كلمة عامة Public، عمل من اختصاص الحكومات أو ممثليها ومن يعبرون عن إرادتها. ويقصد من ذلك أن يستثنى من هذا التعريف أي جهد لأية جهة غير

---

[1] – عثمان ياسين الرواف، المرجع السابق، ص. 179.

[2] – محمد قاسم القريوتي، المرجع السابق، ص.31.

حكومية حتى ولو حمل مسمى سياسة عامة، كأن يقال إن السياسة العامة لشركة الاسمنت هي الإنتاج للتصدير، فهذه سياسة ولكنها ليست عامة.

– قد تقتصر السياسة العامة على القول ولا تنشئ بالضرورة عملا ماديا ملموسا. مثال: إن تصريح الحكومة بأنها تدعم وتساند الحق الفلسطيني تجاه العدوان الإسرائيلي المستمر عليه وعلى مقدساته، يعبر عن سياسة حكومية، ولو لم تقم تلك الحكومة باتخاذ أي خطوات عملية تساند هذا الشعب.

– قد تكون السياسة العامة مجرد موافقة ضمنية على واقع معين، ومن الأمثلة على ذلك أن لا تقوم حكومة ما باتخاذ أية إجراءات تحول دون هجرة مواطنيها بأعداد كبيرة للخارج طلبا لجنسيات دول أخرى، مما يعني أن هناك سياسة تهجير تتبعها الحكومة أو سياسة تسمح بازدواجية الجنسية بالنسبة لمواطنيها.

–قد تكون السياسة العامة جهدا حكوميا مباشرا أو غير مباشرا من خلال أجهزة الدولة الأخرى،فالسياسات العامة في الغالب قوانين على اعتبار أن السلطة التشريعية مخولة قانونا بوضع السياسات العامة التي على الحكومة تنفيذها، ولكن هناك سياسات أخرى تصدرها الحكومة نفسها تحت مسميات مختلفة، فالأنظمة (مثل نظام الخدمة المدنية) واللوائح والتعليمات والقرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية نفسها تعتبر سياسات عامة. كذلك فإن قيام الحكومة بتكليف شركات خاصة ببناء مساكن لحساب الحكومة، أو التعاقد مع شركة خاصة لإدارة مرافق المياه، يعبر عن سياسة عامة تعرف بسياسة الخصخصة، حيث تمارس الحكومة دورها من خلال جهات أخرى.

– تستهدف السياسة العامة معالجة مشاكل عامة، حيث لا توضح السياسات العامة في الغالب لمعالجة مشاكل تخص بعض الأفراد، بل تعالج مشاكل عامة تهم عددا كبيرا من أفراد المجتمع. ويمكن تفسير ذلك بأن الحكومة تمول نشاطاتها من خلال الضرائب أو العوائد المالية المملوكة لكل أبناء الوطن، مما يعني أن الاستفادة يجب أن تكون للجميع توخيا للعدالة.

– تعتمد الحكومة في تنفيذها للسياسات العامة عدة وسائل وهياكل إدارية، ومن المعروف أن الأجهزة الرئيسية لتنفيذ السياسات العامة هي الوزارات والإدارات الحكومية. ولكن قد تنشئ الحكومة هيئات أخرى بأشكال و صلاحيات ومسميات مختلفة توخيا لأداء أفضل، ومراعاة لعدة اعتبارات مثل الكفاءة والعدالة والمرونة. ومن الأشكال التنظيمية المختلفة التي تتبعها الحكومات لتنفيذ سياساتها: المؤسسات العامة، والهيئات ذات الميزانيات المستقلة وذات الميزانيات الملحقة، وشركات المساهمة العامة، أو من خلال الشركات الخاصة التي تتعاقد معها للقيام بأعمال محددة لصالح الحكومة.

– يعتمد تحديد السياسة العامة على الأساليب العلمية، حيث لابد للسياسة العامة –وخاصة في عصر التكنولوجيا الرقمية–أن تكون قائمة على المنهجية العلمية، حيث تستعين الحكومة بالخبرة والمشورة العلمية وتعتمد الحقائق و التخطيط السليم حتى تضمن فعالية السياسات الموضوعية، وهذا ما يفسر انتشار مؤسسات التفكير Think Tanks في الدول المتقدمة التي تعتبر بمثابة مطابخ لرسم السياسات، ورفع توصيات لمتخذي القرارات وواضعي السياسات بالبدائل المناسبة للتعامل مع المشاكل العامة.

– لا بد أن تكون السياسة العامة منسجمة مع البيئة التي تعمل فيها، حيث لا بد أن تراعي السياسات العامة طبيعة المجتمع الذي تعمل فيه الحكومة، حيث تعتبر القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية محددات للسياسة العامة الفعالة، وإلا فمن الصعب عليها أن تحقق الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها من خلال تنفيذ تلك السياسات.

1-2- مفهوم تحليل السياسة العامة:

بدأت عملية تحليل السياسات منذ السبعينيات من القرن الماضي تأخذ منهجا يهدف إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات الحكومية، وتعتمد عملية تحليل السياسات على الفصل بين الحقائق **Facts** والقيم **Values** والتعرف على الآثار الاقتصادية لمختلف السياسات والبدائل ومناقشة المشاكل الاجتماعية بشكل عقلاني.

بشكل أكثر تحديدا يمكن القول بأن تحليل السياسات نمط من أنماط البحث التطبيقي الهادف للوصول لفهم أكثر عمقا للقضايا التكنولوجية والاجتماعية والوصول لحلول أفضل لها، حيث تم الاستعانة بالعلم والتكنولوجيا للبحث في ماهية المشاكل الاجتماعية للوصول إلى حلول عملية لها، اعتمادا على المعلومات حول مزايا ونتائج تنفيذ مختلف البدائل لحلها، ليتم أخذ متخذ القرار لأفضل تلك الحلول.

ويعتبر الوصول إلى تقدير النتائج التي ستؤدي إليها عملية تنفيذ السياسات المختلفة عملية في غاية الصعوبة، وخاصة في المجال الاجتماعي، حيث تتأثر تلك النتائج بسلوك جماعات عديدة التي يخضع سلوكها بدوره لتأثيرات متعددة، حيث هناك صعوبة بالغة في تقدير التغيير الناتج عن تنفيذ سياسة ما بشكل كمي، ولذلك ينصب اهتمام عملية تحليل السياسات على فهم العلاقات السببية بين تنفيذ سياسة ما وما يترتب عليها.[1]

وتعتبر عملية تحليل السياسات العامة جزءا لا يتجزأ من وضع السياسات العامة في كافة مراحلها، وتهدف إلى طرح سياسات تعالج المشاكل الاجتماعية وتعمل على تخفيف آثارها السلبية، وهي بالغة الأهمية في ظل المتغيرات الكثيرة التي تؤثر على وضع وتنفيذ السياسات وامتدادها لكافة مناحي الحياة، ونظرا للتكاليف المالية والاجتماعية والسياسة المترتبة على تنفيذها، وتطور المعارف التي من خلالها يمكن تحسين الأداء في هذا المجال، وتختلف عملية تحليل السياسات باختلاف الجهة التي تقوم بها، حيث أن لكل جهة أهدافها، وأساليبها، ومحدداتها، ونقاط ضعفها.

إن تحليل السياسة العامة، يمثل عملية منهاجية للوصول إلى أنجح الحلول المتاحة للمشكلات والقضايا، التي تواجه المجتمعات والحكومات والدول، كما تمثل جهدا متواصلا منذ القدم، في تفضيل الخيارات وإقرار القرارات، والتعبير عن التجارب والممارسات القائمة آنذاك.

---

[1] – محمد قاسم القريوتي، المرجع السابق، ص.309.

ويمكن القول أن شواخص الحضارات التي نشاهدها اليوم في بلاد الرافدين ،و نهر النيل ،والصين والهند أنها لم تكن لتقام بمحض الصدفة، وإنما أقيمت من خلال ممارسات وتفضيلات تقترب من تحليل السياسات العامة،ومن تطبيق آلياته ومفرداته، في اختيار البديل المناسب، حيث أن بناء معلم من معالم تلك الحضارات لم يكن هو الخيار المطروح الوحيد، وإنما كان هو الخيار الأفضل الناجم، جراء تحليل لخيارات أخرى.[1]

إن التوجهات العملية والممارسات التطبيقية لكثير من المؤسسات السياسية والحكومية في دول العالم، حتمت عليها الاهتمام بعملية تحليل السياسات العامة، لغرض رفع كفاءة البرامج الحكومية وزيادة فاعليتها، وبلوغ أهدافها المخطط لها، على وجه من الصحة والضمانة المؤكدة. و عليه فإن عملية تحليل السياسات العامة، مرتبطة بذلك التطوير الواسع الذي ارتبط بتطور نشاطات الحكومة، وتزايد مشكلاتها الاجتماعية والبشرية واتساعها لتشمل المدن والأرياف، مثلما حصل ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والدول الغربية الأخرى.[2]

إن الذي يعنينا هنا، هو عملية تحليل السياسات العامة، بوصفها منهجية علمية، لها حدودها وخصوصيتها ولها أساليبها وتقنياتها الممثلة لها، ولها أداوتها المتعددة عند تناولها لتحليل السياسة العامة، فمن حيث كون التحليل للسياسات العامة، يمثل منهجية علمية ومعرفية مسبوغة بطابعها النقدي والموضوعي والتقويمي، في تحديد وتأشير خيارات السياسة العامة وأفضلية معطياتها، إنما هي منهجية حديثة النشأة جدا، ترجع أصولها إلى دعوات عدد من الكتاب والمفكرين المهتمين بالعلوم الاجتماعية وبعلوم الاقتصاد السياسي، عقب الحرب العالمية الثانية، حيث يعتبر **هارولد لاسويل** وزميله **دانيال ليرند** أو الدعاة إلى ضرورة تقنين وبلورة المنهجية في صنع السياسة العامة وتحليلها، من خلال مؤلفهما المعروف **علوم السياسات**: تطورات حديثة في الهدف و

[1] – كمال المنوفي، المرجع السابق، ص.36.
[2] – محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص.91.

الأسلوب عام 1951، حيث هدف الكاتبان إلى المساعدة في إتخاذ القرارات الناجحة عند صنع السياسات، وإلى تحسين أداء الحكومة داخل المجتمع، و إلى تكثيف الجهود العلمية والمعرفية والتجريبية، و الاستفادة من معطيات العلوم المتخصصة ذات التوجه القياسي و التجريبي لغرض تحليل السياسات العامة، و إحاطتها ببحوث العمليات، تنضيج عملياتها التحليلية، بمنطلق السلوكيات وتحليلات النظم، والرياضيات التطبيقية، و مختلف العلوم ذات العلاقة من داخل العلوم الاجتماعية أو من خارجها.[1]

وقد استفاد القطاع الحكومي العام منذ بدايات السبعينيات، من تلك المجالات العلمية والكمية، حيث تركز الاهتمام نحو تدريب الموظفين العموميين السياسيين والإداريين، لغرض إكسابهم المعارف العلمية والمهارات الفنية والتخصصية المرتبطة بجوهر السياسة العامة ومقوماتها، لضمان التوصل إلى الحلول المناسبة والمتميزة في قدرتها على حل المشكلات القائمة ضمن البيئة المعنية بأعمال السياسات العامة ومجالاتها وأنشطتها،وذلك بالاستناد إلى مجموعة النماذج والطرق والأساليب الفاعلة في إقامة التحليلات المنهجية، لمختلف القضايا والمشكلات، ووضع البدائل الصائبة في حلها ومواجهتها.[2]

وقد عرف **تومادس داي** تحليل السياسة العامة على أنه معرفة ماذا تفعل الحكومة ؟ ولماذا تفعل ذلك ؟ وما هي الفروق والتغيرات التي تحدثها أفعالها ؟.[3]

كما أن **وليم دان** يحدد سمتين هامتين في تحليل السياسة العامة، يتسنى من خلالهما تحديد تعريف لتحليل السياسة العامة هما:[4]

- المدخل العلمي المتعدد.
- الميل نحو الرشادة في القرار.

---

[1] – عبد الرحمن، أحمد هيجان،" دور تحليل السياسات العامة في حل مشكلاتنا المعاصرة الرياض"، مجلة الإدارة العامة، عدد .55، 1987، ص.100.

[2] – نفس المرجع السابق، ص.108.

[3] – فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص.95.

[4] – عثمان ياسين الرواف، المرجع السابق، ص.183.

يمكن تعريف تحليل السياسة العامة كما يلي: بحث علمي يسعى نحو تطبيق العلم الاجتماعي، من خلال استخدام المناهج المتعددة في البحث، لإنتاج المعلومات الأساسية ذات العلاقة بسياسة عامة معينة، ومن شأن هذه المعلومات ضمن سياقات سياسية متعددة أن تؤدي إلى معرفة السلوكات المرتبطة بالفعل السياسي من حيث الفاعلين والمؤثرين وتقويم الآثار المتربة عن ذلك.

ويعرف الدكتور **أحمد رشيد** مصطلح تحليل السياسات العامة بأنه: "وظيفة قد أصبحت من إحدى سمات التنظيم الإداري الحديثة للجهاز الإداري للدولة، وتختص هذه الوظيفة بعناصر المشورة وبمجموعة حيوية من الأنشطة المساندة لقرارات القيادة والتنفيذ، المؤسسة على فاعلية كبيرة وعظيمة في اتخاذ القرارات، وبأكثر تخصصية وفنية".[1] كما يعرف **السيد ياسين** مصطلح السياسة العامة"بأنه ذلك الجهد الهادف إلى توضيح الآثار التي يمكن أن تترتب عن اختيار حل واحد أو عدة حلول، سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعدية، أي أن تحليل السياسيات العامة، يتنبأ في حالة التحليل القبلي بالآثار المتوقعة، وقد يحدد في حالة التحليل البعدي آثار هذه السياسات العامة".[2]

انطلاقا من التعريفات السابقة، يتبين لنا أن تحليل السياسة العامة، يرتبط بالشؤون و القضايا و المشكلات العامة، المرتبطة بشكل أو بآخر بالنواحي الاجتماعية، التي تهم أعدادا كبيرة من الناس، فضلا عن ارتباطها بالنواحي الاجرائية و الفنية و المنهجية في اعتمادها على الوسيلة التحليلية، إلى جانب تلك العلاقة التي تجمع ذلك الارتباط المكثف، بالنظام السياسي و التوجه الحكومي و الأجهزة العامة للإدارة القائمة في المجتمع.

يمكن تعريف تحليل السياسة العامة بأنه" منظومة للجهود المنسقة المعنية بالبحث و الدراسة و التخصيص و التحليل، في طبيعة المشكلات و القضايا المجتمعية التي هي محط اهتمام السياسة العامة، و النظر في أسبابها و

[1] – أحمد رشيد، تحليل السيايات العامة الوظيفة المفتقدة في النظام الإداري المصري، بحث ضمن كتاب تحليل السيايات العامة، تحرير علي الدين هلال (مصر : مكتبة النهضة العربية 1988)، ص.126.

[2] – السيد ياسين، السياسات العامة، القضايا النظرية والمنهجية، (بحث ضمن كتاب: تحليل السياسات العامة)، ص.3.

بواعثها، و ثم تحديد البدائل المناسبة لمواجهتها، في إطار من توثيق المعلومات والثقة بمصادرها وصحتها، بما يؤدي إلى تخفيف آثار تلك المشكلات ومواجهة القضايا، وإزالة الانعكاسات السلبية الناجمة عنها تماما، وإقامة التوازن الطبيعي أو إعادته إلى المجتمع بصورة جلية".

1-3- مفهوم صنع وتنفيذ السياسة العامة:

تتميز السياسة العامة التي يقررها وينفذها النظام السياسي بالتنوع والشمول و التغلغل، الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، وصنع السياسات الحكومية أو العامة لحل مشاكل المجتمع هي عملية سياسية في المقام الأول، وتتميز بالصعوبة والتعقيد وتختلف طبيعة وإجراءات صنع السياسة العامة من دولة إلى أخرى، تبعا للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في كل منها. وبمعنى أقرب للوضوح يمكن القول أن السياسة العامة هي نتاج تفاعل ديناميكي معقد، يتم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي، وأهم هذه العناصر هي: دستور الحكم في الدولة الإيديولوجية أو الفلسفة السياسية للسلطة الحاكمة، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية، جماعات النفع العام والخاص، الصحافة والرأي العام، الإمكانات والموارد المتاحة، وطبيعة الظروف العامة للبلد.[1]

انطلاقا مما سبق فإن صنع السياسة العامة ليس عملية سهلة بأي حال من الأحوال، بل هي عملية على درجة من الصعوبة والتعقيد، فهي عملية حركية بالغة الحساسية والتعقيد وتشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها و تفاعلها المستمران، إلى إنتاج سلسلة من ردود الفعل التي تتصرف بدورها إلى كل جوانب العمل داخل النظام السياسي.[2]

[1] – تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (عمان : مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.159.
[2] – خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، ط.1. (الكويت: منشأة المعارف 1989)، ص.35.

تنطوي هذه العملية أي صنع السياسة العامة على عدة خصائص، وتمر بمراحل متعددة تختلف في طبيعتها وحدتها وتعقيدها من دولة إلى أخرى، وفقا لعوامل كثيرة أهمها النظام السياسي ونظام الحكم في كل منها، وفي النظم البسيطة تتمثل المؤسسة المعنية بتخطيط وصنع القرارات، في مجموعة من كبار السن الذين يجتمعون على هيئة مجلس يتخذ القرارات، في ضوء معايير و عادات وتقاليد المجتمع. وفي النظم الملكية ضمت أبنية صنع سياسات الملوك وأعوانهم، وتميزت الإمبراطوريات بوجود بناء متخصص في إعداد هذه السياسات، وشهد القرن التاسع عشر ظهور الأحزاب وازدياد دور الجماهير في الحياة السياسية، وهذان العاملان مهدا لظهور صنع السياسات عن طريق الوزارة والبرلمان.[1]

بمعنى آخر النظام السياسي في كل دولة هو الذي يحدد كيفية رسم السياسة العامة، وبالتالي يحدد دور الأفراد والجهات غير الرسمية في تحديد المشكلة وطرحها على الحكومة، وفي استخلاص الحلول البديلة والاختيار من بينها، ويعين القنوات التي يمكن عن طريقها للأفراد والجماعات إحداث تأثير في إجراءات العمل الحكومي، وفي أصحاب سلطة اتخاذ القرار السياسي الرسمي، بما يترتب عليها تبني حلول يقترحونها كسياسة عامة. كما أن نظام الحكم والسياسة هو الذي يحدد أيضا خطوات العمل الرسمي التي تتبع داخل الحكومة لدراسة المشكلة العامة، تخطيط وصنع السياسة العامة لحلها، إقرار هذه السياسة، تمويلها، تنفيذها، وتقييم آثارها ونتائج تنفيذها،كما يحدد الأجهزة التي تساهم في هذه العمليات ودور كل منها وكيفية التنسيق بينها للوصول إلى قرار بسياسة عامة تحقق رضا عاما.[2]

[1] – كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 291.

[2] – خيري عبد القوي، المرجع السابق، ص.97.

أما فيما يتعلق بتنفيذ السياسة العامة، فهو الإجراءات الفاعلة واللازمة لتحقيق أهداف صانع القرار إزاء حل مشكلة عامة، أي ترجمة قرار السياسة العامة بما ينطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ إلى خطط وبرامج عمل محددة في حالة تنفيذها بدقة، حيث ينتظر أن تحقق الأهداف المتوخاة.

وقد يتضمن القرار المتخذ بشأن المشكلة بيانا عاما ببعض المبادئ، التي تساعد السلطة التنفيذية على تفهم رغبة صانع القرار في التعبير عن ماذا يعمل، والطريقة الأنسب التي يؤدي بها عمله، والجهة التي تكلف بالعمل والتي تعد أكثر تأهيلا لتحقيق أهداف السياسة العامة، ثم تولي السلطة التنفيذية ترجمة ذلك إلى تفاصيل دقيقة تضمن دقة التنفيذ على أرض الواقع.

يمكن وصف القرار بأنه مخرجا لمرحلة التشريع، ومدخلا وبداية لمرحلة التنفيذ، أي أن قرار السياسة العامة عمل سياسي بالدرجة الأولى، يتم في نطاق السلطة التشريعية حتى لو ساهمت في صنعه وصياغته السلطة التنفيذية، في هكذا نشاط يعد من قبيل العمل السياسي. وبصدور القرار وانتقاله من نطاق السلطة التشريعية، تصبح السلطة التنفيذية هي المسؤول الأول عن اتخاذ الإجراءات اللازمة، لتحقيق أهداف وتوجهات صانع القرار، مع الالتزام الدقيق بالمبادئ والقواعد التي وضعها المشرع.

2/ تطور السياسة العامة:

تشكل الظاهرة السياسية امتدادا طبيعيا يرتبط بحياة الإنسانية والمجتمعات، حيث بدأت هذه الظاهرة مع بداية وجود الإنسان، وتطورت مع تطور حياته، وانخراطه في المجتمعات على مر الأزمان، فكان الاهتمام بقضايا تطور المجتمعات وسبل تنظيمها وانصهارها في شكل معين من أشكال الدولة، يمثل جل العناية المكثفة، التي أولتها الدراسات الفلسفية للفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين. وقد تجلى هذا الاهتمام في ذلك الجهد

التقليدي، الذي استمر في البداية قديما لحين بلوغ الحياة الإنسانية والاجتماعية منتصف القرن التاسع عشر، حينما كانت معظم الجامعات الأوروبية آنذاك، تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية.[1]

ويلاحظ على هذا الجهد التقليدي إظهار الاهتمام المنحصر بالسياسات التي تنتجها الحكومات، والإشارة إلى القوى التي تسهم في بلورة السياسات وتأثيرها على المجتمعات، من خلال التطرق إلى البناء المؤسسي، والتركيز على التبريرات الفسلفية للحكومة، ودراسة الترتيبات الهيكلية لها مثل: الفيدرالية، فصل السلطات، المرجع القانوني، صلاحيات الهياكل الرسمية وواجباتها وما يختص بالبرلمان والرئيس والمحاكم، والعلاقات الحكومية وأعمال السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، وبذلك اقتصرت هذه الجهود التقليدية على السياسة ذاتها، فبقيت وصفية ظاهرية، لم تغص أو تتعمق في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية غوصا تحليليا، كما لم تعمد إلى فهم وتحليل السلوك الإنساني، ولا التصرفات ولا العمليات المصاحبة والملازمة لصنع السياسة، فأغفلت ترتيب العلاقات الهامة والاتصالات القائمة بين المؤسسات، وترتب على ذلك كله، إبقاء محتوى السياسات العامة بعيدا عن البحث و التناول، وأن الجهد الوصفي لها بقي غامضا وسطحيا.[2]

حين بدأ علم السياسة يتبلور ويعدو فرعا من فروع العلوم الاجتماعية، عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية، خلال المرحلة اللاحقة، فقد حظي بالدعم المستفيض ضمن مجال الاختصاص العلمي والمعرفي، الذي أسفر عن وضوح التأييد الذي كان يرى في السياسة وجها للقانون، وللعلاقة المتفاعلة بين المؤسسات الرسمية، من خلال مجموعة دستورية تضم القواعد التي تحكم العلاقات بين المؤسسات في أطر قانونية، فضلا عن أن السياسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي والنفسي للمجتمع وللظاهرة الاجتماعية.[3]

---

[1] – عثمان ياسين الرواف، المرجع السابق، ص .156.

[2] – تامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص. 153.

[3] – بيتر غيل و جيفير بوتنون، مقدمة في علم الساسة ط.2. ترجمة د: محمد مصالحة (عمان: منشورات الجامعة الأردنية، 1997)، ص. 42.

كما وأن الظواهر الاجتماعية والسلوكيات التي كانت سابقا، بعيدة عن تدخل السياسة مثل: الأوبئة والكوارث والحروب والفيضانات، كنتائج للإرادة الإلهية، حسب الاعتقادات المجتمعية، وأن التربية ووضعية المرأة تمثلان قضايا خاصة، واجبة الاحترام ولا يسمح بالتدخل في نطاقيهما، وغير ذلك، كلها قد انتقلت من حالتها التي تميزت بها "السياسة ضيقة النطاق" للقرن التاسع عشر، إلى الحالة الجديدة "السياسة في كل مكان " للقرن العشرين، على وفق الآلية الترابطية، التي من خلالها يجد أمر ما غير سياسي ذاته، واقعا ضمن فئة الأمور والقضايا السياسية.[1]

وقد تعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة، بعد الحرب العالمية الثانية، حين جرى التركيز على مفهوم السياسة العامة، وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي، بحسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاد القومي، وترجمة الموارد الاقتصادية لسد حاجات عموم المواطنين، ولأجل استيعاب النمو المتزايد في الخدمات المطلوبة وضرورة توفيرها وتحقيقها، كالتعليم والصحة والمواصلات وإقامة الجسور وتوفير فرص العمل وتنظيم التجارة لإقامة الصناعات وتأميم المشروعات والمنتجات، وغير ذلك مما يتعدى حدود القطاع الخاص وقدراته الخدمية، ويستدعي بالمقابل نهوض الدولة بمؤسساتها الحكومية لغرض القيام والاضطلاع به في إطار السياسة العامة، وكانت هذه الضرورة تشكل مطلبا هاما بالنسبة للدول النامية، التي حظيت بالاستقلال الوطني والسياسي عن الحكم الأجنبي، وسعيها في مباشرة بنائها الاقتصادي والتنموي وتحسين أوضاعها المتردية، من خلال إشرافها على وضع وتنفيذ العديد من السياسات العامة الشاملة في المجتمع،

[1] – بيتر غيل و جيفير بوتنون، المرجع السابق،ص. 49.

وهذه الأسباب التي جعلت السياسة العامة، ذات أهمية متقدمة في الحياة وبوصفها المحور الفاعل في دراسات علم السياسة وأبحاثه وتوجهاته.[1]

وكان من نتائج المجهود الفكري لأعوام الخمسينيات للقرن العشرين، إنبعاث وبروز مصطلح (علم السياسة العامة) بطابعيه التجريبي والفكري، الذي تبلور بفضل الجهود الفكرية لعالم الاقتصاد السياسي **هارولد لاسويل** . Harlod lasswell الذي قدم من خلال كتابه (السياسة من يحوز على ماذا ؟ ومتى وكيف؟) قدم أساس للعمليات التبادلية و التوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة، في رسم السياسات العامة وتنفيذ عملياتها.[2]

وقد ارتبط مفهوم السياسة العامة، وما يختص بعملية تحليلها، ضمن هذا التحول الذي طرحه لاسويل، إلى حد ما وواضح بالعلوم السياسية، وحصريا بما يختص بنظام الحكم في أمريكا، كما ارتبط المفهوم أيضا، مع ظهور المدرسة السلوكية في بداية أعوام الستينيات، و عندما تزايد الاهتمام بدراسة منهج تحليل النظم، تمكنت المدرسة السلوكية من خلال المفاهيم التي اعتمدتها كمنهجية مثل: السلوك، الجماعات، العمليات، النظم وغير ذلك، من إحلال الحركية والقدرات التحليلية في البحث المعني بشؤون السياسة العامة، مما أدى ذلك إلى إيجاد مفاهيم وآليات تحليل مناسبة، لدراسة الظواهر والقضايا والمشكلات المطروحة أمام المجتمع.[3]

توالت فيما بعد ذلك كثير من الأبحاث والدراسات المتخصصة بالسياسات العامة، وظهرت دراسات مرتبطة بها تتعلق بمفهوم المجال العام Public Realm، الذي يشتمل على النشاطات والتفاعلات لمنظومة المدخلات، التي تمثل قضايا ومطالب المجتمع، مع منظومة المخرجات التي تتمثل في النشاطات والقرارات الحكومية المحلية والوطنية والدولية. كما وظهرت دراسات تتعلق بالقضايا السياسية التي تعنى بموضوعات الحياة الإنسانية

---

[1] – بيتر غيل و جيفري يونتون، المرجع السابق، ص .51.

[2] – نصر محمد عارف ،"حالة علم السياسة في القرن العشرين"، مجلة النهضة ، 1999، ص. 23.

[3] – نفس المرجع السابق، ص .28.

والاجتماعية، كمياه الشرب، واستهلاك الطاقة، وحماية البيئة، والأمن والسلامة كجزء من تلك القضايا التي تعنى بها السياسة العامة.[1]

بصورة عامة فإن علماء السياسة اليوم، قد حولوا اهتماماتهم إلى دراسة قضايا السياسة العامة، وبرزت من خلال ذلك دراسات عدة تولي اهتماما بالمؤسسات السياسية والسلوك السياسي و المؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية على السياسة، فضلا عن الاهتمام ببنية المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية و الأفراد في صنع السياسية العامة، إلى جانب معالجة السياسة العامة المقارنة.

وخلال مرحلة التسعينيات وما بعدها، وانتقالا إلى متطلبات القرن الحادي والعشرين حيث حصلت تغيرات في دور الدولة، وارتفاع مستويات التفاعل بين مؤسسات ومنظمات القطاعين الخاص والعام، فضلا عن تزايد وتعاظم الأدوار للشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، في صياغة الأولويات للسياسات العامة وتحديد مساراتها، وقد ساعد على تبلور هذا الدور، التغير في مفهوم السيادة والتسارع في الإنجازات المعلوماتية وثورة الاتصالات، التي منحت للمنظمات الدولية غير الحكومية القدرة السريعة على التدخل في السياسات العامة الداخلية للدول ومن ثم التأثير في مضامين هذه السياسات وتعديلها.

ظهرت كتابات جديدة تركز على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة، وعن دور الشركات الكبرى ومنظمات حقوق الإنسان للتأثير في بعض البيانات العامة، وعن دور ما يسمى القطاع الثالث (المنظمات غير الحكومية) في صنع السياسات العامة، وهذا كله قد أسهم في بلورة الاتجاهات الحديثة، التي ترى أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة متجمعة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية، بين عدد من المؤثرين والفاعلين على المستويين

[1] – عثمان الرواف، المرجع السابق، ص.197.

المحلي والمركزي، والسياسات العامة في ضوء ذلك تعبير عن إرادة الفاعلين والمؤثرين، الذين هم عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منظمة أصبحت تعرف اليوم باسم شبكة السياسة Policy Network.[1]

ومهما كان الأمر بالنسبة لعملية تزايد دور السياسة العامة، وتعاظم أهميتها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات، فإن الدور الذي سوف تلعبه في المستقبل يبدو أكثر أهمية في المرحلة التي تعيشها الدول والحكومات، خصوصا وأن القرن الحادي والعشرين، يتسم بخصوصية الانطلاقة السريعة وتزاحم المتغيرات البيئية والسياسية والفلسفية والعلمية، التي تفرض سطوتها على التوجهات الاقتصادية، التي هي الأخرى تشمل منعكسا للتغيرات الهيكلية، في واقع المنتظم السياسي للمجتمعات على السياسة العامة. وبأية حال من الأحوال، عليها أن تدلوا بدلوها، حيال متغيرات العصر وتوجهاته الجديدة في ظل العولمة وتكنولوجيات المعلومات، والحروب والنزاعات وسياسات الدفاع والحماية، والتصليح والفقر والبطالة وحرية التجارة وأسعار السوق ومضاربات الأسهم، وتفكيك النظم والخروج على الآليات المعتادة في التعايش الدولي بوسائل ليست معتادة.

3/ مراحل إعداد السياسة العامة:

تعتبر السياسة العامة خطوات مترابطة فيما بينها و متعاقبة في العمل و التصرف، إلا أن التمييز بين خطوات ومراحل السياسة العامة أصبح صعبا، بسبب التداخل بين هذه الوظائف خاصة إذا أردنا دراسة كل مرحلة على حدى، بسبب النشاطات الوظيفية المتداخلة، لكن التأكيد على هذه الخطوات الإجرائية يسهم في إخراج مفهوم السياسة العامة من إطارها الأكاديمي، ويربطها بالقواعد و البيئة المطبقة فيها.

---

[1] – فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص.31.

وفيما يلي سوف نتطرق إلى المراحل الأساسية، التي تمر بها السياسة العامة كمبادئ يمكن الأخذ بها، لكن دون أن نتعمق في الكيفيات الإجرائية و التنظيمية، التي قد تتغير بتغير الإمكانيات الموجودة وتختلف باختلاف البيئة، وهي كالأتي:

أ-صياغة المشكلة:

إن بقاء أي نظام سياسي هو مرهون بالاستجابة الفعلية و المستمرة للمشاكل و القضايا التي تواجهه، سواء كان الأمر يخص البيئة الداخلية وما يأتي منها من احتياجات اجتماعية، اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، أي كل ما له علاقة بخدمة المصلحة العامة. وكذا ما قد يأتي من البيئة الخارجية من تحديات وتغيرات في شتى المجالات، التي تلزم الأنظمة الوطنية أخذها بعين الاعتبار في بناء أو صياغة أي سياسة عامة رشيدة، وذات تأثير، وعليه فالدول و الحكومات تواجه عدة مشاكل وقضايا محلية ودولية، تكون بمثابة عائق في سبيل صنع سياستها العامة، و في سبيل تقدمها الاقتصادي و الحضاري بشكل عام يحتم عليها دراسة المشكلات و تحليلها، و دراستها بأساليب علمية لتكون قادرة على مواجهتها، وصياغة ووضع إجراءات و تدابير بشأنها، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة التي يمكن أن تتبلور عند وضع السياسة حيز التنفيذ. وهنا نخلص إلى أن المشكلات العامة هي جوهر بناء أي سياسة عامة.

وتعرف هذه الأخيرة (المشكلة) بأنها " ظرف أو موقف يثير الحاجات و عدم الرضا لدى الأفراد، وربما يجعلهم يطلبون العون و المساعدة لمواجهة ما يعانون منه، وهذا يقع عادة من جانب الذين يهمهم الموقف أو المتأثرين به أو جانب الممثلين معهم.[1]

---

[1] – جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص ص.78-77.

ويحدد لنا- **بيتر دركر**- p.drucker ثلاث إجراءات أساسية، لكيفية تعامل المحلل في السياسية العامة مع المشكلة العامة، في سبيل التعرف عليها و دراسة أبعادها، من خلال ما يلي: [1]

-**تصنيف المشكلة**: فهل هي عامة – متكررة يمكن مواجهتها أو حلها بطرق معهودة، بناء على بعض القواعد أو المبادئ، أم أنها استثنائية- فريدة من نوعها أو جديدة المظهر تشكل نوعا جديدا من المشاكل، ولا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية المعمول بها، وإنما يتوجب تطوير أو بناء برنامج أو نظام جديد مخصص لها.

التعرف على المشكلة: بمعنى تحديدها ومنحها التفسيرات المناسبة لها والمعبرة عن جميع حقائقها حول الذي يحدث بالضبط ؟ وما الذي له علاقة فعلية بما يحدث ؟ وما هو جوهر أو مفتاح المشكلة ؟ وهذه الأسئلة تتماثل مع قوانين التشخيص الطبي في تعريف المشكلة جيدا.

تحديد الجواب على المشكلة: أي تحديد المعايير الواضحة والخاصة بما يجب على الإجراء المتخذ أو القرار أن ينجزه ؟ وما هو الهدف الذي يجب على هذا القرار أو الإجراء أن يلبيه ؟

ب- تجميع المعلومات المتكاملة:

حيث ينبغي أن تسند الحلول اللازمة للمشكلة في السياسة العامة، إلى محصلة وافية من المعلومات المساعدة على الإحاطة التامة بالمشكلة، أو من مختلف جوانبها وتأثيراتها وانعكاساتها، وتوضيح العلاقات السببية المتبادلة التأثير ضمن أبعاد المشكلة، في سبيل التوصل إلى البديل السليم، الذي يمكن ترشيحه لعلاج المشكلة.

من هنا فإن عملية بلورة سياسة عامة جديدة أو لاحقة، تكفل حلا جيدا للمشكلة القائمة تعتمد بالدرجة الأولى، على طبيعة المعلومات الوافية والحقيقية بالكم والنوع، والتي يتمكن محلل السياسة العامة من الرجوع

[1] – جوزيف باور، فن الإدارة ترجمة اسعد أبوليدة (عمان: دار البشير، 1997)، ص .390.

إليها في تحليلاته واختياراته. وهناك أسس ثلاثة، يجب أن يلتزم بها محلل السياسة العامة في سبيل تمكنه، من تجميع المعلومات المتكاملة التي يحتاج إليها وهي:[1]

أ- التفكير الدقيق المستمر بالمشكلة، لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات المرتبطة بتلك المشكلة وبأبعادها المؤثرة.

ب- تفعيل دور الاستشارة والمشاورة مع الاختصاص وذوي الخبرات، من أجل الحصول على معلومات إضافية، تعزز من فهم حدود المشكلة وظاهرتها المتعاكسة مع الظروف الطبيعية والاعتيادية.

ج- حسن استخدام المعالجات الإحصائية لتوظيف المعلومات ذات الدلالة الواضحة، بالاستناد إلى مقاييس الموضوعية والصدق والثبات، بما يضمن فاعليتها في إعطاء القرارات والتقييمات الجيدة للخيارات والتفصيلات.

إن توافر المعلومات المتكاملة، يعتبر الركيزة الهامة في استمرارية المنهجية التحليلية للسياسة العامة ومشكلاتها، ضمن مراحل الاستدلال والاستنتاج والتحليل والتقويم و الاختيار للبديل الأحسن، ومن أجل تحقيق الفائدة من المعلومات، يجب أن تتوافر فيها الخصائص الآتية:[2]

-الموضوعية والدقة. -الشمولية : أي القدرة المعلوماتية على إعطاء الدلالات والآثار التي تسهم في الإحاطة بأبعاد المشكلة، وتحديد أفضلية البدائل الممكنة على الحلول.

ج- ترشيح بدائل الحلول:

حيث تمثل هذه الخطوة، اتجاها فاعلا لوضع المشكلة طي الاختبار الموضوعي، من خلال معرفة مدى قدرتها على الاستجابة والتحول والتأثير لهذا البديل أو ذاك، وبذات الوقت معرفة مدى قدرة أو تأثير هذا البديل أو ذاك، على امتصاص تأثيرات المشكلة، حيث ينبغي على محلل السياسة العامة اعتماده لأكثر من بديل واحد،

---

[1] - فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص .101.

[2] - السيد ياسين،المرجع السابق،ص.16.

وهذا يرجع إلى قدرة المحلل، على إيجاده لبدائل متعددة، مثل بديل الإبقاء على الوضع الراهن أو بديل عدم التدخل في مجريات الأحداث، بما يعزز من احتواء الموقف لضمان عدم معارضة الحلول المتوصل إليها بالمستقبل، وبما يبعد الآثار الجانبية التي تعيق التوصل إلى الحل السليم للمشكلة، وهذا يستدعي بالمحلل العودة إلى التحري لمعرفة مصادر كل بديل، من خلال طرق الاستبصار بالأشياء وطرق البحث العلمي، وتوظيف النظريات العلمية، ومراجعات بحوث السلطة والقوة، والدوافع الشخصية والقيم والحالات الدراسية المماثلة والمنظومة الأخلاقية القائمة في المجتمع محط الدراسة والاهتمام بمشكلته القائمة.[1]

هذه الخطوة الأساسية، تحتاج من محلل السياسة العامة، إلى اختيار الأساليب التي تؤمن له المقدرة الدقيقة، في تحليل البدائل و تقصي نتائجها و مميزاتها، ومن أهم هذه الأساليب نذكر ما يأتي:[2] أسلوب دلفي، أسلوب الحدس، أسلوب السيناريو، أسلوب بحوث العمليات، أسلوب النماذج الرياضية.

د– إختيار البديل الأفضل:

حيث يقوم محلل السياسة العامة باختيار البديل من بين البدائل الأخرى، بحسب السياق المنطقي للمفاضلة وعلى أساس التوجه الموزون والمحسوب، في ضوء المعايير والمقاييس ذات العلاقة بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وضمن إطار الكلفة والمنفعة المترتبة عن البديل الأمثل في إطار المفاضلة.

ومن أهم المعايير في المفاضلة ضمن هذه الخطوة هي:

-تكلفة البديل المترتبة عنه، حينما يتم تنفيذه.

-قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة التي سيتم تسخيرها في حل المشكلة.

-نوعية المعالجة التي يقدمها إزاء المشكلة، هل هي جزئية أم كلية.

---

[1] – فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق ص. 102.

[2] – نفس المرجع السابق، ص. 104.

-مدى انسجام البديل مع أهداف السياسة العامة، على صعيد الفلسفة والنظام والمجتمع والعوامل البيئية.

-مدى السرعة و التوقيت المطلوب في إنفاذ الحل و إظهار نتائجه المحتملة.

-درجة المخاطرة المتوقعة عن البديل في حال عدم تحقيقه للهدف المرجو منه.

وقد قدمت العلوم السلوكية بمختلف توجهاتها طرقا ووسائل و نظريات، بمقدورها أن تساعد المحللين و متخذي القرارات في اختيار البديل الأفضل، ومن أهمها نذكر :[1]

* نظرية المباراة GAME THEORY: التي تعبر عن الاختيار الرشيد للبديل، في ظل الأجواء و الحالات التنافسية، التي بموجبها يقوم المحلل في تحليل مجموعة اختيارات متمازجة و مترابطة بين معطيات البديل، وبين معطيات البدائل الأخرى، التي يتوقعها محلل السياسة، وصولا إلى البديل الأفضل كفاءة و فعالية، مقارنة بغيره في البدائل المتنافسة.

*شجرة القرارات DECISIONS TREE: التي تشير إلى تتابع التأثيرات الناجمة عن اختيار المحلل في السياسة العامة لهذا البديل أو لغيره، بحيث تمثل هذه الشجرة طريقة بيانية، لعرض نتائج الاحتمالات التأثيرية للبديل في صورة تفرعات، تمكن محلل السياسة العامة من التقويم الجيد للبديل الأفضل.

*نظرية الاحتمالات PROBABILITIES THEORY:التي تدعوا إلى توثيق عدة مرات حدوث أو تحقق حدث معين مماثل للبديل المرشح للاتخاذ، في سبيل التوصل إلى توقعات سليمة للمستقبل، مما يسهم بمساعدة محلل السياسة العامة على التعامل مع المواقف و المشكلات و القضايا الغامضة وغير المتأكد من ظروفها، و التي قد تؤثر بدورها على تنفيذ البديل وعلى نتائجه المطلوبة.

---

[1] – محمد عبد الفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية، (عمان: مركز احمد ياسين،1988) ص.168.

*دراسة الحالة CASA STUDY : التي تمثل أسلوبا تحليلا للمشكلة محط الاهتمام من قبل المحلل بمختلف جوانبها و علاقاتها و أساليبها، و بالتالي وضع التقويم الجيد لتلك المشكلة، التي تتطلب المعالجة الموضوعية و تحديد نوع المنهج العلمي و التحليل الذي يتبناه المحلل في دراسته للحالة أو المشكلة. وفي ضوء تلك النظريات و الأساليب، فإن محلل السياسة العامة، سيكتسب الخبرة المتواصلة و القدرة الابتكارية و الإبداعية، إذا ما أحسن في توظيفها و تطبيقها، عند قيامه بمعالجة المشكلات و القضايا، التي ستعرض عليه في المستقبل، وسيتمكن من التوصل إلى حلول ايجابية لها.

٥-الاختبار التجريبي للبديل:

ترتبط هذه الخطوة بسابقتها ارتباطا جوهريا، كما تدل عليها من حيث صواب المحلل في اختياره للبديل، أم عدم صوابه.ولأجل استكمال عمل محلل السياسة العامة في جهوده لاختيار البديل الأفضل للمشكلة المعني بتحليلها، كما أوضحنا في سياق ما تقدم، فلابد للمحلل من أن يخضع هذا البديل للاختبار التجريبي، ليتسنى له التأكد من سلامة اختياره لهذا البديل،و لضمان التأكد من جدوى نتائجه و انعكاساته التأثيرية، تمهيدا لاعتماده مشروعا مستقبلا، عبر الواقع الميداني و العملي للسياسة العامة في حلها للمشكلة المعنية. وهذا الإجراء يعد تقويما للحل الافتراضي، قبل تطبيقه بشكل واسع، وكذلك استكمالا علميا للجهد المعرفي، في إدخال التعديلات المطلوبة، و بالتالي قياس فاعلية البديل و ضمان النتائج المترتبة عنه لاحقا.

مع اعتماد هذه الإجراءات، لابد وأن يأخذ محلل السياسة العامة بحسبانه قابلية البديل للتوافق و الانسجام مع المعيار الموضوعي، أو المعايير التي تربط بين الوسائل والغايات في إطار صلاحية البديل

المعتمد، وإقامة التوازن بين جدوى هذا البديل، وبين قيم و مقتضيات تحقق المعيار حسب نوعيته، المادية، أو التنظيمية، أو الاجتماعية، أو السياسية، وبما يضمن فضلا عن ذلك توافر أسس الكفاءة و الفاعلية، و العدالة و المساواة، و المتضامين التي كان لها الدور المحرك بوصفها مطالب أو مشكلات، أدت إلى تحرك السياسة العامة نحوها.

إن عملية وضع البديل تحت الاختبار التجريبي، يعني بالنسبة للمحلل في السياسة العامة، إجراء عملية تقويم تقنية عليه، بحيث يكون البديل متجاوبا مع مجموعة اختيارات أساسية، وملبيا لمتطلبات السياسة العامة، التي ينبغي تحقيقها عند تنفيذ هذا البديل بصورته النهائية و العملية، وإن عملية الاختبار، بوصفها تجربة تقنية لاختيار البديل و للتأكد من جودته العملية و التنفيذية، تتطلب من محلل السياسة العامة إلماما كافيا و دقيقا بالأهداف الجوهرية، التي تشكل محصلة ايجابية مترابطة فيما بينها لجهود المحلل، في رسم التوجهات القياسية للسياسة العامة الواجب اتخاذها لحل المشكلة، عبر البديل الذي جرى اختباره كمنطلق مستقبلي.

و– التنفيذ الفعلي البديل:

إن الخطوات الخمس السابقة، كانت تتم وتنفذ ضمن سياقات وإجراءات غير معلنة، بفعل الطابع التخصصي والتقني والاستشاري، لطبيعة مهام محللي السياسة العامة، على الرغم من ذلك، فإنها تتداخل أحيانا وإلى حد ما، مع الجوانب القيمية والفسلفية والأخلاقية، التي يتحلى بها كثير من صانعي السياسة ممن يتبنون على عاتقهم عملية رسم السياسة العامة، حيث تتفاعل الجوانب الموضوعية مع الجوانب القيمية وما يماثلها، وتتحاور الآراء الخبيرة مع آراء صانعي السياسة والمعنيين بالمشكلة وحلولها، من الإداريين العموميين، وذلك أن نطاق السياسة العامة يستوعب ميدانية، عناصر عديدة، بما فيها تأثيرات خارجية من ذوي المصالح وجماعات

الضغط والتوجهات الفئوية والحزبية وأصحاب الرأي السياسي، و تشكل هذه محصلة من التأثيرات التي تلعب دورا حاسما في صياغة البديل المعهود لمواجهة المشكلة، غير أن هذه الخطوة التي تستدعي التنفيذ الفعلي للبديل الذي يكتسي بطابعه المرضي لجميع الأطراف، المعنيين به، تعتبر من الخطوات الهامة، بوصفها الحاسم المعلن والمكشوف الذي يختزل حجم الصراعات والمساواة، وتفاوت الآراء بطريقة ائتلافية مرضية للكثرة، وإن كانت غير مرضية للبعض ربما، كقرار نهائي يستوجب التطبيق والتنفيذ ضمن البيئة الاجتماعية المعنية.[1]

ويتطلب التنفيذ الفعلي للبديل بعض الإجراءات اللازمة وهي:[2]

*صياغة البديل بوصفه قرارا دالا على مضمونه بشكل جيد وواضح، فلا يقبل اللبس أو تعدد التفسيرات.

*اختيار الوقت المناسب لإعلان هذا البديل أو القرار على وفق ما يسمى بحاسة التوقيت، وبأسلوب الإعلان المناسب والفاعل.

*تهيئة البيئة الداخلية المعنية بتنفيذ القرار والاستعداد لعمل ذلك، وتهيئة الموارد والإمكانيات اللازمة والإدارات والأقسام.

*تهيئة البيئة الخارجية الرأي العام والمجتمع، لضمان الالتزام وحسن التجاوب والتفاعل مع القرار، وتنفيذه على أحسن صوره.

ي- المتابعة ورقابة التنفيذ:

إن المنهجية الجيدة في تحليل السياسة العامة، هي تلك التي لا تتوقف عند تنفيذ البديل، وإنما تعمل عمل متابعة ومراقبته بالشكل الذي يعزز من استمراريته التطبيقية والعملية، فضلا عن إمكانية نجاحه في تحقيق النتائج

---

[1] – د. سلوى شعراوي جمعة ، المرجع السابق، ص. 111.

[2] – د/ نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية، ط.5. (عمان: دار الثقافة ، 1998)، ص. 194.

المتوخاة منه، وهنا يكون دور محلل السياسة العامة، مماثلا لدور الطبيب في تفقده لمرضاه و متابعته لحالاتهم الصحية، مع تأكيدنا على الفارق بين الأدوار طبعا.

إن المحلل في السياسة العامة يؤدي دور المتابعة، بوصفها تعني ملاحقة التنفيذ وتحديد درجات النجاح أو الفشل فيه، خطوة فخطوة، والتنبؤ باحتمالات الانحراف عن وقوعها، كما يؤدي المحلل دور الرقابة، بوصفها تعني تحليل النتائج النهائية للعمل والتنفيذ، وبالتالي تقدير مدى اتفاقها مع الأهداف التي كان يقصدها البديل أو القرار المتخذ.[1]

وهنا يتضح أن محلل السياسة العامة، ينبغي له أن يضطلع بدورين مختلفين من حيث التوقيت والهدف بينهما، فالمتابعة تجسيد للجهد الوقائي، والرقابة تجسيد للجهد العلاجي. وتتأتى فائدة الجهد الوقائي، من خلال التمكن في اكتشاف صعوبات أو معيقات التنفيذ، لأجل تلاقيها مستقبلا سواء كانت صعوبات فنية أو قانونية أو مالية، وكذلك من خلال التمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء البديل أو القرار المنفذ، إما بالدعوة لإلغائه أو وقفه أو تعديله، فضلا عما يعكسه هذا الجهد من تنمية روح المسؤولية لدى أعضاء التنفيذ، ودفعهم للمشاركة في اتخاذ القرار والتحري الدقيق لمواقع الخلل في التنفيذ.[2]

كما تتأتى فائدة الجهد العلاجي، من خلال الوقوف على المشكلات المصاحبة للتنفيذ و تقويمها ومعالجتها، ومن خلال التثبت من تطبيق القواعد المالية دونما إسراف في عملية التنفيذ، وكذلك التأكد من سير القوانين المنفذة، وأن قرارات السلطات الأخرى معمول بها دون مخالفة. والتأكد من سير الإجراءات الفنية على وفق الأصول الفنية المرعية، ومن ثم الوصول إلى معلومات واقعية عن سير أعمال التنفيذ، لترشيد عملية اتخاذ

[1] – د . سلوى شعراوي جمعة ، المرجع السابق، ص. 113.

[2] – د. نواف كنعان، المرجع السابق، ص. 166.

القرارات وما يختص بالسياسة العامة والعمل من أجل تحقيق أهدافها، وبالتالي التأكد من مدى ارتباط أفراد الجهاز الحكومي بالأهداف العامة للدولة ومن ولائهم لتلك الأهداف.[1]

ويعتمد محلل السياسة العامة في استكمال جهوده في المتابعة والمراقبة، للعملية التنفيذية الجارية إزاء تطبيق البديل أو القرار المتخذ، عبر منظومات تحليلية متعددة المستويات والأنماط مثل:[2]

- التغذية الراجعة Feed back . -أطر الأعمال Frame works.
- توقيت الأعمال clockorks . -النظم المفتوحة Open systems.
- نظم التصور الداخلية internal- image systems -النظم المتسامية transceendental system
- التحكم الذاتي Cyberctic . -النظم الاجتماعية Social systems.

و مع ذلك كله فإن تحليل السياسة العامة يستدعيهم نشاطه ضمن هذه الخطوة، لتحقيق وظائف أساسية تتمثل في التفسير و المحاسبة والتدقيق والمطابقة للنظر في نتائج السياسة العامة، من خلال المخرجات OUT PUTS والآثار IMPACTS، وهذا يتم بواسطة طرق الرقابة المعتمدة في حقل السياسة العامة وهي:[3]

- محاسبة النظم الاجتماعية social systems accounting.
- التجريب الاجتماعي social experimentation.
- التدقيق الاجتماعي social auditing.
- تكثيف البحث الاجتماعي social research commulation.

[1] -محمد عبد الفتاح ياغي ، الرقابة في الإدارة العامة، ط.2. (عمان: مركز أحمد ياسين الفني، 1994) ، ص .23.

[2]- w. Richard scott. organization : rational natural and open systemen new jersey prenticehall international, 1992, p 77.

[3] – عبد الرحمان أحمد هيجان، المرجع السابق، ص .125.

هذه الطرق الرقابية، بالإمكان تطبيقها استنادا إلى الوسائل المتعلقة بالتحليل مثل الرسم البياني، والأرقام القياسية وتحليل الانحدار اللامنتظم وغير ذلك من الوسائل الأخرى.

ن- تقويم النتائج والآثار:

إن محلل السياسة العامة لا يكتفي بمجرد المتابعة والمراقبة للبديل الذي جرى تنفيذه كسياسة عامة، وإنما عليه أن يباشر التقويم الموضوعي للنتائج المتحققة وللآثار الفعلية الناجمة عن تنفيذ ذلك البديل المعتمد في السياسة العامة، و إن هذه الخطوة تمنح المحلل في السياسة العامة الإحساس الحقيقي لاستشعار النجاح في عمله التحليلي أو الفشل في جهوده، و هذا كله مرهن بقدرة السياسة العامة المتخذة على تحقيق النتائج المرجوة منها أو لا. وبهذا المعنى يكون التقويم بمثابة الاختبار أو الفحص ذي الغاية التجريبية لأجل معرفة التأثيرات التي أنتجتها السياسة العامة المتبناة في تمشيها مع البرامج العامة وأهدافها المراد بلوغها وإنجازها.[1]

كما أن التقويم يشير بوضوح إلى مدى التطابق بين السياسة العامة المعلن عنها، وبين ما يترتب عنها فعليا من إنجازات متخفية، أي بين قدرة البديل الذي اختاره المحلل أثناء تحليله، وبين قدرة هذا البديل أثناء التنفيذ، وما ينجم عنه من نتائج وآثار، وبذلك فإن التقويم يمثل تلك العملية المنهجية التي يقوم بها محلل السياسة العامة ويطبقها في سبيل تحديد قيمة النتائج المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة، بحيث ينجم عن هذه العملية التحليلية إثبات صحة البديل أو فشله، وبالتالي العمل على إيجاد بديل جديد عوضا عنه في حالة الفشل.

هذه التوجهات تمثل جوهر التقويم بالنسبة للمحلل في السياسة العامة، لكونها ذات آثار هامة على تطوير العلاقة بين الأهداف والواقع، وتدفع نحو بلورة فكرة إرساء أهداف واقعية لأية سياسة عامة أو برنامج مرتبط

[1] – فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص. 108.

بها، من خلال ربطها بمحتواها وبما ينفذ منها بالفعل، مما يجعل من التقويم حلقات متتابعة في عملية السياسة العامة، بدءا من الصنع والمضمون وحتى بلوغ التنفيذ فالنتائج والآثار.[1]

يتولى محلل السياسة العامة القيام بعملية التقويم، من خلال تفعيله والتزامه بالأغراض التي تبنى عليها عملية التقويم، والمتمثلة بإدراك الكفاءة التي بموجبها تتم إدارة برامج السياسة العامة الحكومية، وهذا يعني أن التقويم يسهم بإعانة المحلل في السياسة العامة فضلا عن صانعيها، بالتوزيع السليم للموارد العامة بين البرامج المعتمدة والسياسات التي ستنفذ في قطاعات المجتمع، وربط الأهداف بالتنفيذ في ضوء العدالة والمساواة ومتطلبات الواقع السياسي، ومن خلال ما تقدمه عملية التقويم للإجابة عن الأسئلة المتعددة التي تواجه محلل السياسة مثل: ما هو المستوى المطلوب في تنفيذ تلك الأهداف؟ وما هي الموارد التي تلزم لتحقيقها ؟ ثم وهل توجد مصاعب قد تعيق عملية تنفيذ سياسة معينة ؟ وما هي تكاليف محاولة التغلب على تلك المصاعب ؟.[2]

4/ مقتربات اتخاذ القرار في السياسة العامة:

تتوفر لكل الحكومات مجموعة من القواعد العامة لاتخاذ القرارات، كما أن كل حكومة لديها دستور قائم، وحتى الحكومات العسكرية أو الدكتاتورية المستندة على القهر والعنف، تحاول أن تضع مجموعة من الترتيبات العملية لاقتراح ودراسة وإصدار المراسيم والقرارات المختلفة. وقواعد اتخاذ القرار هي القواعد الأساسية التي تحكم كيفية اتخاذ القرارات، وتحدد الأدوار المختلفة لصنع السياسة العامة، وتقسم هذه الأدوار إقليميا ووظيفيا وما إلى ذلك.

إن علماء السياسة والعلوم الاجتماعية طوروا عددا من النماذج والمداخل والمفاهيم والخطط لتحليل السياسات العامة، وعناصرها الفرعية وعلى رأسها اتخاذ القرارات. بل إن التنظير حول السياسات العامة يزيد

---

[1] – د. أماني قنديل ، دور الأحزاب وجماعات المصالح في السياسات العامة (بحث من كتاب تحليل السياسات العامة في الوطن العربي)، ص. 106.
[2] – د. نواف كنعان، المرجع السابق، ص .182.

على اهتمامهم بالدراسة الميدانية لها، علما أن التنظير وما يطرحه من نظريات ومنطلقات تعد ضرورية لأغراض التحليل والبحث وتسهيل الاتصالات و تقديم الإيضاحات اللازمة لفهم وصنع وتنظير السياسات العامة، فبدون هذه النظريات والمقترحات والمعايير المنهجية يتعذر التحليل والتركيز على العناصر الأساسية، أو تحديد المعلومات اللازمة لذلك. وقد يتيه المحلل في ميادين السياسة المتفرعة التي تبعده عن غرضه، فالذي نجده ونصل إليه يعتمد جزئيا على ما نبحث عنه في إطار المفاهيم والنظريات البحثية.[1] وسوف نتعرض في هذه النقطة إلى المراحل والنشاطات الداخلية في اتخاذ القرارات، أي بمعنى كيف تتخذ القرارات من قبل الأفراد والجماعات وهذا على النحو الآتي:

أ- الأنموذج الكلي الرشيد Rational comprehensive model:

يقوم هذا الأنموذج على الافتراض الاقتصادي، حيث يرى بأن السياسة الرشيدة هي تلك التي تحقق أكبر عائد اجتماعي، أي أن الحكومة عليها أن تختار السياسات العامة، التي ينبغي أن يتمخض عنها مكاسب وعوائد للمجتمع، بشكل يعبر عن تحقيق الفوائد الكبيرة، وعن أقل قدر من التكاليف المطلوبة.

هذا المنطلق في النظرة إلى السياسة العامة، كنموذج في اتخاذ القرارات، يفصح عن مسارين هامين، يمكن بلوغهما من جراء هذه النظرة الكلية الرشيدة وهما:[2]

*لا ينبغي على صانعي قرارات السياسة العامة، تبني أية سياسة حينما ترتفع تكلفتها، وتزيد بشكل ملحوظ على عوائدها.

*يجب على متخذي القرارات اتخاذ السياسة العامة، التي تزيد فوائدها أو عوائدها على كلفة تطبيقها.

---

[1] – جيمس أندرسون ، المرجع السابق ، ص.23.

[2] – نفس المرجع السابق، ص. 24.

إن السياسة العامة تكون رشيدة عندما يصبح هناك فرق إيجابي بين القيم التي تم تحقيقها، وبين القيم التي تم التضحية بها بالشكل الذي يؤكد عظمة وأفضلية البديل، الذي جرى اختياره على أي بديل آخر، ولا يعني هذا التضحية بالقيم الاجتماعية في سبيل تعظيم القيم المادية والموجودات المالية أو النقدية. فالرشادة تتضمن جميع القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المضحى بها، أو التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة العامة، وليس فقط القيم المقدرة ماديا أو ماليا.

وهناك مجموعة من العناصر التي تدخل ضمن إطار المقترب الكلي الرشيد، إزاء السياسة العامة التي لا ينبغي إغفالها وهي كالآتي: [1]

*إن متخذ القرار يواجه مشكلة محددة وهي قابلة لأن تستوعب وتدرس بشكل متأني، وهي فضلا عن ذلك جديرة بالاهتمام مقارنة بالمشكلات الأخرى.

*إن متخذ القرار يؤدي دوره، نظرا لوضوح الأهداف والقيم والغايات عنده، وهي إلى جانب ذلك واضحة الترتيب والأهمية، تبعا لدرجات الأفضلية فيها.

*إن جميع البدائل المتعددة والمختلفة لغرض مواجهة المشكلة المحددة، قد تم فحصها و تأشيرها بصورة كاملة.

*إن النتائج المتوقعة من اختيار البديل قد تم طرحها وتحليلها في ضوء العائد، بالقياس مع الكلفة ولصالح العائد ايجابيا بالطبع والضرورة.

*إن كل بديل جرى اختياره، تجرى عليه عملية مقارنة محسوبة لما يتوقع عنه من نتائج، مع البدائل الأخرى، لضمان تحديد البديل الأفضل.

---

[1] – جيمس دورتي و روبرت بالستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة د/ وليد عبد الحي (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985)،ص. 309.

*يقوم متخذ القرار بناء على تلك الخطوات السابقة، باختيار البديل التعظيمي، الذي يضاعف من إمكانية تحقيق الغرض والقيم والأهداف المتوخاة منه، على أفضل ما يكون بوصفه الأفضل من جميع البدائل الأخرى.

كتعليق على هذا النوع من الآلية في العمل، فهو يبدو براقا جدا طالما كان في إطاره التجريدي والرشد الكامل، لكنه لم يتحقق لا في السياسة ولا في غيرها من الميادين، لأنه في الواقع قد لا يكون الفرد مطلقا في موقف يجعله مكتسبا لكل المعرفة التي يحتاجها، لأجل القيام بقرار رشيد وعقلاني على نحو تام.

ب- الأنموذج التدريجي Incremental Model:

يقوم الأنموذج التدريجي في عملية صنع القرار واتخاذه، في السياسة العامة، من خلال كون السياسة العامة ما هي في حقيقة الأمر إلا استمرارية للنشاطات الحكومية السابقة، ولكن بشيء من التعديلات التدريجية، وحسبما يسميها صاحب هذا الأنموذج وهو- **شارلس لندبلوم**- Charles Lindlom باسم التدريجية المجزأة، والتي يمكن أن تكون مجسمة لطبيعة الصياغة المبسطة، من حيث أن صانعي القرارات، يفضلون تجزئة المشكلات عند صناعة القرارات لغرض التمكن من اختيار القرار الذي يحقق في كل منها هامشا مطلوبا من الحل.

يشكل رأي -**لندبلوم**- هنا انسجاما مع أفكار -**هربرت سايمون**- الذي يعتبر من أبرز المتحدين للأنموذج الكلي الرشيد في صناعة القرار، ومن أشد المنتقدين له حينما اقترح -سايمون- [1] استبدال مفهوم السلوك العقلاني الرشيد الأمثل، ليحل محله السلوك المرضي من منطلق كون صانع القرار ليست لديه مصفوفة تحوي جميع البدائل المتاحة أمامه، فيختار منها البديل طبقا لمعاييره، وإنما صانع القرار يستعرض البدائل ثم يختار من بينها البديل الذي يحقق الحد الأدنى، وليس الحد الأعلى من المعايير التي يضعها مقياسا له، أي بمعنى أن صناع

---

[1] - انتقد- سايمون- الأنموذج الكلي الرشيد، بوصفه أنموذجا يعبر عن قرارات الرجل الاقتصادي، الذي تقيده في الحقيقة ثلاثة قيود، وتعرقل أو تحد من قدراته على اتخاذ القرار وهي: تفاوت مستوى المهارات و العادات والمواقف اللاشعورية المحددة، لأداء الأفراد، ثم الضغوط الناشئة عن الدوافع والقيم ومستوى السلوك الشخصي، و التي تعبر عن حالات التعارض بين الأهداف الشخصية والأهداف العامة، ثم محددات السلوك الرشيد الناجمة عن كمية المعرفة الأساسية ومحدودية قدرة العمل الإنساني في التعامل معها، وهذا يدفع إلى إحلال الرجل الإداري محل الرجل الاقتصادي في عملية صنع القرار، لأن الرجل الإداري هو الساعي نحو الحلول المرضية والبسيطة والمباشرة، والتي لها علاقة دون غيرها مع المشكلة.

القرار يرفضون الحلول غير المرضية إلى أن يعثروا على القرار المرضي، وبدرجة كافية تجعلهم قادرين على تطبيقه، مما يدل هذا على أن لمفهوم الرشد، وفق هذه الأفكار التي يطرحها –**سايمون**–، مفهوما معدلا، بحيث تصبح مساحة الرشد، بمثابة مساحة وسيطة للتكيف بين العوامل الرشيدة والعوامل غير الرشيدة، بحيث أن صانع السياسة العامة يتعامل مع ظروف تحد من إمكانية الرشد فيه، وفي هذه الحالة سيلجأ إلى اختيار البديل المرضي المقبول في تحقيق الأهداف. [1]

في إطار توضيح محتوى الأنموذج التدريجي يرى – **لندبلوم**– أن الأنموذج الكلي الرشيد في اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة، لا يمت لحقيقة الواقع في شيء، وذلك للأسباب الآتية: [2]

*إن عملية صنع القرار على صعيد الواقع العملي نادرا ما تمر بالخطوات المنضبطة، التي دأب الأنموذج الكلي الرشيد على ذكرها، بل وأحيانا قد لا تمر بها مطلقا.

*بسبب المحدودية في المعرفة التي يمتلكها صانعو القرار فإن القرارات تصنع، بل ويجب أن تصنع في خضم عدم اليقين، وإذا ما أجلنا عملية اتخاذ القرارات لحين بلوغ الرشد الكلي المطلق، فهذا يعني انتظارا لا طائل من ورائه، وسوف لا نقوم باتخاذ أي قرار.

*عدم قدرة الإنسان على التعامل مع المشكلات المعقدة، بسبب محدودية القدرات التفكيرية وبسبب النقص في المعلومات وارتفاع كلفة التحليل، وصعوبة الإلمام بجميع البدائل و صعوبة تبويبها وجدولتها ضمن عملية مبرمجة ودقيقة، قد تثير معها مشكلات في التوقيت والتفرع لدراستها طويلا.

---

[1] – جيمس دورتي روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص .322.

[2] – فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص .131.

*يواجه صانعو السياسة العامة صعوبات فعلية في قيامهم بتقرير الأهداف الواقعية، وبالتالي فهم يعجزون أحيانا عن وضع خطة متكاملة تتضمن الإحاطة والإلمام بجميع الأبعاد و المتغيرات، والعناصر ذات العلاقة بتلك الأهداف.

*إن الوسائل الكمية والإحصائية وبحوث العمليات، كوسائل مساعدة في عملية اتخاذ قرار لا يمكنها التعامل مع جميع الأنواع من المشكلات، ذلك أن بعض المشكلات لا يمكن إخضاعها للأرقام والحسابات الرياضية، وهي قد تصلح للتعامل مع المسائل التي تعالج ضمن المستويات الدنيا من هرم القرارات الإدارية.

ج- أنموذج الفحص المختلط Mixed scaning Model

لقد دعا العالم الاجتماعي -**أميتا أتزيوني**- Amitai etzioni إلى إيجاد أنموذج توفيقي في عملية صنع القرار واتخاذه، يأخذ بجانب معين وهام من أساسيات الأنموذج الكلي الرشيد، كما يأخذ بالإضافة إلى ذلك بجانب معين وهام، من الأنموذج التدريجي بما يحقق ويوفر لعملية صنع القرار واتخاذه الاستفادة من المعطيات العقلانية، وأيضا من المعطيات التدريجية، وبالشكل الذي يؤدي إلى صنع السياسة التي يمكن أن توصف بالحركية والديناميكية، وكذلك توصف بالعملية والواقعية، وبالتالي تجنيب السياسة العامة مثالية الرشادة ورتابة التدريجية كخيارات دالة على نماذجها المحددة بها.

يمكن فهم خصائص ومعالم هذا الأنموذج في عملية اتخاذ القرارات من خلال التطرق إلى نقد **أتزيوني** للأنموذج الكلي الرشيد، كما يلي: [1]

*يتوهم الأنموذج الكلي الرشيد، حين يدعي المعرفة الشاملة من قبل متخذ القرار بجميع الخيارات والبدائل، وما يترتب من النتائج المحتملة عن كل منها، حيث لا يمكن تحقيق ذلك على الصعيد العملي والواقع الفعلي الذي يمكن تحقيقه أو إقامته.

[1] – فضل الله علي فضل الله ، نظريات التنظيم الإداري ، ط.2.(دبي : المطبعة العصرية، 1983)، ص. 120.

*يتوهم الأنموذج الكلي الرشيد، حين يدعي القدرة المعرفية والتحليلية الدقيقة، في ترتيب وتصنيف البدائل المتعلقة باتخاذ القرار، بحسب أهميتها وعوائدها بدءا من البديل الأكثر أهمية ثم الذي يليه فالأقل، وهكذا حيث يفترض هذا الأنموذج الرشيد السيطرة التامة والشاملة على موضوعات القرارات ومحتوياته، وفي الحقيقة أن هذا الأمر مبالغ فيه،ولا يمكن تحقيقه بسهولة،خاصة مع تنوع القيم و كثرة المتغيرات الداخلة في موضوع القرار.

*إن صانع القرار هو إنسان ليس بمقدوره امتلاك العقلانية، و أن الأهداف بدورها لا توضع في العادة بطريقة علمية خالصة، كما لا تترجم دائما إلى أرقام، لأجل أن يتم ترتيبها حسب أهميتها،ذلك لأن الناس قد يختلفون حول أبسط الأمور و أسهل الأشياء.

*وإن طبيعة الوظيفة في حقل الإدارة ليست واحدة أو متماثلة في مستوياتها، كما يتصورها الأنموذج الكلي الرشيد، وكما تصورها النظريات العقلانية في الإدارة، حيث أن الوظيفة في حقيقة الأمر، تكون على مستويات مختلفة تتفاوت فيها تأثيرات العوامل السياسية، بالشكل الذي يجعل النظريات العقلانية صالحة ضمن مستوى محدد أو معين، وغير صالحة ضمن مستوى آخر.

مما سبق نلاحظ أن أنموذج الفحص المختلط يأخذ بالعقلانية والرشد عبر العناية الواضحة بالتفاصيل، ويأخذ من التدريجية عبر العناية بالنتائج المهمة، ليشكل من الميزتين خيارا ثالثا وسطا، مستوعبا لمزايا النماذج السابقة وبذات الوقت التحرر من عيوبها، أي أن أنموذج الفحص المختلط يعمل على الابتعاد عن لا معقولية الأنموذج الكلي الرشيد، كما يعمل على الابتعاد عن عشوائية الأنموذج التدريجي، حيث أن متخذ القرار، في ضوء أنموذج الفحص المختلط يولي اهتماما ببعض البدائل، وليس كلها ثم يتناول من بين هذه البدائل بعضها تحديدا

ويدرسها بإضافة واسعة، مما يمكن متخذ القرار في نهاية الأمر، من أن يقيم بدائله ويرتبها ترتيبا منطقيا يستند إلى الفاعلية والجودة والفائدة المضافة التي يطمح إليها متخذ القرار.[1]

د- أنموذج نظرية اللعب Game Theory. Model:

ينطلق هذا الأنموذج، من مقدمات فكرية وتوجهات سلوكية، مفادها أن من الصعب استيعاب الثقافة الإنسانية وفهم أبعادها، إلا عندما يتم التعامل مع الإنسان من منطلق أنه لاعب، كما وأن الأفراد ينخرطون في دائرة من اللعب المتواصل منذ طفولتهم وطيلة أيام حياتهم، وضمن مختلف الجوانب والأمور، وابتداء من العلاقات العاطفية والوجدانية، وحتى العلاقات التخاصمية والتنافسية والحربية. بالإضافة إلى أن عصرنا الراهن قد باتت كثير من الدراسات فيه، تنظر إلى السلوك الإنساني، بوصفه نوعا من أنواع اللعب أو المباريات، كجزء واقعي، يعبر كما يتفق مع كثير من الأفعال والسلوكيات، التي تقوم في السلوك الاجتماعي و الحياتي والبيئي، مثل: المساومات التي تجري بين العمال والإدارة، أو التنافس في الأسعار بين عدد من المؤسسات الصناعية والتجارية، أو المفاوضات بين الدول للحد من انتشار الأسلحة المحظورة، أو استراتيجيات الحرب وخوض المعارك، أو التنافس بين المرشحين في اختيار الدعاية الإعلامية، وإقامة الثقل على فئات الناخبين في المجتمع وغير ذلك.[2]

تمثل نظرية اللعب وسيلة حديثة يمكن توظيفها واستخدامها، في سبيل اتخاذ القرارات ضمن المواقف والحالات المطلوبة، والتي تتسم بوجود صراع واضح بين الوحدات أو العناصر المتنافسة أو المستقلة، سواء كانت تلك الوحدات فردا أو منظمة أو جماعة حكومية، حينما لا تتمكن تلك الوحدة من السيطرة التامة

[1] – فضل الله علي فضل الله، المرجع السابق، ص .122.
[2] – جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص. 335.

والوافية، على مجمل العوامل المؤثرة على نتائج تطبيق اللعبة، حيث تتضمن هذه النظرية عددا من الأساليب والمفاهيم التي ينبغي معرفتها، لأجل تطبيق آلياتها والتوصل إلى نتائجها، وهي: [1]

اللعبة: بوصفها مجموعة قواعد محددة لما يجب أو لما يمكن أن يفعله اللاعب، وهي تجسد موقفا تنافسيا بين اللاعبين، سواء كان هذا الموقف اقتصاديا أو سياسيا، أو إداريا أو عسكريا، وغير ذلك، حيث يسعى كل طرف من جهته ضمن هذه اللعبة، نحو تحقيق غاياته وأهدافه، على وفق ما تقتضيه المصلحة التي يعمل على تحقيقها، وفي ضوء الإجراء وتلك القواعد المعروفة والمتكاملة إزاء اللعبة، التي ينبغي أن تتوفر فيها العناصر الآتية بشكل لازم و هي: قواعد اللعبة، العائد، اللاعبون.

المباراة: وتمثل التطبيق السلوكي الخاص لقواعد اللعبة، الذي يؤدي إلى نتيجة معينة واضحة.

يرى -**توماس داي**- Tomas- Dys بأن نظرية اللعب، تمثل أنموذجا يمكن من خلاله النظر إلى السياسة العامة، بوصفها خيارا عقلانيا، ضمن مواقف متنافسة، ويمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرار عقلاني مدروس، من قبل المشاركين، ولا يعتمد هذا الأنموذج على اختيار الحل الأحسن بل عبر الحصول على أحسن النتائج، التي يمكن تحقيقها، وهذا يعتمد على ما سوف يقوم به الطرف المقابل أو الآخرون، مما يعكس العلاقة الارتباطية التابعة بين عناصر اللعبة، وأن هذا الأنموذج يمكن استخدامه في القرارات حول الحرب والسلام، والأسلحة النووية، والدبلوماسية الدولية، والمساومة وتشكيل الأحزاب والاتحادات، وفي مختلف المواقف حيث يمكن أن يكون اللاعب إما شخصا أو جماعة أو حكومة وطنية. [2]

[1] – فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص. 143.

[2]– Thomas, Dye , understanding public policy. engle wood, clffs. prentice hall, 1992, p. 2.

هـ- أنموذج الاختيار العام Public. Choice Model

إن أنموذج الاختيار العام، هو ذلك الأنموذج الذي يرى أن السياسة العامة يمكن وصفها باتخاذ القرار الجماعي، الذي يعبر عن مجموعة الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الذاتية،[1] وهذا يعني أن الاختيار العام يمكن أن يعرف كدراسة اقتصادية في صنع القرار واتخاذه، من خلال قدرة العلوم السياسية في تطبيق المضامين والتحليلات الاقتصادية على عملية صنع السياسة العامة، وعلى اتخاذ القرارات المرتبطة بالشكل الذي يترجم لنا فعليا، حقيقة و كون منهجية الاختيار العام في اتخاذ القرار هي منهجية ذات طابع اقتصادي من منطلقين أساسين هما: *يمثل الافتراض السلوكي الأساس للاختيار العام، الذي يقوم على الأسباب الاقتصادية.

*يمثل الافتراض العقلاني الأساسي للاختيار العام، الذي يقوم على أن الفرد عقلاني، يسعى نحو تعظيم المنفعة.

إن مكانة الاختيار العام في ضوء ذلك، تكون مندرجة ضمن محتويات ومسافات الفلسفة السياسية، التي تعكس بدورها المعطيات الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار بوصفه اختيار عاما تفضيليا، يبين الخيارات الفردية عبر القرارات الجماعية، ويتمثل الأساس الاقتصادي لأنموذج الاختيار العام، من خلال أن النظرية الاقتصادية يتحدد موضوعها بشكل أفضل، من خلال ما يتوفر في طبيعة عملية الاختيار بين البدائل، المرتبطة بمفاهيم العرض والطلب، وبتخصيص الموارد، والأهداف، ونظام السوق والمنافسة وغير ذلك مما يشكل منطلقا يمكن توظيفه في مجالات أخرى من الاختيارات مثل: الاختيارات والقرارات السياسية أو اختيارات الجهات التي تصنع القرارات، و أيضا اختيارات الجهات التي تنفذها، وكذلك بالنسبة للاختيارات المتعلقة بالقرارات الإدارية الحكومية، والمؤسسات و المنظمات العامة التي لا تهدف إلى الربح، حيث يقوم الأساس الاقتصادي و تطبيق أدوات النظرية الاقتصادية، في عملية اتخاذ القرار، في ضوء الافتراضات الأساسية التالية: [2]

---

[1]- Thomas, Dye , op-cite, P. 39.

[2] – روبرت دال، التحليل السياسي الحديث. ترجمة: د. علاء أبو زيد.(القاهرة : مؤسسة الأهرام ، 1993)،ص.191.

*إن صانع القرار، يسعى إلى تحقيق أفضل النتائج، من خلال سعيه نحو تحقيق أهدافه، في إطار طاقته و الحدود أو القيود التي يخضع لها.

*إن النظرية الاقتصادية تختص بدراسة الظروف التي في ضوئها يسعى متخذ القرار نحو الوصول إلى الاختيار الأفضل من وجهة النظر الاجتماعية.

*إن النظرية الاقتصادية تتخذ من منطلق الاختيار منهجا لها ، ويتسع موضوعها ليشمل نتائج وعواقب ذلك الاختيار الذي يقوم عبر نظم اتخاذ القرار، و آثار التغيرات في الموارد المتاحة و القيود على ذلك الاختيار.

بناء على ما سبق يمكن توفر أساس اقتصادي، يصلح تطبيقه في المجالات التي تضمن اتخاذ القرارات الفردية، و التعبير عن السلوك الإنساني لاتخاذ القرار المعين في المواقف و الأحوال، عقب الاختيار بين عدد من البدائل، في ضوء التحليل المتمثل للنفقة و المنفعة.

إن مجال الاختيار العام، تزايدت أهميته خاصة بالنسبة للإدارة العامة، وقد انبثق مفهوم الاختيار العام، كمجال متطور له علاقة بعملية اتخاذ القرار، و بالتالي بمجالات الإدارة العامة، فهو بالإضافة إلى تأكيده على النموذج الكلي الرشيد أو العقلاني،كأداة في صنع السياسة العامة، و في اتخاذ القرارات المرتبطة بها، فإن الاختيار العام، يتعلق بطبيعة الحاجات و السلع العامة و الخدمات الواسعة، التي تترجم العلاقات بين عملية صنع القرارات الرسمية، وبين ميول الناس و توجهاتهم الفردية أو الجماعية، وكذلك بين المتطلبات الحكومية و المؤسسية، وطرائق العمل.[1]

---

[1] – فضل الله علي فضل الله، المرجع السابق، ص. 132.

وفيما يتعلق بتطبيق أنموذج الاختيار العام في اتخاذ القرارات و في تقدير السياسة العامة، فيمكن توظيف مفاهيم الاقتصاد السياسي لأجل إقامة العلاقة الواضحة، بين الاختيار العام وما يرتبط بعملية اتخاذ القرار و السياسة العامة، وهذه العلاقة قد تعبر عن طريقة جديدة، تصلح في تقدير أو تقويم أثر السياسة العامة.

إن ندرة الموارد هي التي تحكم و تحدد حالات و ظروف الاختيار الجماعي ، أو الاقتصادي، ومن الضروري التأكيد على أن الخيارات التي يطرحها الأفراد، ومن خلال عملية جمعها في إطار الأغلبية، تتحول إلى قرارات عامة ذات صبغة اجتماعية، وهكذا حيث يعتبر اختيار الفرد، وحدة أساسية لغرض تحليل السياسة العامة، كما وأن المصلحة العامة، يمكن لها أن تفهم من خلال وصفها لمصالح الأفراد المعبرين عن طريق اختياراتهم بالشكل الذي يدعو إلى تطور المجتمع، حينما تتم تلبية احتياجات الأفراد بدون التأثيرات السلبية، وأن كيفية استغلال المجتمعات للموارد المحدودة و القليلة، يرتبط بعدة عوامل مثل: الفائدة، الثقافة، السكان ، أشكال الحكومات، الدوائر الاقتصادية.

إذا ما سلمنا بتعريف العلم المخصص للاقتصاد، على أنه العلم الذي يدرس التصرف الإنساني، كعلاقة بين الأهداف وندرة الوسائل، في ضوء الاستعمالات المتعددة، يمكن عقب ذلك كله القول بأن كلا من السياسة و الاقتصاد، يهتمان بدراسة التصرف الإنساني في النزاع على المصادر النادرة، بما يحث على التركيز نحو إقامة التعريف العلمي الذي يحقق للسياسة العامة غاياتها، في إطار مقومات الاختيار العام، حيث أن السياسة العامة، في إطار ذلك الاهتمام المشترك لكل من السياسة و الاقتصاد، يمكن أن تعرف كالآتي "هي تلك السياسة التي تشتمل على نشاطات الحكومة و على أفعالها ، في تحويل الأهداف الخاصة، إلى التزامات عامة، وتعتبر بناء على

ذلك أنها ذات قرارات هادفة، يتم إصدارها من قبل الأشخاص المخولين بذلك، عبر النظام السياسي، بسبب موقعهم الوظيفي و مسؤولياتهم في المجتمع ".[1]

[1] – فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص. 152.

الفصل الثاني:

علاقة المعلومات بالسياسة العامة.

المبحث الأول: السياسة المعلوماتية.

المبحث الثاني: تأثير المعلومات على عملية رسم السياسة العامة.

المبحث الثالث: الحاجة إلى إستراتجية وطنية للمعلومات، في رسم السياسة العامة.

المبحث الأول: السياسية المعلوماتية.

لقد غدت المعلومات و تقنياتها شعار المرحلة الحالية من مسيرة البشرية، و أصبح معيار نجاح أية مؤسسة أو دولة هو ما تمتلكه من معلومات. و إن الذين يملكون المعلومات هم الذين يحوزون مفاتيح القوة في العالم و وسائل الإحاطة به و السيطرة عليه، فالمعلومات هي الأساس في أي نشاط بشري، و هي المورد الذي بدونه لا يمكن استثمار أي مورد آخر. وكأي نشاط آخر، فإن تنظيم تدفق المعلومات يمثل أهم ضمانات استثماره لصالح المجتمع، و يحتاج تنظيم تدفق المعلومات على النحو المناسب و على المستوى الوطني، إلى اتخاذ التدابير اللازمة، و في مقدمة هذه التدابير السياسة الوطنية للمعلومات و ما يتفرع عنها من استراتيجيات.[1]

إن الاستفادة من السوق المعلوماتية العالمية، و استخدام المعلومات كأداة للتنمية، لن تأتي في ظل غياب سياسة وطنية للمعلومات، توظف لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي يعاني منها المجتمع، و نجد أن الدول التي استطاعت الدخول في مجتمع المعلومات، هي تلك التي جمعت ما بين الإمكانيات المادية و السياسات المحكمة المدروسة على أسس علمية، تراعى فيها الأهداف و الوسائل المنهجية، بمعنى آخر الانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التطبيقي.

و يمكن القول بأن السياسة الوطنية للمعلومات هي جزء من السياسة العامة للدولة، إذ أنها تتضمن مجموعة من القواعد و الأسس، تنظم و توجه تدفق المعلومات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية. و تعرفها منظمة **اليونسكو** على "أنها المبادئ و الاستراتيجيات المرشدة نحو تحقيق هدف معين"،[2] وهناك من يضع دورة المعلومات في قلب السياسة، بما أن السياسة العامة ذات ارتباط بإنتاج، تجميع، توزيع، بث، استرجاع و اختزان المعلومات، و البعض الآخر يعبر عنها بالاتصالات عن بعد أو عن الشبكات، و منهم من يرون أن السياسة المعلوماتية متضمنة للمشكلة الاجتماعية التي تتمحور حول العمالة، خصوصا رفض المهارات القديمة الدخول في سوق العمل الجديدة.

---

[1]- خالد بن عبد الرحمان الجبري وحمد بن عقيل السعدون، السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات و التحديات. تم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2009.
http://informatics.gov.sa/magazine/modules.php ?name :sections :viewarticle :artid :69.

[2]- أحمد بدر و آخرون، المرجع السابق، ص. 16.

تحتوي السياسة على تلك القوانين و القواعد و التوجهات التي تدير حياة المعلومات بما تضمنه من تخطيط، إنتاج، جمع، إتاحة، بث و استرجاع بناءا على التطور الاقتصادي العالمي، إنها تقدم لنا إطارا فكريا يصادق عليه من طرف أعلى السلطات في الدولة، بهدف تحقيق التنسيق و تشجيع الروابط التكنولوجية لشبكة الاتصالات الوطنية عن بعد، و تعتبر المعلومات العلمية و التقنية لب هذا النشاط لتحقيق التعاون المحلي و العالمي للتنمية.[1]

وبما أن أفراد المجتمع يستخدمون المعلومات في المجتمع في جميع المجالات، فإن السياسة المعلوماتية ترتبط بحياة المجتمع، انطلاقا من التشابكات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و القانونية في جوانب جزئية أو كلية تشمل الوطن و العالم كله، بإصدار مجموعة من المبادئ و الأسس التي تحكم موقف المجتمع من المعلومات، كعامل مؤثر في جميع مجالات التنمية و ما يرتبط بهذه المبادئ من أهداف، أولويات و إستراتيجيات و برامج و مشروعات، و ما يتطلبه كل ذلك من تشريعات و موارد و إمكانات.[2]

إذا انتقلنا إلى كيفية تنفيذ و تحديد السياسة الوطنية للمعلومات، فإن هذا يكون عن طريق تشريعات، قوانين قرارات و إجراءات تقوم بها الدولة، و أن تعالج جميع جوانب حقل المعلومات، و ما يتعلق بها و بتنظيمها، خدماتها، علاقاتها بالنظم و السياسات الاجتماعية، الاقتصادية و غيرها في الدولة، لذا يمكن أن نقول عنها خطة عمل، أو بيان بالأهداف و الغايات توجهها الدولة بتنسيق جميع المسائل المتعلقة بتنظيم وبث المعلومات، أي الاهتمام بوسائل الوصول إلى المعلومات، ضمن المحيط الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي و الثقافي لواقع المجتمع، إمكاناته و احتياجاته من المعلومات على كافة المستويات و في مختلف المجالات.

نتيجة لشساعة قطاع المعلومات، إضافة إلى سرعة التغيير التقني في خدمات المعلومات و منتجاتها، فإن ذلك يجعل وضع صيغة لسياسة المعلومات أمرا صعبا لأنه مطلوب منها أن تشتمل على:

---

[1]- قاسم حشمت، المرجع السابق، ص. 288.

[2]- أبو بكر الهوشي، التقنية الحديثة في المعلومات و المكتبات : نحو إستراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات، (مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2002) ص. 93.

– نظرة للمستقبل المرغوب في مجال خدمات المعلومات، كهدف أو مجموعة من الغايات المراد تحقيقها.

– مجموعة من الوسائل لتحقيق تلك الغايات.

– تحديد صلاحيات مختلف الجهات و مسؤوليات كل منها.

– مجموعة من المبادئ و القواعد تنظم تلك الوسائل، ثم توثق هذه العناصر في وثائق رسمية، أو إجراءات تشريعية، تعكس أي نوع من المجتمعات نريد أن نعيش فيها. [1]

1/ أهمية السياسة المعلوماتية :

تقوم المؤسسات الحكومية أو الخاصة، بوضع مرافق للمعلومات و هذا دليل على دور المعلومات في دعم حركة التطور العلمي و التقني، و تلبيه احتياجات المرافق الاجتماعية و العلمية، و كذلك حاجة الأفراد مع ازدياد التوسع الكبير في استخدام التقنية الحديثة للمعلومات، في هذه المرافق لأجل تيسير الحصول على المعلومات، وموازاة مع تصاعد دور التطور العلمي و التقني في حياة الأفراد، تضخم حجم المعلومات و التطورات التقنية، فانعكس ذلك على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، مما دفع إلى إنشاء مؤسسات تختص بجمع المعلومات، توثيقها، تخزينها، استرجاعها، و ضمان توصيلها لمستخدميها، بمختلف اختصاصاتهم و مستوياتهم بالقدر و في الوقت المناسبين.[2] ومن هنا تبرز الحاجة لسياسة وطنية للمعلومات تخدم كافة المؤسسات الوطنية و تنسق أعمالها، و تنظم تدفق المعلومات، الذي يمثل إحدى الضمانات المهمة لاستثماره لصالح المجتمع على النحو المناسب و على المستوى الوطني، و هذا ما يؤكده الواقع حيث أن حاجة الأفراد لسياسة وطنية للمعلومات، ينبع من حاجتهم لتحقيق مجموعة من متطلبات التنمية المعلوماتية و من ثم تحقيق التنمية الشاملة، و هذا من خلال توفر الشروط التالية:

– تنظيم تدفق المعلومات. – توصيل المعلومات لمستفيديها – عدم التمييز بين المواطنين عند توزيع المعلومات.

---

[1]- خالد بن عبد الرحمن الجبري و حمد بن عقيل السعدون، المرجع السابق.

[2]- نفس المرجع السابق.

- التواصل بين الباحثين و توصيل المعلومات لهم. - العمل على تحقيق أمن المعلومات.

بالتركيز على النقاط السابقة، يمكن بناء شبكات المعلومات و قاعدة معلوماتية صلبة، تمكن الأفراد من الدخول لمجتمع المعلومات بخطى ثابتة، و تحقيق الأهداف المسطرة في مختلف السياسات العامة التي تسعى لخدمة المجتمع، ويمكن اعتبار المعلومات مصدر قوة و أداة تنمية دون أدنى شك، هذا ما أثبته واقع و تجارب الدول المتقدمة من خلال استخدام المعلومات كمحرك للتطور و حققت التقدم فعلا، حيث أصبحت المعلومات سلعة تجمع، تنظم، تشغل و يتاجر بها، فانتبهت إلى ضرورة إحاطتها بقواعد و قوانين تحدد أولويات تخصيص المصادر اللازمة، لتشريع خطة الدولة من أجل التنمية فصاغت بذلك السياسة المعلوماتية، و تبرز الضرورة إليها من خلال السعي نحو السيطرة على المعلوماتية حسب ما يحقق الأهداف التالية:

- ضبط التدفق الحر للمعلومات من و إلى البلاد، و تحديد المصادر المطلوبة للمستفيدين و حاجات التنمية الوطنية.[1]

-تمكين المستفيدين من الوصول إلى تلك المصادر بسرعة، و وضع نظم لاسترجاع المعلومات و إدارتها و الاتصالات عن بعد، حتى يصبح المجتمع المعلوماتي بمختلف مؤسساته الأكاديمية و الصناعية و الإدارية و الخدمية حقيقة واقعية.

-إبراز دور الحكومة في تنظيم الأنشطة المعلوماتية، لتضمن الإفادة في كل القطاعات بالتنسيق و التعاون، المشاركة في المصادر و تبادل المعلومات محليا و دوليا، باعتبارها موردا اقتصاديا يستحق اعتراف السلطات الوطنية بأهميته على جميع المستويات.

-تحقيق بنية أساسية للاتصالات عن بعد، ذات كفاءة و تكلفة منخفضة لإمكانية الاتصال بين الأفراد و المؤسسات،[2] باعتبار شبكة الاتصالات أهم عنصر في تحقيق التواصل بين أفراد المجتمع المعلوماتي الناجح.

---

[1]- يونس عبد الرزاق، المعلومات و التنمية في الأردن (الأردن: مؤسسة الوراق للخدمات المطبعية، 1992) ص.157.

[2]- أبو بكر الهوشي، المرجع السابق ، ص. 38.

-خلق بيئة معلومات، اتصالات و تكنولوجيا داعمة للتنمية و التطوير في قطاعات التعليم البحث و التنمية، بما يكفل الاستخدام الأمثل للمعلومات لزيادة القدرات الابتكارية و الإبداعية.[1]

-إصدار اللوائح و التشريعات الخاصة بالمعلومات، من حيث التعاون و التنسيق في مجال المعلومات، لتفادي الازدواجية، و أيضا توحيد المعايير لتسهيل تبادل المعلومات محليا و دوليا، بالإضافة إلى ضبط استيراد و تصدير المعلومات، إنشاء مراكز المعلومات، قواعد البيانات و نظم المعلومات الإحصائية، مع تحديد مسؤولية المؤسسات التي تخدم قطاع المعلومات في الدولة، من أجل إرساء قواعد التنمية بها.

-تحسين خدمات المعلومات في جميع المؤسسات من خلال رفع مستوى الفعالية للمرافق المعلوماتية للمساهمة في التنمية الوطنية.[2]

من أجل تحقيق التحول لمجتمع مبني على المعرفة سلاح العصر، لا بد من نظام متكامل للمعلومات، على النطاق الوطني يربط المراكز المجمعة و المنتجة للمعلومات في القطاعين العام و الخاص، و ينسق بينهما ضمن شبكات وطنية، و يسمح بتطوير المعلومات، معالجتها، تيسير وصولها إلى المستفيدين من هذا النظام، و هو بدوره يحتاج إلى سياسة رشيدة مبنية على أسس عليمة.[3]

ولهذا فقد عمدت المنظمة **اليونيسكو** إلى إصدار كتيب لتطوير سياسات وطنية للمعلومات، بهدف التمكن من البلوغ و الاستخدام الأمثل للمعارف المهنية و المتخصصة، العلمية و التقنية، الاجتماعية و الاقتصادية، و تعميم الخبرة داخل الدولة، و السعي إلى تحقيق الأهداف التالية :[4]

- البلوغ و التوزيع للمعلومات، وترقية استخدام مصادر المعلومات و خدمات التطوير.

---

[1] -أحمد بدر و آخرون، المرجع السابق، ص. 56.

[2] -خالد بن عبد الرحمن الجبري و حمد بن عقيل السعدون، المرجع السابق.

[3]- نفس المرجع السابق.

[4]- David, eston .A strategy for international information policy, review IBRI, DANMARK, 1993, P 266.

– تنسيق النشاطات الوطنية للمعلومات و المشاركة في النشاطات العالمية للمعلومات، لأن السياسة العالمية للمعلومات تعمل على نفس مضامين أو منافذ مهمة في السياسة الوطنية للمعلومات.

2/عناصر السياسة المعلوماتية:

نشير في البداية إلى أنه قبل أن تتشكل السياسة الوطنية للمعلومات، يجب أن يتوفر الجو الملائم للسياسة، أو التهيئة الدقيقة للوضع المرغوب فيه، و الجو الذي نتحدث عليه، يتمحور حول مجموعة منافذ ترتكز على التنظيم و المراقبة القانونية للمعلومات و ما يتفرع عنها من قضايا، كحماية المعلومات، الملكية الفكرية ... الخ، و يمكن إدراجها تحت مجموعة منافذ رئيسية: تنظيمية، اجتماعية، اقتصادية، و هي تمثل مضمون السياسة الوطنية للمعلومات، حيث أن كل منها يشير إلى مجموعة من النقاط تعبر عن كيفية إعداد السياسة الوطنية للمعلومات، و سوف نتطرق لها بالتفصيل فيما يلي:

***المسائل التشريعية:**

تشمل حماية البيانات، الخصوصية، حرية المعلومات، المعلومات كسلعة، تدفق البيانات عبر الحدود، و التنظيم الذاتي لصناعة المعلومات، و هنا نؤكد على أن ضمان الحقوق في قطاع المعلومات يعد عنصر ضروري توفره السياسة الوطنية للمعلومات، وفق نصوص قانونية، و لقد عملت العديد من الدول على إرساء قوانين و تشريعات في كل قضية، بالنسبة لحماية الملكية الفكرية، كان فيه عمل مشترك للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لحقوق التأليف للمعلومات العامة، و في المملكة المتحدة و ايرلندا يشجع القطاع العام على لا ملكية النصوص القانونية الإدارية أو تحويلاتها، كما لا يعطي بتاتا حق منح إمتياز استثنائي لإعادة الإنتاج للتنظيم الفردي، كما أن تشكيل السياسة الوطنية للمعلومات، سيحتاج إلى مهارات تقديرية تسهل القوانين و السياسات المطبقة.[1]

[1] –يونس عبد الرزاق، المرجع السابق، ص. 159.

و فيما القرصنة و حماية البيانات، فهي قضية ترتبط بتشجيع وسائل الاتصال على تحويل المعلومات على أوسع مدى عالمي، و زادت من بلوغ قواعد البيانات الوطنية، الحكومية و الخاصة مما جعل المشاكل المتعلقة بها تتحرك نحو المواجهة، و أغلب الدول عامة لها قانون حماية البيانات من حيث نقلها و استقبالها للمعلومات، و تتضمن أيضا حماية الحواسيب المعالجة لبيانات الأشخاص المحصل، عليها من طرف العناصر الإدارية كما هو الحال في اليابان "شهادة لحماية الحاسوب المعالج لبيانات الأشخاص"، و الو.م.الأمريكية و المملكة المتحدة، و الإتحاد الأوروبي "مسودة لحماية البيانات".

و تعتبر تكنولوجيا المعلومات أحد أهم منافذ أو مضمون السياسة الوطنية للمعلومات، لذا لا بد و أن تشتمل بنودا تتعلق بالعمل على الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات، برفع مستوى الخدمات و صيانة المعايير المتعلقة باستخدامها وفق مواصفات عالمية، و دورها في تطوير مراكز المعلومات و أثرها على المستفيدين. إذ أنفق العالم أكثر من 350 بليون دولار على تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالإنتاج و الخدمات في سنة 1990، و هذا الحجم من تكنولوجيا المعلومات المقتناة تشير إلى مستوى الأفراد و التنظيمات لتفعيل السيطرة أكثر و استخدام المعلومات. [1]

و رغم الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في السياسة الوطنية للمعلومات، إلا أنها لا تعد حلا للمشاكل المتعلقة بالمعلومات، بل تؤدي إلى مشاكل أخرى غير القرصنة و اختراق البيانات، حيث أن واضعي البيانات في مختلف الدول كان معظم عملهم من قبل ينصب في تطوير المقاييس لاستخدام أنظمة المعلومات و التكنولوجيا العالمية، فهناك العديد من الأنظمة تحتاج للمقاييس لإنشاء قاعدة في تكنولوجيا المعلومات. [2]

وعندما انصهرت المعلومات في المجال الاقتصادي أصبحت من أنشط الصناعات و أكثرها تجارة و حركية، و ظهرت بذلك قوانين تحكمها، فقد حذر presto من معلومات و اتصالات قليلة قد يتاجر بها، بعض تلك

1-david eston ,op.cit.p.221.
2-ibid. p.226.

المعلومات كانت مشتملة على الخصوصية العلمية التقنية، قواعد البيانات الاقتصادية و الخدمات المباشرة، و هذا لتشجيع الصناعة و المستخدمين.

لقد شجع الرئيس السابق **بيل كلنتون** دورة **الارغواي** لـــ "gatt" الاتفاقية العالمية للتجارة و العبور، لأجل أهميتها في تخفيض التعريفة المفروضة على أعلى منتجات التكنولوجيا، و حماية الملكية الفكرية، و يعتبر وضع قواعد ثابتة لتجارة خدمات المعلومات، أمر صعب إلا أنه فيه نمو للتيار الراغب في الانفتاح، و حرية التجارة في المعلومات و الاتصالات، بعد سنة 1990 م خاصة فاعلية و سهولة البلوغ، و امتلاك المعلومات، الذي أصبح مفتاح لتطوير اقتصاديات السوق الحديثة و سوق المعلومات هو فوق كل سوق.

*** مسائل الاقتصاد :**

تهتم بتحليل و تحديث قطاع المعلومات، فضلا عن قياس حجمه و نموه في إطار المقارنات الدولية، و أيضا العمل على الاستثمار في البنية الأساسية للمعلومات و في رأس المال البشري،[1] و هو البند الرئيسي و الضروري توافره ضمن السياسة الوطنية للمعلومات، لأن المعلومات اليوم أصبحت أهم مورد استثماري يحقق الأرباح العالية، و في الجزائر على سبيل المثال لا الحصر يجب إعادة النظر في طريقة بناء اقتصادها، من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية الطاقوية، التي هي في تناقص، إلى الاعتماد على مصدر يتزايد باستغلاله. و قطاع المعلومات كما يراه الكثير يحتوي على قطاعات معلومات ضمنية كالتعليم، البحوث، التنمية، الاتصالات، الإعلام الآلي، إلا أن هناك من يرى أن قطاع المعلومات يحتوي على أربع مجالات تكنولوجية:

– المحتوى + الاتصالات + المنتجات الجديدة : عن طريق إعادة التحميل و تركيب البيانات.

---

[1]– أحمد بدر و آخرون، المرجع السابق، ص. 34.

- الخدمات كعرض المعلومات و معالجتها، تحليلها، و تقييمها عن طريق الاستشارة و خدمات المكتبات، و تقديم الدعم للبحوث.

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن قطاع المعلومات هو بنية تحتية للمعلومات، حيث أنه في معظم الدول يتولى القطاع الخاص معظم عمليات التنظيم، أما الدولة تتولى الإرشاد و تقديم الدعم للأبحاث،[1] وإن العناصر السابقة التي ذكرناها تتطلب قوى بشرية مؤهلة، مما يدعو إلى التركيز على تحضيرها لمواجهة عصر المعلومات و تغيراته، و يعتبر أول المجالات التي يستثمر فيها حاليا في كل الدول، و يعتبر في أي مجال رأس المال الذي لا يقدر بمال.

*** المسائل التنظيمية:**

تركز هذه المسائل أو القضايا على استخدام المعلومات كمصدر للإدارة، و كذا العلاقة بين المعلومات و الإنتاجية، الحاجة إلى مداخل جديدة في الإدارة، المهارات الجديدة المطلوبة للمديرين، تقسيم العمل و ظهور جيل جديد من اختصاص المعلومات،[2] إذ أنه لا بد من تنظيم الرصيد المعلوماتي المتواجد بمختلف أشكاله و أنواعه، و هذا لتحقيق سهولة تبادله و استغلاله، ولقد غير عصر مجتمع المعلومات نوع الوظائف في قطاع المعلومات، و نوع المهارات المطلوبة في العنصر البشري العامل بمختلف مجالاته، و تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم أسباب هذا التغير، حيث أنه في الغالب يتم استخدام المعلومات و التكنولوجيا المعلوماتية لكن بشرط أن يرافقه التعليم و التدريب المستمر.

و من بين العناصر الأخرى التي تعتبر مهمة، نذكر التنمية المهنية أو التعليم المستمر، حيث يعدان من الأمور الضرورية جدا في التطور المتلاحق و السريع في تكنولوجيا المعلومات، و كذا العمل على تأهيل القوى البشرية لأن هذا ضروري أكثر من أي وقت مضى، باعتبارها العنصر الأساسي في أي نظام، و يتم ذلك من خلال تحديد المهارات المطلوبة و الحد الأدنى من التأهيل لكل فئة، ففي عصر المعلومات كل فرد يحتاج لمستوى قاعدي من

---

[3]- أحمد بدر و آخرون، المرجع السابق، ص. 55.

[1]-قاسم حشمت ، المرجع السابق، ص. 73.

المهارات، مع ما يمكن من استخدام المعلومات و تكنولوجياتها، و التغيير المتسارع للتكنولوجيات يتطلب عصرنة تلك المهارات بصفة مترددة، و تحليل المهارات الناقصة، و مخططات المواجهة تعتبر من الأعمال المهمة للحكومة.

*** المسائل الاجتماعية:**

إن اعتبار المعلومات بجميع أنواعها كمصدر قومي، من أهم بنود السياسة الوطنية للمعلومات، حيث يجب العمل على التوعية لاستخدام المعلومات العلمية و التقنية المتوفرة، لصنع القرار على المستوى الوطني، حيث يكون فيه إحساس بأهميتها، و العمل على تحسين وسائل نقلها و بثها، مع تنظيم لحركة التأليف، و توزيع نتائج البحوث الجارية و الحديثة في مجالات العلوم و التكنولوجيا، و التنمية الاقتصادية الاجتماعية.[1]

إن من بين وظائف الدولة هنا، أن تعمل على ضمان حصول المواطنين على المعلومات حسب حاجاتهم و مستوياتهم، دون تمييز و ذلك بضمان إتاحتها للوقت و الكيفية المناسبين، و هنا تبرز الحاجة لضرورة توفر المعلومات لتسيير أي قطاع خاصة تلك المتعلقة بالبحث و التطوير، و كثيرا ما تبقى حبيسة الأدراج و الرفوف، إننا بحاجة إلى نظام إتاحة للمعلومات الخاصة المحلية، فتهيئة المواطن للاستفادة من خدمات المعلومات، و نتائج البحوث في هذا العصر يتطلب عملية محو الأمية المعلوماتية، بما أن التكنولوجيا أصبحت من أهم و أول و أسرع عناصر إنتاج توزيع، تجميع، تحليل المعلومات و خدماتها.

إن من عناصر الأمية الثقافية بشكل عام نجد الأمية المعلوماتية، و البعض الآخر يربطها بأمية التعامل مع الحاسوب و تقنيات المعلومات، و البعض الآخر يربطها بافتقار الأفراد لمهارات التعامل مع مصادر المعلومات و تحقيق الاستثمار الأمثل لها، و تشمل المهارات و القدرة على تحديد مدى الحاجة للمعلومات، و التعبير عن هذه الحاجة.[2]

---

[1]- يونس عبد الرزاق ، المرجع السابق، ص.161.

[2]– زكي حسين الوردي و مجبل لازم المالكي، المرجع السابق، ص.77.

إن الركيزة الأساسية للتغيير الثقافي تتمثل في محو الأمية و تعميم التعليم، و العمل الثقافي يعتبر كنشاط يستند إلى تجهيزات مناسبة، و يتم انطلاقا من اختياراته، اتجاهاته، محتواه، و قدرته على تصوير الحقائق، التطلعات الوطنية، و على جميع الأطراف من مدارس و صحافة، و إذاعة تلفزيون و الوسائل السمعية البصرية بجميع أنواعها، عليها أن تعمل على نشر ثقافة لترقية المستوى الفكري للمواطن.[1]

مما سبق نستنتج أن مشكلة الأمية المعلوماتية تعيش معنا منذ عقود، فقبل التفكير في التقنيات الحديثة و قضايا المعلومات لا بد أن ندرك، ما هو أكبر من مجرد التكيف مع التقنية الحديثة، حيث تتكاثف الجهود و المسؤوليات ذات الاتجاهات الثقافية و التعليمية و التربوية، خاصة تلك العاملة في خدمة الأهداف التعليمية.[2]

3/ تصميم السياسة المعلوماتية ومعوقات تنفيذها:

باعتبار السلطات المخولة في النظام السياسي هي التي ترسم السياسة العامة، فهي تضفي عليها خصوصية متميزة، كما يقول **دافيد استون** " و من جانب النظام السياسي و هؤولاء هم عادة المشرعون، القياديون، الحكام، الرؤساء، المجالس، الهيئات العليا و الملوك لأنهم يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات و التصرف في إطار صلاحياتهم التي تكون مقيدة و محددة و ليست مطلقة". [3]

و باعتبار السياسة المعلوماتية جزء من هذه السياسة العامة، فإنه يوجد تأكيد على أن المسؤولية الأولى في إعدادها يعود إلى الدولة، رغم أنه لا يوجد هيكل واضح يبين أهم الجهات المؤثرة في بناء السياسة الوطنية للمعلومات، فكل الجماعات المؤثرة تمثل المكونات الرئيسية لقطاع المعلومات.

---

[1] –خالد بن عبد الرحمن الجبري و حمد بن عقيل السعدون، المرجع السابق.

[2] –زكي حسين الوردي و مجبل لازم المالكي، المرجع السابق، ص.78.

[3] –جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص.15.

ومن خلال الواقع المعلوماتي الراهن، أصبحت الجهات الحكومية التي كانت تشكل مصدرا رئيسيا للسياسة المعلوماتية، مجرد صوت واحد بين أصوات أخرى عديدة، منها مؤسسات الاتصالات، شركات الحواسيب، القوى التربوية المؤثرة،مؤسسات الترفيه، المكتبات، سماسرة الأسهم المالية، مجموعات الاهتمامات العامة، و لجان العمل السياسي، إلا أن المشاركة تختلف من جهة لأخرى.[1]

و قد بين الواقع نفس الفكرة، حيث أن السياسة المعلوماتية عملية متشاركة بين كل الأفراد في الوطن الواحد شرط التنسيق بينها، و أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق المختصين و العاملين بقطاع المعلومات، و مؤسسات المعلومات، خصوصا باعتبار هذه الأخيرة عنصر رئيسي في إعداد الأطراف المساهمة مستقبلا في إعداد الخطة الوطنية للمعلومات، وإن التنسيق بين الهيئات و الجمعيات المهنية المهتمة بقطاع المعلومات، وبين الأطراف التي تهتم بالمعلومات، كلها جميعا ستعمل تحت إدارة سلطات عليا كهيئة حكومية أو وزارية تهتم بالمعلومات، حتى تعطي لها إلزامية التطبيق و التنفيذ ضمن إطار منظم.

يجب أن تتسم السياسة الوطنية للمعلومات بالمرونة و قابلية التطبيق و تسند إلى مجلس وطني للمعلومات، تكون مهمته الاضطلاع بمهام التنسيق و التكامل لكافة وحدات قطاع المعلومات، وهنا يجب إبراز أهمية تبني قطاع المعلومات من طرف السلطة و اتخاذ التدابير اللازمة ليقوم بدوره، وهذا لأن السياسة الوطنية للمعلومات تختلف من بلد لآخر حسب النظام السياسي و الاقتصادي، و هنا تختلف الهيئة التي يوكل إليها دور الريادة في صنع السياسة الوطنية للمعلومات.

كنتيجة نهائية لما سبق نستنتج أن السياسة الوطنية للمعلومات تعتبر مسؤولية الحكومة، الجمعيات الوطنية لصناعة المعلومات و كذا المستفيدين من قطاع المعلومات، و تكون مهمة الأطراف المشاركة على النحو الآتي :[2]

---

[1]- خالد بن عبد الرحمن الجبري و حمد بن عقيل السعدون، المرجع السابق.

[2]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص. 34- 38.

أ- اللجان الحكومية ذات الاختصاص و العامة :

تفوض هذه اللجان مهامها لهيئات أخرى كالجمعيات المهنية الوطنية، مع عدم إغفال أن المسؤولية مركزية مع هيئات حكومية، و على كل حال فالمسؤوليات المتفرعة عن السياسة الوطنية للمعلومات تحتاج إلى هيئة مركزية لأن خدمات المعلومات المتخصصة منتشرة في العديد من المؤسسات الزراعية و الصناعية و الخدماتية، و تشمل كل من القطاع العام و الخاص.

ب- الهيئات الاستشارية:

إن مهام هذه الهيئات يتمثل في تقديم المشورة لهيئات التنسيق الوطني و المنبثقة من ثلاث قطاعات : المستفيدون بمختلف فئاتهم: المهنيون في المعلومات و صناعة المعلومات، و المشورة تكون من خلال لجان دائمة، لجان حكومية أو مستقلة، يكون تمويلها بمنح حكومية و تعطي نتائج الدراسة كجزء لإجراءات التنظيم الخاصة، بوضع و تنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات.

ج- الجمعيات الوطنية:

إن دورها في السياسة الوطنية للمعلومات سيعكس اهتماما بقضايا المعلومات كما هو الحال، في كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق توليد المعلومات، و استخدامها بتوفير أدوات الاتصال، النشر، الاستخلاص.

د- لجان التنسيق و التشجيع المركزي:

يعتبر التنسيق من أهم معايير فعالية السياسة الوطنية للمعلومات، من خلال تحديد المسؤوليات، كشف الفجوات، و وقف التكرار غير الضروري في الخدمات، تحسين خدمات المعلومات الضعيفة، إتاحة المعلومات الحكومية، تقديم التعليم و التدريب، القيام بأنشطة البحث و التنمية، و تشجيع الاتفاق و التعاون الاختياري ما بين الهيئات، و هذا ما

تؤكده هيئة **اليونسكو** حيث أنها ركزت على، مصطلح هيئة وطنية لتنسيق المعلومات حيث يكون أعضاؤها حكوميين، مدعمين بمتخصصين في المعلومات.

إن الحديث عن كيفية صنع السياسات الوطنية للمعلومات، لا يخلو من ذكر المعوقات و المشاكل التي تقف حائلا أمامه، و إن التأخر في صياغتها يعود إلى مجموعة من الصعوبات التي لا تخفى عن أحد من المهتمين بقطاع المعلومات عامة، و من السهل على أي كان أن يعدها و يحددها، لكن من الصعب العمل على تصميم سياسة كفيلة بمواجهة تلك الصعوبات، التي أصبحت تمثل في الوقت الراهن تحديات، و يمكن ذكرها في النقاط التالية:

أ-مشاكل المعلومات المتأرجحة بين المنتجين و المستفيدين: و تتمثل في:

-التكاليف و العائد: المعلومات ذات قيمة اقتصادية لها تكاليف و عائد، و هذا من شأنه أن يثير مشكلات الملائمة بين المصالح التجارية و الصالح العام، بالنسبة للمعلومات المجمعة بواسطة الحكومة.

-الخصوصية: و هي معترف بها على نطاق واسع، إلا أن هناك صدمات تثار بين حاجات الحكومة و المجتمع من ناحية، و حقوق الأفراد من ناحية أخرى.

-الفائدة : يعني قيمة المعلومات، و القضية هي من يحدد الفائدة، و بالتالي ماذا يمكن أن يجمع و يختزن و أن يتاح.

-السرية و الأمن: و ترتبط بقضايا تدور حول دور المسؤولين الحكوميين.

-الملكية الفكرية: و ما تتضمنه من أشكال التعبير عن الأفكار، التي قد تصطدم فيها قضايا المصالح التجارية باحتياجات المستفيدين.

-مشكلة إتاحة المعلومات : و هي ما تزال قضية يحتدم فيها النقاش بين من يملكها و بين من يود الاطلاع عليها، باعتبار المعلومات مصدر عالمي لا بد من تبادله و تقاسمه، حيث تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

لعام 1948، على أن لكل شخص الحق في حرية الرأي و التعبير، و يشمل هذا الحق اعتناق الآراء دون تدخل و استقاء الأنباء، و الأفكار و تلقيها و إذاعتها بأي وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية.

-الانفتاح المعرفي أمام الناس: حق الناس في المعرفة معترف به عالميا، حتى في عملية اتخاذ القرارات.[1]

ب-ضعف الوعي بأهمية المعلومات كمورد اقتصادي: و عدم اعتبار التخطيط للمعلومات و تقنياتها، ضمن أولويات التخطيط العام للتنمية، و يعتبر هذا السبب من بين الأسباب في تأخر الدول عن وضع سياسة وطنية للمعلومات. و إن المشكلة الرئيسية في التأخر عن وضع سياسة وطنية للمعلومات، هو باختصار عدم بلورة قضية المعلومات بكل جوانبها على المستويات العليا لمؤسسات الدولة. وعند القول بأن الحكومة أو السلطات لا تضع المعلومات و تقنياتها ضمن أولوياتها، ليس إهمالا مقصودا و عدم إدراك لقوتها، و إنما معظم الدول تعتبر المعلومات مصدر قوة، وليست أداة للتنمية و بالتالي فهناك رقابة سرية من قبل الحكومة التي تولد معظم هذه المعلومات.[2]

ج-ضعف الجانب التمويلي لتنفيذ هذه السياسة و غياب الموارد البشرية القادرة على تولي القيادة لإعداد هذه السياسة.

د- ضعف التعاون و التنسيق بين مرافق المعلومات.

ه- الاعتماد الكبير على التقنيات المستوردة، لكن في الأصل لا بد من إيجاد تقنية محلية توافق الاحتياجات المحلية.

و- نقص البرامج التدريبية المخصصة للمعلوماتية.[3]

خلاصة التحليلات السابقة هي أن السياسة الوطنية للمعلومات تبقى أمر مطلوب على المستوى القومي، لتغطي مجالات التنسيق بين قواعد البيانات المحلية و الخارجية، حتى يمكن حدوث الانسجام و مسايرة التغيرات الاجتماعية و

[1] -مساعد الطيار،" المعلومات قوة،" ، تم تصفح الموقع يوم: 6 جوان 2009 .
http://informatics.gou.sa/magazine/modules.php?name_sections.viewarticle.artid.10.

[2] - أحمد بدر و آخرون ، المرجع السابق، ص.257.

[3] - خالد بن عبد الرحمن الجبري و حمد بن عقيل السعدون، المرجع السابق.

الاقتصادية، و كذا إظهار محاورها، و يعتبر تأكيد لحق المواطنين في الحصول عليها، و العمل على جمعها و تنظيمها و الحفاظ على حرمة المعلومات الشخصية، وحسن توظيفها، و بلورة المحاور يتوقف على مستوى التعامل معها، و حسن إدراكها، و السعي لتحقيق إجماع وطني حولها.

المبحث الثاني: تأثير المعلومات على عملية رسم السياسة العامة.

إن الدول اليوم تعيش أمام تحديات كبيرة، و إذا ما استطاعت تجاوزها فإنها سوف تحقق الأهداف التي وضعتها على أجندتها، و من بين التحديات السالفة الذكر ما يعرف بالتدفق الهائل للمعلومات، أو ما يعرف في وقتنا الحاضر بعصر المعلومات، التي يمكن إتاحتها عن طريق الوسائل الالكترونية و تقنيات الاتصال عن بعد، و إذا ما حاولنا إسقاط هذه المفاهيم على دول العالم الثالث و بخاصة الجزائر، فإننا نلاحظ أن هذه الدول بالرغم من أنها صاحبة حضارات إنسانية ذات تقاليد عريقة و تاريخ ثقافي طويل، إلا أنها اليوم تعاني نسبة أمية كبيرة تجاوزت الأمية التقليدية إلى أمية للتكنولوجيا، رغم ما يمكن أن تحققه من تقدم إذا ما تم استثمارها بشكل جيد. و يرجع ذلك إلى اعتبار دول العالم الثالث منذ المرحلة الأولى من الاستقلال، أنها بحاجة ماسة و ضرورية إلى لقمة العيش و اللباس و التعليم أ ولا، و انعكس ذلك في خططها التنموية التي ترتكز على قضايا محورية من بينها: الأمن القومي، العلاقات الدولية، التجارة الخارجية و التكنولوجيا المستوردة.

إذا أرادت دولة ما، التطور و تحقيق التنمية الشاملة، يجب عليها أن تدرج قضايا محورية أساسية في سياستها الوطنية، مثلا الأسبقية في التخطيط للمعلومات، للقضاء على الأمية التقليدية و الالكترونية، بصياغة خطة على مقاس خصوصية معلوماتها المحلية، وإمكانياتها المادية، والمالية والبشرية، وتأهيلها بشكل جيد، يمكنها من الأخذ من ثقافات و معلومات الآخرين ما يخدمها و ليس ما يطمس ثقافتها و حضارتها، فوجود إستراتيجية أو سياسة معلوماتية، كدراسة دقيقة وفق سياسة محكمة تضم مجموعة خطط فرعية، يشترك في وضعها كل الأطراف دون إغفال أي جانب، حتى لا

يحدث ذلك فراغا يخل ببنائها، بهدف توفير المعلومات و السيطرة على تدفقها بمساعدة التكنولوجيا، لتأسيس بنوك و شبكات المعلومات، كخدمة للمستفيدين مهما كان مستواهم، كما تعتبر دعامة للبحث العلمي و خطوة للانفتاح على العالم، بقاعدة معلوماتية صلبة تضمن لها المشاركة في تفعيل مجتمع المعلومات العالمي، و ليس الانحلال و الانصهار فيه، دون تقديم أية مساهمات في هذا المجال.

1/ أهمية المعلومات في تحقيق التنمية الشاملة:

تعتبر المعلومات إحدى العناصر الأساسية للموارد الوطنية، و إن الحصول عليها يعتبر أحد الحقوق الإنسانية، وإن هذا يعتبر تأكيد على رغبتنا الدائمة في الحصول على المعلومات، مهما اختلفت مستوياتنا العلمية، أو الثقافية، أو حدود حاجاتنا لها، فهي مطلب لإرضاء فضولنا الفكري المتعلق بكل ما هو غامض حولنا في مختلف الأحداث. ولنا رغبة واسعة للمعلومات في ممارسة نشاط حياتنا اليومية، لمعرفة الأشياء و نوعيتها و تكاليفها لأداء أعمالنا مهما كانت طبيعتها، كما نحتاج لمعلومات لخدمة الغير في مواضع مختلفة، و من هنا نخلص أن المعلومات ضرورية للفرد و الجماعة كالمؤسسات البحثية، العلمية، الاقتصادية، الإدارية و الخدماتية.

كل هذه الأطراف تساهم في دعم التنمية الوطنية، إذا ما حصلت على المعلومات الضرورية لعملها بأفضل شكل، و انطلاقا من ذلك تظهر العلاقة بين المعلومات و التنمية الشاملة، و قبل أن نواصل حديثنا نعرج على مفهوم التنمية، حيث يجب أن ننظر إليه من وجهة نظرنا كبلد نامي، و ليس حسب ما حدده علماء الاقتصاد في الخمسينيات و الستينيات، وفق الناتج القومي الإجمالي لكل شخص كتعريف للتنمية، حينما حقق عدد كبير من البلدان النامية أهداف النمو للأمم المتحدة، في حين بقيت مستويات المعيشة لجماهير الشعب ثابتة.[1]

---

[1]- رولا هلالة، "المعلومات والتنمية"، تم تصفح الموقع يوم: 6 جوان2009.
http://aracine-net/arabia/4-2001.htm

إن التنمية لا تعني الإسراع في عمل الإنتاج و رفع مستوى الدخل القومي و الفردي، و تحقيق معدلات اقتصادية ناجحة، بل هي أشمل من ذلك فهي تنمية روحية، اقتصادية، علمية يعتبر فيها الوطن مركز الثقل و محور الحركة و نقطة الجذب و الاستقطاب،[1] إنها عملية حضارية شاملة تحقق رفاه الإنسان، وكرامته، وبناء الفرد و تحريره و تطويرا لكفاءته للعمل و البناء، واكتشاف لموارد المجتمع و تنميتها و الاستخدام الأمثل لها، لإيجاد طاقة قادرة على العطاء المستمر.[2]

انطلاقا من التعريفات السابقة يتضح أن التنمية عملية تفاعلية بين كل المجالات باستمرار، ضمن خطة تشمل كل المجالات و تضع في الحسبان كل المتغيرات التي قد تطرأ على أي منها لمسايرتها، وفق الإمكانات المتاحة للبلد حتى نصل فعلا إلى مجتمع متناسق واع منتج يضمن رفاهيته، بإمكانياته المادية و البشرية المحلية، وعادة ما تشمل خطط التنمية في أي بلد استغلال المعلومات و تقنياتها على ثلاث مجالات: المجال الاقتصادي، البحث العلمي و التطوير للخدمات، و الإدارة للأزمات على كل المستويات و القطاعات.

فيما يلي سوف نعرج على بعض المجالات التي تساهم المعلومات في تطويرها و تحقيق أهدافها، و منها و على سبيل المثال لا الحصر:

– اتخاذ القرارات و إدارة الأزمات: حيث تعتبر إدارة الأزمات من المفاهيم الحديثة التي تحظى بالاهتمام في العلوم الإدارية، وتساهم على مستوى المنظمة في رفع كفاءة و قدرة نظام صنع القرار، بوضع إستراتيجية معينة تعتمد على خلق آلية تلقائية، تقوم على الاستجابة السريعة و المرنة للأحداث و المفاجآت، للتغلب على ضيق الوقت و نقص المعلومات حتى لا تنفجر الأزمة، مع تحديد جملة من البدائل.

---

[1] -نبيل علي، الثقافة العربية و عصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب العربي، ط.1. (الكويت: مطابع السياسة، 2001)، ص.36.

[2] -سعد، بشاينية، من التنمية الشاملة إلى التنمية المستمرة، ع9، باتنة: مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 2006، ص.34.

-تعتبر المعلومات سمة الإنسان العاقل المدرك لما يحدث حوله من تغيرات على أي مستوى في أي نشاط، و توفر المعلومات سيساعد على اتخاذ القرارات، و التخطيط الأمثل لدى متخذي القرارات باستغلالهم لها في التسيير الإداري، حتى يتجنبوا العشوائية، و يصلوا إلى مستوى إنتاجي مرتفع كما و كيفا، لإشباع حاجات الفرد و تحقيق طموحه، و هذا يعني أن دور المعلومات في اتخاذ القرارات، هي الحجر الأساسي الذي ترتكز عليه عملية اتخاذ القرارات.[1]

فالمعلومات تعتبر عصب الإدارة الحديثة، فأقدر الناس على التخطيط هم الذين يمتلكون المعلومات بمختلف صورها، فبقدر ما يملكون من معلومات يكونون في مركز القوة أو الضعف، و الدول المسيطرة على القرارات في العالم هي تلك التي لها معلومات عن دول أخرى، و تعمل على الحفاظ عليها و لا تسمح بالاطلاع على ما تراه يؤثر على قوتها، أو يقلب موازين القوى،و نحن نعيش اليوم في عالم لم تعد فيه علاقات الإنسان محدودة في محيطه الصغير، بل تجاوزت حدود البلد لتتشعب مع دول أخرى.[2]

كنتيجة نهائية لأهمية المعلومات في الإدارة، نخلص إلى أن دورها يتعدى دور المحتوى في حل أزماتها إلى تكنولوجياتها، في إدارة مختلف المصالح و المراكز و تنميتها من خلال قدرتها على القيام بالتخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، و كوسيلة لتحديث أنظمتها و أساليبها و آليات العمل فيها، و التخفيف من حدة الأعمال الروتينية، و تحسين قدرتها على المنافسة و تحقيق التفوق، و النجاح في تحقيقها للأهداف المرسومة منذ البداية.

– المجال الآخر الذي تلعب المعلومات فيه دورا مهما، هو التعليم و البحث العلمي، فكما نعلم أن التعليم يرتبط ارتباطا وثيقا بالبحث العلمي، فنحن نتعلم بالبحث عن المعلومات و استغلالها لاكتساب معارف جديدة، متبعين مناهج علمية في تقصيها و الاستفادة منها، لذلك فدور المعلومات في العملية التعليمية و البحثية، يظهر من خلال توفير المعلومات في محيط التعليم و البحث العلمي كمادة خام و محرك للعمل. فهي تساعد الباحث في حل مشكلاته

[1]- يحي محمد شريفات ومحمد سليمان الجرايدة، "درجة إسهام المعلومات في اتخاذ القرارات التربوية"، ع 20، قسنطينة: مجلة العلوم الإنسانية، 2003 ، ص. 09.
[2] –خالد حسين ابراهيم، المرجع السابق، ص.62.

العلمية و التقنية و المعرفية، و في إثبات أو نفي فرضياته و تطوير برامج التعليم، و إن البحث العلمي مؤسسة معقدة ذات نشاط يتعلق بالإبداع، يحتاج لمعلومات علمية و تقنية خاصة كما أنه يتغذى من النجاحات، و الإخفاقات، و التغيرات المحيطة به،[1] فتوفير المعلومات حول التجارب السابقة الناجحة، سيعطي دفعا قويا لإنجاز بحوث أكثر عمقا و تقدما و اكتشافا للجديد، أما تلك البحوث الفاشلة فتوفير المعلومات حولها سيختصر طريقا طويلا في البحث دون الوصول لنتيجة إيجابية، أي أنها ترشدنا إلى تتبع طرق أخرى غير تلك، و توفر بذلك معلومات لإجراء تلك البحوث.

إن الدور الفعال للمعلومات في تطوير البحث العلمي و التعليم، يظهر من خلال دور البحث العلمي الحاصل في بيئة المعلومات الحديثة، في تحقيق التنمية الوطنية، فلكل بلد احتياجات من المعلومات تعتبر جزء من هويته، و تزداد مع تطور المجتمع لارتباطها بالتنمية الاقتصادية و الثقافية المستمرة للمجتمع.[2]

لقد أصبح دور المعلومات في مجال النشاط التعليمي و البحثي و بروزهما، كأساس لأي تقدم، مما يتطلب إعادة النظر في واقعنا التعليمي، و تنظيم البحث العلمي، فواقع نظام التعليم في كلياتنا اليوم له دور كبير في عزوف الطلبة عن استغلال مراكز المعلومات العلمية و التقنية، التي تساهم في تنويع معارفهم، فأسلوب التلقين و تقييم القدرة على الاستيعاب و التحصيل دون الاهتمام بتنمية القدرة على التفكير، و الإبداع أصبح الأسلوب البارز في منهجية التعليم في الدول المتخلفة.[3]

لقد وصلنا اليوم إلى عالم المعلومات، أين يعتبر تقدم البحوث العلمية دليل على تقدم مستوى التعليم المبني على معلومات صحيحة لا تدع مجالا للشك، و عندما نتحدث عن دور المعلومات في البحث العلمي، ذلك لا يستثني

---

[1]– محمد ابراهيم، "أفكار حول البحث العلمي"، ع 405 ،مجلة الجيش، 1997، ص.17.

[2]– فؤاد فرسوني و أحمد رزق، "مدخل استراتيجي لتطوير نظم المعلومات"، ع5،السعودية: مجلة عالم الكتب ،1999، ص.598.

[3]– كمال بطوش، "مجتمع المعلومات و حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية"، تم تصفح الموقع يوم:9جوان 2009.
http://www/arabcin.net/arabiaa/1-2003/html

تكنولوجيا المعلومات فتوفير المعلومات في هذا المجال يعني توفير المحتوى و وسائل و تقنيات تكنولوجية لجمع و معالجة المعلومات المتحصل عليها.

-الميدان التالي الذي سوف نتطرق إليه، و الذي تلعب فيه المعلومات دورا مهما هو التنمية الاقتصادية، حيث أن المجتمع العالمي هو مجتمع التكنولوجيا الرقمية، الذي لا يقتصر على اعتبار المعلومات كمصدر استثماري، سلعة تجارية، مصدر للدخل القومي و مجال للقوى العاملة، و كخدمة فحسب بل معالجتها للمعلومات معالجة رقمية يساهم، في تخزين أكبر كم ممكن من جهة، و إضافة إلى فتح مصدر جديد للدخل القومي من جهة أخرى.

يمكن إبراز دور المعلومات في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال ما توفره للصناعة، من اعتبارها مادة أولية لإنتاج سلع جديدة، إنتاجية، أو استهلاكية، فالعنصر الرئيسي في تطوير الإنتاج ورفعه هو ما ينطوي على الابتكار والتطوير و بتطبيق المعارف العلمية، و الوسائل التقنية و الأساليب المرتبطة بتداول المعلومات لمساعدة الإنتاج الصناعي، على إعداد الدراسات الاقتصادية و الفنية للمشروعات الصناعية، و الإطلاع على التطورات التقنية في العالم قبل البدء في المشروع، وإحصاء و توفير المواد الأولية لاستثمارها في المشروع.[1]

إن تطوير الصناعة له علاقة بتحقيق التقدم التقني، و هذا الأخير ينطوي على الابتكار و التطوير و إتباع أفضل الأساليب الفنية، وهذان العنصران يرتبطان بتطبيق المعارف العلمية و التكنولوجية، أي الاتصال بالمصادر المناسبة للمعلومات. و في قطاع الزراعة فالمعلومات لها دور في معرفة الأساليب الحديثة، و استيعابها لزيادة الإنتاج، مثل تقديم التوجهات المتعلقة بزيادة الإنتاج ، من خلال الاطلاع على النشرات الزراعية، و للمعلومات دور في دراسة السوق بتجميع البيانات المتعلقة بالوضعية الحالية واحتمالات المستقبل، و هيكل المنتجات و الشركات المنافسة، العملاء،

1- زكي حسين الوردي و مجبل لازم المالكي، المرجع السابق، ص. 63.

المزارعين و دراسة الأسعار من تكلفة الإنتاج، السلع المنافسة... الخ، و في قطاع التجارة تعتبر المعلومات كوسيلة لمعرفة الأسواق، السلع جودتها و أسعاره، من خلال استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصال و الشبكات.

2/ طرق تأثير مصادر المعلومات في السياسة العامة:

إن الإشكال الذي يواجه السياسيين و صانعي السياسات العامة في الدول، ليس غياب المعلومات التي يحتاجونها لرسم السياسات، و إنما التدفق الهائل و السيل العارم من المعلومات، فالحقيقة أن صانعي السياسات غالبا ما يجدون أنفسهم محاصرين بمعلومات تفوق ما يستطيعون استخدامه مثل النصائح من البيروقراطيين، التقارير من الوكالات الدولية أو من منظمات المجتمع المدني، و شكاوي الناخبين، و شروحات و عرض مشاكل البرامج الحكومية الجارية في وسائل الإعلام الشعبية، وكذلك الوسائل المقتصرة على النخبة من الناس. إن هذه المعلومات قد تكون غير منتظمة التنسيق و غير موثوقة أو تشوبها المصالح الخاصة للذين ينشرونها، وقد تكون بعض المعلومات تقنية لدرجة لا يستطيع صانعو السياسة من غير الاختصاصيين فهمها أو استخدامها، وقد تكون بعض المعلومات تتعارض مع مصالح صانعي السياسة، الذين يترتب عليهم اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات يشعرون أنها لا تفي بالغرض في مواقف كثيرة، و قد تكون معلومات أخرى غير مفيدة لأنها تختلف بشكل جذري عن المشهد العالمي أو عن إيديولوجية الذين يتلقونها.

وبالتالي فهناك العديد من المصادر المحتملة لتلك المعلومات، ففي ظل التطور الذي يشهده العالم اليوم، تزايد الاهتمام بشكل مطرد بهذه المصادر، و الغرض هو خلق مجتمع متقدم و متطور، ترتبط فيه المعلومات بخطط التنمية على المستويات القطرية و القطاعية، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في عملية التخطيط و بناء السياسات العامة في شتى المجالات، ليس لكونها الجهاز العصبي لإدارة الأنشطة المعلوماتية و سواها، وإنما لكونها وسيلة لزيادة الكفاءة و الفعالية و تحسين الأداء، بحيث أصبحت مصادر المعلومات بأشكالها و مستوياتها عنصرا أساسيا و موردا حيويا للمعلومات و كذا دعم صنع السياسات العامة.

و قد عبر **هربرت شيللر** عن حقيقة جوهرية عندما قال "... عندما تكون السلطة موزعة بصفة غير عادية بين الأفراد و الجماعات في أمة، فإن حرية العمل، أي الاستمرار في العمل الذي أدى إلى هذه الوضعية، تدعم الأقوياء و تضعف الضعفاء ... فيمكن أن تكون الحريات جذابة في الشكل، قمعية و خانقة في المضمون عندما تدعم اللاعدالة، بدعوى إعطاء نفس الفرص للجميع".[1]

هذا يعني أن تكون المعلومات متاحة لكل فرد من أفراد المجتمع، و الاعتماد على المشاركة الايجابية في التخطيط و الرسم و التنفيذ، و أن لا تكون ممارسة السياسة حكرا على السلطة، لأن في أصل الديمقراطية تقوم و تنبت حيث الشعب و خارج مؤسسات الدولة، ومن هنا لا بد من انفتاح النظام السياسي، إذ يمكن التحدث عن نظام ديمقراطي من خلال خصائصه الانتفاع والمشاركة والمشاورة. ونلاحظ أن حرية التعبير يقصد بها حرية التعبير خارج البرلمانات، و حرية الاجتماع يقصد بها حرية اجتماع المواطنين خارج مجالس الوزراء و اللجان الإدارية، بغير دعوة أو تكليف من أية سلطة حكومية، وحرية الصحافة يقصد بها حرية إصدار الصحف غير الرسمية، و هكذا نرى أن الديمقراطية تقوم أولا خارج مؤسسات الدولة حيث يوجد الشعب، وأن الممارسات الديمقراطية و المؤسسات المعترف بأنها لازمة للديمقراطية، تتم و تقع خارج نطاق ممارسة الحكم و مؤسسات نظام الحاكم.[2]

إذا كانت جهود المفكرين قد وجهت منذ أمد طويل للبحث عن قوة الحكومة و عن قوانين ومؤسسات الدولة، فإن فقهاء السياسة في العصر الحديث على عكس ذلك، حيث لا يركزون على القوة العضلية للجسد السياسي بقدر ما يركزون على أعصابه، أي على قنوات الاتصال و القرارات الموجودة فيه.[3] و حينما نتطرق إلى بعض تعاريف الاتصال، نجد أنه العملية الهادفة إلى نقل المعلومات التي على أساسها يتوحد الفكر و تتفق المفاهيم و تتخذ القرارات،

---

[1]- هربرت شللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة: عبد السلام رضوان (الكويت: عالم المعرفة، 1999) ص. 50.

[2]- سيف عصمت، الاستبداد الديمقراطي، ط.1. (تونس: دار البراق للنشر، 1990) ص.121.

[2]- deutsh karl, politics and government.how people decide their fate. Boston :Houghton muffin company.1970.p65.

أي أنه تبادل للأفكار و البيانات و المعلومات مع الآخرين، وإشراكهم فيها بقصد تحقيق أهداف معينة، و يتم إشراك الأفراد إما بصفة رسمية أو غير رسمية.

في هذه النقطة سوف نركز على الاتصال الرسمي الذي يقره و يتطلبه النظام السياسي، و سوف نعرج على أهم المصادر و القنوات الرسمية، التي تقوم بعملية نقل المعلومات التي تساهم في رسم السياسات التي تسعى لتحقيق الأهداف المرسومة و هي كالآتي:

-المصدر أو القناة الرسمية الأولى التي سوف نتطرق إليها، هي البرلمان أو الهيئة التشريعية، حيث أن أحد المفاهيم السياسية العامة هو أنها نشاط مؤسسي تباشره المؤسسات الحكومية، و تتفاوت درجة اشتراك هذه المؤسسات من بلد لآخر و من فترة إلى أخرى داخل نفس النظام السياسي، فهي تتأثر بما يحدث من متغيرات سياسية و دستورية و اقتصادية، و لقد أدت التغيرات التي حدثت في نهاية القرن 20 سواء على مستوى التوازنات الدولية، و ما أسفرت عنه من تغيرات كبيرة في أنماط و نظم الحكم،و تحت تأثير العولمة و انبعاث المد الديمقراطي، بدأت المناداة بضرورة تحديث أنظمة الحكم و تحقيق قدر من الشفافية في السياسات العامة، لذلك ثار الحديث عن أدوار جديدة للمؤسسات السياسية و منها البرلمانات.

كما هو معروف في الفقه الديمقراطي الحديث، فهي تلعب دورا حاسما و أساسيا في التنمية و التحضر، و هي عبارة عن مؤسسة نيابية تتشكل من نواب يمثلون جميع شرائح المجتمع و تسعى إلى حماية مصالحه الاقتصادية و أهدافه الإستراتيجية و السياسية و بنيانه الاجتماعي و هويته الثقافية و الحضارية. و من الطبيعي أن تزداد فعاليات السلطة التشريعية في هذه الحقبة بعدما ترسخت أركان الديمقراطية و أصبحت الآلية الحقيقية لاستمرارية و شرعية النظم السياسية.

و تبلورت هذه الأفكار في الغرب حين ترسخ دور البرلمان لصانع السياسات العامة و محلا لتداول السلطة، و منبرا للرقابة العامة على أعمال الحكومة، على عكس ذلك لا يزال البرلمان في العالم العربي محلا للنقاش و لا يزال تفعيل دوره و قياس أدائه موضوعا مطروحا للدراسة، و أحد الإشكاليات الأساسية التي تواجه عملية الاقتراب، و بتحليل دور هذه المؤسسة الهامة، نجد أن النظم السياسة في تلك الدول على درجة عالية من الحذر بخصوص الاقتراب من مؤسسات صنع القرار و الحصول على معلومات دقيقة عنها، فالأمر يتعلق بإثارتها لقضية أكبر هي قضية الشرعية.[1]

كنتيجة لما سبق نخلص إلى أن هناك ردود فعل متباينة اتجاه الأهمية و الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في رسم السياسة العامة، أما فيما يتعلق بكيف تساهم هذه المؤسسة في تقديم معلومات أو سحبها لغرض صنع السياسات العامة و هذا ما يهمنا، فبغض النظر عن المهام المنوط لها و المتمثلة في المصادقة على مشاريع الحكومة، و التشاور و النقاش و التباحث حول السياسات العامة المعبرة عن القضايا المعروضة عليها،[2] فهناك مجموعة من الممارسات التي تساهم بها المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة من خلال:

– البرلمان بصفته النيابة هو مسؤول بشكل مستمر عن التمكين لمختلف القوى السياسية الاقتصادية و الاجتماعية ، من أن تجد تعبيرا مناسبا عند وضع السياسة العامة، ويضم أيضا وجهات نظر مختلفة حول المصلحة العامة، فالسياسات العامة تكون محل جدل و نقاش و تجاذب مستمر و مساومة، و التي تعطي معلومات و تفصيلات تساعد على توازن السياسات و جعلها أكثر مرونة لتفادي الانشقاقات.

[1]– أ.د. نجوى ابراهيم و آخرون ، المرجع السابق، ص.223.
[2]– فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص.216.

– إن البرلمان قد يعترض على بعض السياسات العامة، و يقترح بعض المعلومات في شكل تدابير، و التعديلات التي يشعر أنها ضرورية انطلاقا من دوره التمثيلي، خاصة إذا ما رأى أن التقديرات و الأولويات المخصصة لبعض جوانب السياسة العامة، لا تتفق مع مصالح الفئات الممثلة فيه، وخاصة الأغلبية منها.[1]

– تضم الأجهزة البرلمانية آليات هامة تساعد على جمع المعلومات، و ذلك من خلال جمع الحقائق و التشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة، ومن بين هذه الآليات اللجان البرلمانية التي تشكل بغرض التحقيق و التحري و سماع آراء الخبراء و الفنيين، للحصول على المعلومات اللازمة لرسم السياسات العامة، ولا بد من أخذ آراء القطاعات الشعبية التي تتوجه إليها السياسات العامة.

– تقوم الهيئة التشريعية بمجموعة واسعة من الوظائف عدا وظيفة صنع السياسة، فالمناقشات في البرلمان يمكن أن تساهم في عمليات التأهيل الاجتماعي، و تبلور تصورات النخبة من خلال آراء النواب، أي البيانات و المعلومات و المعارف و الآراء و الحقائق الواردة، ليس حول القضايا السياسية فحسب، بل بالنسبة للقوانين و الإجراءات المتعلقة بالنظام السياسي، ويمكن لها أن تلعب دورا في توظيف النخبة، خاصة في النظام البرلماني حيث يكتسب رئيس الوزراء و أعضاء وزارته عادة خبراتهم و معارفهم و تفضيلاتهم و خياراتهم السياسية.[2]

انطلاقا مما سبق نستخلص أن الهيئات التشريعية تلعب أدوارا مختلفة في صنع السياسة العامة، والشيء الذي يهمنا هنا هو قضية المعلومات، التي تأتي من عمل هذه المؤسسة التشريعية، سواء تلك التي تأتي من النواب كممثلين عن المواطنين، فهم الذين يحملون انشغالاتهم و تصوراتهم و أفكارهم و كل البيانات و المعطيات حول المشاكل العامة التي تواجههم في شتى المجالات، و كذلك المعلومات التي تأتي من خبرات و معارف و حنكة السياسيين و الخبراء و الوزراء و النخبة السياسية بصفة عامة.

---

[1]- محمد سعيد عبد الفتاح و محمد فريد الصحن، الادارة العامة المبادئ و التطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص. 148.

[2]- ألموند جابرييل وبنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية"، ترجمة: هشام عبد العلي، مراجعة: سمير نصار، ط.1. (عمان: الدار الأهلية للنشر و التوزيع، 1997)، ص. 171.

كما يتشكل البرلمان من لجان خاصة دائمة و مؤقتة مهمتها جمع المعلومات و القيام بدراسات، ومناقشة القضايا التي تطرحها من خلال سياستها العامة، كتلك المتعلقة بالموازنة الوطنية، حيث هناك لجان مختصة بهذه القضية، تقوم بدراسة و إعداد تقرير عنها يتضمن ملاحظات اللجنة و التعديلات التي ترى إدخالها على هذا المشروع، ويكون لهذه اللجنة الحق في أن تطلب من مختلف الجهات العامة البيانات و المعلومات و المستندات، التي ترى أنها مفيدة في دراسة مشروع الموازنة، كما لها أن تستدعي من ترى فيه فائدة من الوزراء أو العاملين الذين،إشتركوا في تحضير المشروع لاستخراج معلومات منهم حول هذه القضية التي تهم كل الهيئات في الدولة.[1]

كنتيجة لدور البرلمان كمصدر أساسي رسمي للمعلومات، نلاحظ أن له وظائف عديدة سواء تعلق الأمر بآراء و حقائق النواب،أو خبراء و تفضيلات النخبة أو دراسات و تقارير اللجان رغم اختلاف الجمعيات التشريعية في البلدان الديمقراطية، و في طريق صنع السياسة و تنفيذها، فهي تضم في أغلب الأنظمة بنية خاصة من اللجان، و أقسام عمل تسمح لمجموعات متخصصة من المشرعين بدراسة أنواع معينة من القضايا و تقديم توصيات للبرلمان، على أساسها يساهم في تقديم المعلومات المطلوبة للسياسة العامة.

و يمكن حصر مساهمة الهيئة التشريعية في رسم السياسات العامة في النقاط التالية:

– الدور الذي تلعبه جماعات المصالح و خاصة رجال الأعمال على توجهات السياسة العامة داخل البرلمان.

– كفاءة و فعالية الأداء الرقابي في ضبط أداء المؤسسة التنفيذية.

– مدى تعبير التشريعات الصادرة عن المؤسسة عن السياسات العامة الصادرة عنها.

– مناقشة الأعضاء للبيانات السياسية المقدمة من رئيس الدولة و رئيس الوزراء، التي تبين مدى تأثيرهم على القضايا المختلفة على الأجندة السياسية.

---

[1]- جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، ط.1.(القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004)، ص.135.

- ضعف أو قوة البنية المؤسسية البرلمانية وآليات العمل المؤسسي والدور الذي يلعبه البرلمان في صنع السياسات العامة ومن ذلك دراسة التقارير الصادرة عن اللجان و مدى أخذ البرلمان بها.

- تأثير التوازنات الحزبية و الولاءات السياسية للأعضاء على مخرجات المؤسسة البرلمانية.[1]

المصدر الثاني الذي يساهم في إمداد السياسة العامة بالمعلومات ويؤثر فيها، هو **الحكومة** أو ما يعرف بالهيئة التنفيذية، حيث اكتسبت هذه الأخيرة أهمية كبيرة في معظم المجتمعات المعاصرة التي بدأت تتجه نحو الديمقراطية في صنع القرار، و التي تصبح السياسة العامة فيها محصلة لمجموعة من العوامل و المتغيرات و الثقافات، فللبيئة إذا دور في وضع و إقامة بعض القيود و المحددات على متخذي القرارات أو صانعي السياسة العامة، وتحد أو تقوي من إمكانية خضوعهم لبعض الموضوعات أحيانا.

وانطلاقا من هذا الأساس تهيمن على المجتمعات المعاصرة الحديثة منظمات ضخمة، يزداد حجمها حين تزيد جهود الحكومات في تحسين الخدمات العامة من صحة وإسكان ورعاية اجتماعية. وتوصف تلك المنظمات بالجهاز البيروقراطي للدولة، الذي يضم الإدارة الحكومية البيروقراطية التي تضم أعدادا من الموظفين الحكوميين، الذين يملكون مهارات مرتبطة بتأدية مهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة في المجتمع، و يضم أيضا المنظمات الإدارية و المؤسسات العامة،[2] و تساهم الهيئة التنفيذية في صنع السياسة العامة على النحو الآتي:

- **الوزراء** أو يعرف **بالمسؤولين التنفيذيين،** حيث يسعى هؤلاء إلى تقديم المعلومات و الخطوط العريضة عن سياساتهم القطاعية، التي تحدد الأهداف العامة و تضع البرامج و تسطر الأولويات و تنسق بين الجهود، وتوفق بين المصالح، وتلعب أدوارا رئيسية في الاتصالات السياسية، وتكون هذه الأخيرة بمثابة دعوى لتقديم التأييد، أو العمل على تحسين الأداء في مختلف قطاعات المجتمع. و يعمل الوزراء على تقديم معلومات و خيارات لها قدر عظيم من

---

[1]- أ.د نجوى ابراهيم، المرجع السابق، ص.225.

[2]- ألموند جابرييل و بنجهام باويل، المرجع السابق، ص. 189.

الأهمية في عمليات صنع السياسة العامة، وعلى الرغم من أن انجاز مهامهم لا يتم بمفردهم لكن تبقى تبصراتهم بالأحداث، وقراءتهم لمستقبل السياسات ذات أهمية تبنى عليها السياسات، والتي تتبع خبرتهم وحنكتهم السياسية و انتقالهم من وظيفة إلى أخرى، وهذا عن طريق طرح مجموعة من السياسات والبرامج الجديدة، و الاضطلاع بتنفيذها، وإن نجاح هذه السياسات يبقى يعتمد على أدوار هذه الفئة و المعلومات التي تقدمها سواء من خبرتها أو من دراستها الميدانية، من خلال مشاركة فئات أخرى تعمل على تحقيق الأهداف المتعلقة بالأفراد و المجتمع على حد سواء.

– **البيروقراطيون** في الإدارة، حيث باعتبار هؤلاء موظفون دائمون في مناصبهم و تخصصاتهم على عكس الوزراء، و من هذا الموقع يعتبرون نخبة لها ثقافة بيروقراطية مختلفة عن الطبقات الأخرى، وإن دور هذه الفئة يتغير حسب طبيعة النظام السياسي القائم، فالنظم الإدارية تختلف في العالم حسب درجة التعقيد والحجم والهرمية ودرجة الاستقلالية، وعلى هذا الاختلاف فهي تعمل وفقا لقواعد محددة تحديدا دقيقا ومسبقا، تكون موضوعية قدر الإمكان، سواء تعلق الأمر بالعلاقات المطلوبة الداخلية أو بالعلاقات مع الموظفين أو الصلات مع المتعاملين.[1]

وباعتبار المواقع و المناصب التي يحتلها هؤلاء الأفراد في الدولة ذات أهمية كبيرة، فإن هذا جعل من الإدارة بالنسبة لهم إحدى أهم المصادر للمعلومات، وهذا بسبب إطلاعهم على السجلات و البيانات، و العلم بأهم القضايا العامة و إدراكهم لمجريات وخلفيات الأحداث، وهذا المصدر حاليا يعد من أهم المصادر المؤثرة في المعطيات الحاضرة أو المتوفرة في مختلف مراحل رسم السياسات، لكن هذا المحيط غير متجانس نظرا للتنافس بين المصالح وتضاربها، وهذا ما قد يؤثر سلبا على السياسات العامة، من منطلق أن هذه الأطراف المختلفة قد تحجز معلومات أو قد تضخها بجرعات معينة في النظام السياسي بما يعمل على خدمة مصالحها.[2]

---

[1]- موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة : سليم حداد، ط.1. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1991)، ص.189.
[2]- جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص.61.

وبسبب نقص الخبرة و المعلومات عند المشرعين والمسئولين السياسيين، فإنه تفوض للمؤسسات الإدارية البيروقراطية مهام و صلاحيات واسعة تمكنها من رسم سياسات واتخاذ قرارات مهمة، لها مفعول السياسيات من المدى و الأهمية، لهذا تعتبر الهيئات البيروقراطية و ما تضمه من موظفين دائمين في الخدمة المدنية وفي الحكومة، مصدرا مهما للمقترحات و المشروعات الأولية للعديد من السياسات التي تقوم عليها النظم السياسية على اختلاف أصنافها، بل وتحرص أيضا على كسب التأييد عبر القنوات الرسمية لإضفاء الشرعية على أعمالها، انطلاقا من موقعها و خبرتها و معرفتها للقواعد القانونية.[1]

لقد أصبحت المعلومات تأتي من كل فج عميق وتتطلب عملية تخزينها وفرزها وتحليل محتواها أكبر دقة، وتفرض وجود فئات أخرى أعلى من البيروقراطيين الذين أنهكتهم الملفات و التقارير و السجلات، بالرغم من كل هذا ستظل هذه الفئة من الموظفين في مختلف الدوائر الحكومية أحد أهم مصادر المعلومات الخاصة بالقضايا العامة، والأحداث السياسية خاصة في الأنظمة الديمقراطية، ومن الواضح أيضا أن لهذه الدوائر وسائلها للسيطرة على حجم المعلومات، التي ترغب في نشرها وطريقة تفسيرها لها، كما أن القرارات التي يتخذها أفراد النخبة السياسية بمختلف مراكزهم تعتمد على حد بعيد على المعلومات التي تحصل عليها هؤلاء من الوكالات الإدارية.

إن السياسة العامة عبارة عن لوائح تشرعها الهيئة التنفيذية و التشريعية، لكن تطبيقها يعتمد على هذه النخب الحكومية وعلى تجاوبها مع هذه السياسات، وإلا فإنها ستضيع في متاهات سوء فهم الدوائر الحكومية المعارضة، و عليه فالبيروقراطيين فئة خاصة تحتل موقعا متميزا في الأجهزة الحكومية، يكفل لها إدارة كم ضخم من المعلومات و البيانات التي تخص أهم القضايا و المشكلات العامة، وتوجيه هذه المعلومات لخدمة مصالحها، وإلا احتكارها تحاشيا لأي تهديد لمراكز من طرف السياسيين.[2]

---

[1]- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص.217.

[2]- محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص.368.

-الفئة الأخرى التي تلعب دورا في صنع السياسة العامة هي **التكنوقراطيين**(*)، حيث يعتبر هؤلاء كمصدر هام للمعلومات، سيما تلك المتعلقة بالأمور التنفيذية و الفنية المتخصصة، و إن الحكومات المعاصرة لا يمكن أن تقوم برسم أي سياسة عامة دون الاعتماد على هذه النخبة، إلى درجة أصبح الاعتقاد لدى معظم علماء السياسة إلى تلاشي دور البيروقراطيين، وسيطرة الفئة التكنوقراطية على أدبيات السياسة العامة، خاصة في الدولة الحديثة التي تعقدت فيها القضايا و المسائل العامة، إلى الحد الذي يصعب فيه تحديد أسباب هذه المعضلات وكشف محدداتها، فتلجأ الحكومات بذلك إلى طلب مساعدة هؤلاء، من أجل تحضير السياسات وبناءها وإعطائها الخيارات والتفضيلات والتنبؤات المستقبلية، سواء تعلق الأمر بالأمور النظرية التي يقدمها التكنوقراطيون، أو تلك الفئات التي تتعامل مع أحدث التكنولوجيات.

إن التكنوقراطيين يملكون جزءا كبيرا من المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وإعطاء الخيارات الضرورية، رغم وقوعهم تحت رحمة القادة السياسيين وثقافتهم السياسية و الإيديولوجية، لكنها ذات تأثير بالغ خاصة في المسائل السياسية المعقدة، فهي تقضي بتفحص المسائل داخل مجموعات صغيرة تجمع كل الذين يعرفون العناصر المختلفة المطروحة، و بهذا فهم يملكون انطلاقا من معارفهم الخاصة و قدراتهم العلمية كنخبة مؤهلة علميا، و بهذا فهم يعرفون بالادهوقراطيين. [1]

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن لهذه الفئة دورا مهما في رسم و وصنع السياسات العامة، وهذا راجع إلى ما تقدمه من معلومات حول المسائل المعقدة في الحكومات انطلاقا من خبرتها، و تهدف إلى خلق علاقات متوازنة بين

(*) التكنوقراطيون: هم التقنيين العاملين في خدمة الإدارة، و يعملون على إبراز الهيئات العامة، و يعرفون أيضا بالبنية التقنية، و هناك من أشار إلى أنهم الفئة التي لا يحبها المواطنون .

[1]- ألفين توفلر، صدمة المستقبل "المتغيرات في عالم الغد"، ترجمة: محمد ناصف علي، (القاهرة: دار النهضة المصرية للطبع و النشر، 1974)، ص.284.

مختلف السياسات،[1] وإن العلاقة بين السلطة والمعرفة ليست علاقة خارجية بمقتضاها توظف السلطة المعرفة و تستعملها، بل تؤكد أن تقنيات المعرفة و استراتيجيات السلطة تعمل كمركب، واختلافها هو الذي يتيح نشاطها.[2]

إن التكنوقراطيين يعتبرون كمصدر هام متخصص للمعلومات، لهم وزنهم في صنع السياسات و توجيهها، فلا يمكن تصور نجاح السياسات بدونهم، وهذا يؤكد دور العلم و المعرفة اللذان يقدمانهما لصناع السياسة العامة، ولهذا ظهرت مصطلحات مثل الحكومة التكنوقراطية أو الأنظمة التكنوقراطية ذات الاتجاه المؤسسي.

– المصدر الثالث الذي يمد السياسة العامة بالمعلومات والشروحات الوافية ويؤثر فيها، يتمثل في **الهيئات الاستشارية** و **مراكز البحوث و الدراسات**، حيث تشكل البحوث و الدراسات أحد المرتكزات البنيوية خاصة في الدول المتقدمة، التي تقدس مكانة العلم و البحث، و هكذا فإن تحليل السياسات العامة يتم بطريقة شخصية، عن طريق باحثين يعملون في إطار جامعتهم، أو في إطار دراسات و استشارات لدى المعاهد المتخصصة.

ويتعامل الباحثون مع السياسات العامة من خلال تقييم قطاع معين، باعتبار أن الدراسات أصبحت تذهب أبعد من الوصف، باستخدام الأساليب والمناهج العلمية والكمية والكيفية والأدوات التحليلية والتجريبية، وبالتالي فقد أصبحت تلك المؤسسات بغض النظر عن هيكلتها، جزءا دائما من المشهد السياسي ولا يمكن فصلها عن العملية السياسية في العديد من البلدان، حيث تقوم هذه المؤسسات بالقيام بالأبحاث والتحليلات حول المشاكل السياسية، و تقييم البرامج الحكومية، وتأمين مخزون لتزويد الحكومة بالموظفين الأساسيين عند تغيير الحكم.[3]

و بالتالي فقد أصبحت هيئات البحث العلمي و الأكاديمي و مراكز البحوث و الدراسات تقدم بدائل إلى المسؤولين، الذين يأخذون ما يرونه مناسب منها، وكذلك تتبنى هذه الهيئات تصورات وتوجهات اقتصادية واجتماعية وتعليمية

---

[1]- فيريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن ، ترجمة: محمد قاسم القريوني، ط.2. (عمان : المطبعة الاقتصادية، 1983)، ص.213.
[2]- ميشال فوكو، السلطة و المعرفة ، ترجمة: عبد العزيز العيادي، ط.1. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1994)، ص.40.
[3]- جيمس ماكغان، دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية الأمريكية، تم تصفح الموقع يوم: 13جوان 2009.
<http:/www.EJOURNAL.ARABIC.HTM

تخدم المجتمع، وتحليل المشكلات المجتمعية ومحاولة صياغة حل لها، كدراسات حول الفقر والبطالة ومستوى الدخل و المستوى المعيشي.

ولا بد من التفرقة بين المحلل الممارس للسياسة وبين المحلل الأكاديمي، حيث أن الأول يدرك ويطلع على أدبيات التحليل أو صياغة المشكلات، أما الثاني لا يدرك هذه الأمور، ولا تتاح له الفرصة لكي يعكس ذلك على أرض الواقع، ويحاول توضيح معظم الأمور عن طريق المنابر و المحاضرات الأكاديمية والمؤتمرات والندوات، والدراسات و البحوث، بالإضافة إلى أن مراكز البحوث والدراسات، تلعب الهيئات الاستشارية دورا مهما في عملية تقديم المعلومات لصناع السياسة، حيث أصبحت هذه الوظيفية أحد أبرز سمات الأنظمة المعاصرة لما تقوم به من دراسات فنية، وتقديم اقتراحات إلى الجهات التنفيذية التي بيدها سلطة اتخاذ القرار.[1]

وهناك من يقول اليوم بأن مصدر القرارات السليمة في عملية صنع السياسات أساسه الاستشارات، التي يتسم فيها أصحابها بالمهارة والخبرة والكفاءة العلمية والعملية وبمصداقية البيانات، وموضوعية الحياد، فالاستشارة إذن خدمة تقدم من طرف شخص أو عدة أشخاص، إما عن طريق المستشير أو عن طريق الطلب، كما هو الأمر بالنسبة للهيئات ذات الطابع الحكومي.

إن دور الهيئات الاستشارية اليوم أصبح جد صعب سواء في المرحلة الحالية أو مستقبلا، وذلك مهما كان تخصصها ومهما كان نوع الاستشارات التي تقدمها، وهذا نتيجة لثورة المعلومات ووسائل الاتصال التي أربكت المستشارين و محللي السياسات، إما لسرعة تدفقها أو تعدد مصادرها أو تباين مضمونها.

وهناك مصادر أخرى للمعلومات تساهم في رسم السياسات العامة، لكنها مصادر غير رسمية، نذكر من بينها **المجتمع المدني** الذي يتبلور دوره في ظل مجتمع ديمقراطي يتوفر على حد أدنى من الثقافة الديمقراطية، ويتكون من

[1]- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري (الجزائر: دار ريحانة)، ص. 102.

مجموعة من الفئات والهيئات التي تساهم بصورة غير مباشرة في تقديم معلومات إلى صناع السياسات العامة، وتنظيم وتفعيل المشاركة التي تقرر مصير الفئات، ومواجهة السياسات التي تؤثر في مصير أفراده، وما يقوم به من نشر ثقافة تساعد على خلق المبادرة الذاتية، والتأكيد على إرادة المواطنين والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمع على ألا تبقى حكر للنخب الحاكمة.[1]

وتساهم تشكيلات المجتمع المدني في تقديم معلومات تساهم في صنع السياسات على النحو التالي:

– تعد الأحزاب السياسية من أهم الأطراف التي تقوم بعملية الاتصال السياسي المنظم في المجتمع، إذ يعتبرها علماء السياسة الركيزة القوية والمنظمة للربط بين القمة والقاعدة، فهي بذلك تجمع المعلومات وتنقلها إلى السلطة، وتنقل إليهم مطالب الشعب الذين يترقبون أصوات أفراده، ومن خلال هذا الدور التواصلي تبدو الأحزاب كمحطة اتصال لازمة بين المواطنين و السلطة.[2]

–تعمل الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، إلى نقل مطالب وخيارات تركيبية إلى صناع القرار، لتمكينهم من تشكيل نظرة شاملة حول البيئة الاجتماعية، وتدفعهم إلى ترتيب أولويات و متطلبات السياسات العامة المراد اتخاذها، و هكذا يضاعف النظام السياسي من فعالياته و قدراته الإستخراجية و التوزيعية، للاستجابة لجميع المتغيرات.

ويمكن اعتبار الأحزاب السياسية بمثابة لجام للسلطة، حيث أنها تعمل على كشف النقاب عن السياسات وعمقها، وترفع اللبس عن القضايا، وتفضح التجاوزات، وهي بذلك تشكل ردود أفعال معينة تكون بمثابة معلومات وبيانات أخرى، التي تمثل أهم مصادر المعلومات حول البيئة الداخلية و الخارجية، وتقوم الأحزاب بتعبئة المطالب والتعبير عن المصالح، ليصبح صانع القرار في السياسة العامة على وعي تام بها.[3] وبهذا تعد الأحزاب أحد قنوات المشاركة

[1]- الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية و الممارسة، ط.1.(دمشق: دار الفكر، 2003)، ص.25.

[2]- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميادينه و قضاياه(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص.97.

[3]- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط.1.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص.184.

السياسية، فمن خلالها تصل أصوات الجماهير إلى آذان السلطة، فهي التي تقوم بتكوين الرأي و تمكنه من إبداء وجهة نظرها بطرق مشروعة و منظمة.[1]

كنتيجة نهائية للدور الذي تلعبه الأحزاب في تقديم المعلومات بطرق غير مباشرة، تشكل لصناع السياسة العامة أحد أبرز بنوك الخبرة و المعرفة و المعلومات، وذلك لما تقوم به قياداتها من تحليل و دراسة القضايا العامة، وتقديم آراء وانتقادات وحلول بدائل حولها، وتعتبر أيضا كمرآة عاكسة للسياسات الحكومية، حيث ترى حال السياسات التي تنتهجها في الواقع، وتتجلى آراء الأحزاب في المواقف السياسية المصيرية، خاصة تلك المتعلقة بالدولة و الوحدة الوطنية ومصلحة البلاد.

- أما فيما يخص **وسائل الإعلام** فقد أصبحت تحتل موقعا هاما، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن وسائل الإعلام قوة مستقلة في المجتمع، وتلعب دورا هاما على المستوى السياسي فهي تتدخل في تشكيل مفاهيم الرأي العام وتصوراتهم، وتقوم بتزويد وعي الشعب بالخبرات السياسية التي من خلالها يتشكل الرأي العام.[2]

وتكمن مهمة وسائل الإعلام في أن تنقل للمجتمع السياسي الآراء السياسية لشتى فئات الجمهور، وكذلك اهتماماتهم ومصالحهم، وهذا الأمر يساهم في الخدمة العامة، وبالتالي وجب عليها تخصيص الوقت والمساحة اللازمين للبرامج السياسية العامة، وهو ضروري للاستمرار السياسي، وتساهم وسائل الإعلام في رسم السياسات عن طريق نقل اهتمامات ومطالب الأفراد إلى أعلى مستوى في هرم الدولة، فالسياسات تهدف إلى حل و تخفيف المشاكل

---

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر(القاهرة : دار الفكر العربي، 1982)، ص. 68.

[2]-عزيزة عبده، الإعلام السياسي و الرأي العام، ط.1.(القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004)، ص. 5.

العامة، ووسائل الإعلام يمكن أن يكون لها تأثير قوي بدءا من تحديد المشكلة، وإثارة الجمهور حولها ونفس الشيء بالنسبة لصانعي السياسة.[1]

انطلاقا مما سبق نلاحظ كيف تساهم وسائل الإعلام في نشوء المشكلة، من خلال تصويرها بأسلوب سياسي مناسب، ويمتد دورها حتى إلى وضع البرامج كأقصى تأثير يمكن أن تصل إليه، فالبرامج الحكومية تشمل السياسات المقترحة حول القضايا التي يرى صناع السياسة أنها تستدعي الاهتمام، وتلقي لها سبيلا إلى أجندة الحكومة، وهذا ما يتطلب قدرا من الثقافة الديمقراطية التي تهتم وسائل الإعلام بنشرها.

- الفئة الأخرى التي تعتبر مصدر غير رسمي للمعلومات، وتساهم في صنع السياسة العامة هي **جماعات الضغط و المصالح**، حيث تعكس هذه الأخيرة في الأنظمة الديمقراطية قواعد المساومة والتوفيق والتفاوض، وهي آليات هامة و معتمدة في العملية السياسية، وهي (جماعات المصالح) عبارة عن جماعات تتلاحم فيما بينها وتحكمها المصلحة حول قضايا معينة، سواء كان ذلك على أساس قبلي أو عرقي أو قدسي، وتعد كوسيلة للتواصل مع صناع السياسة العامة وإيصال آمالهم إلى المسؤولين الحكوميين،[2] أما بالنسبة للحكومات فتشكل أحد أهم قنوات المعلومات أو الاتصال السياسي التي تطلعهم على القضايا الجديدة، ويعملون على تزويد السياسيين والقادة بالمعلومات الفنية والمهنية و يقدمون وجهة نظرهم قبولا أو رفضا لبعض القضايا المحددة، بالإضافة إلى أنها تملك الوسائل الكافية والمصادر الضرورية، للضغط على الجهات الرسمية لأجل تحويل تلك الطلبات إلى سياسات عامة.

و مهما يكن فإن هذه الجماعات الضاغطة و المصلحية تسعى لبلورة المطالب الاجتماعية، و توصيلها إلى الجهات المسؤولة و طرحها كبدائل للسياسة العامة بالشكل الذي يجعلها مؤثرة على أداء صناع السياسة و على أداء المنفذين أيضا.

1- دافيد إلباليتز، وسائل الإعلام و السياسة العامة، في: دوريس جرابر وآخرون، ترجمة: زين نجاتي،ط.1.(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ص.280.

2-أحمد بدر و آخرون، المرجع السابق، ص.16.

- وفيما يتعلق بدور **الرأي العام** في رسم السياسات العامة، فباعتبار أنه عبارة عن جماعة بشرية تعكس وجهات نظر الناس وموافقتهم إزاء القضايا المحلية والدولية، وعن طريق المشاركة السياسية يمكن للمواطنين المساهمة في صنع السياسات، من خلال الانتخابات والاستفتاء، أو عن طريق الجمعيات ووسائل الإعلام، ويختلف التأثير حسب أهمية القضية المطروحة، ويكون الرأي العام أداة للضبط الاجتماعي والسياسي بعد وقوع أو تنفيذ السياسات، من طرف صناعها.

وتعتبر المعلومات الواردة من الرأي العام من الحقائق التي تلزم صناع القرار، وتفيدهم في تحديد نسبة مهمة من توجهات المجتمع وتوقعاته إزاء بعض المواضيع، مما يجعلها أحد مدخلات صناعة القرار وليس المصدر الحاسم له، و تعتبر البيانات الواردة من الرأي العام مسألة حيوية، تساهم في تحقيق قدر لا بأس به من الانسجام والتوافق الاجتماعي والسياسي، الذي يؤدي إلى الاستقرار كشرط لازم للتنمية والتطوير والحداثة.

على عكس ذلك يعتبر تجاهل آراء ووجهات نظر الرأي العام تحديا كبير، يؤدي إلى الفشل في التنبؤات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فهو تهميش لأهم طرف يساهم في نجاح السياسات، ويقلل من الغضب الشعبي تجاه الأنظمة القائمة.

3/ تأثير البحوث العلمية في نجاح السياسات:

إن من أبرز روافد المعلومات في الدولة الحديثة، الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة في المسائل التي تهتم بالقضايا العامة التي تهم المجتمع وأفراده، حيث أن التغلب على نقاط الضعف الراهنة يقتضي نشوء مجتمع مبني على المعرفة تشكله جماعات علمية، وتظهر هذه الجماعات من تشابك العلماء و تعاونهم في نشاط البحث العلمي الحيوي.[1]

---

[1]- زحلان أنطوان، " كيف يمكن التغلب على نقاط الضعف الراهنة..." المستقبل العربي، العدد 308 ، 2004 ، ص.89.

على الرغم من أن الاهتمام بالبحوث و الدراسات يعد من بين مهام الإدارة العامة، إلا أنه في الآونة الأخيرة لقيت اهتماما كبيرا من طرف صناع السياسة أنفسهم، خاصة في الدول التي تحترم البحث وتؤمن بفعاليته في رشادة السياسات العامة وفي تحقيق التنمية، ويعود هذا التركيز من طرف صناع السياسة إلى الأسباب التالية:

- إن من بين أهداف الباحث العمل على تحرير العقل من الطوباوية، والنظر إلى القضايا بأكبر مقدار من الموضوعية حتى يحقق الأهداف المنشودة.

- إن الباحث يعمل على تشخيص مشاكل محدودة وبيان المجالات الواقعية لكل هذه المشاكل، كما يعتبر أيضا كرائد بالمفهوم الذي تقتضيه مهمة التحقيق و الإبداع التفتيش عن المعلومات الكافية.

- العمل على كشف النقاب عن المعلومات بطرق تحقيقيه مدروسة وجعلها ذات فائدة مستقبلية، كما يقوم الباحث بدراسة القضايا بحياد وموضوعية بعيدا عن الحساسيات السياسية.

انطلاقا مما سبق تتحدد مكانة البحث في تحسيس الإدارة لترقى بمستوى مسؤولياتها، في عملية التغيير والتحديث الاجتماعي والاقتصادي وخلق الوسط السياسي الآمن، فالبحث له أدوار متعددة ومتميزة طبقا لمجال السياسة العامة و الجهاز الحكومي، والشيء الذي يهمنا هنا هو مكانة البحث في السياسة العامة، فهذه الأخيرة تعد بمثابة إجراء ينطوي على إظهار نوايا إستراتيجية معينة لتحقيق قيمة سياسة معينة، وتعتبر الإطار العملي الذي تسير ضمن حدوده جميع المؤسسات القائمة، وتهدف هذه النوايا عادة إلى تنشيط القوى الفاعلة لزيادة إنتاجية المجتمع، لتحقيق الرسالة التي يعتقد واضعو القيمة السياسية بأنها الرسالة التي جاء من أجلها المجتمع نفسه.[1]

و بناء على أهمية المشكلة العامة يتم التشديد على الدور الذي يقوم البحث الدراسة في مساعدة واضعي السياسة، في تضييق حالة عدم التأكد من ردود الفعل لنواياهم، و إزالة المشاكل التي تعترض طريق تنفيذها و ذلك عن طريق

[1]- عبد اللطيف القصير ، الإدارة العامة المنظور السياسي (بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1980)، ص.88.

تحليل مقوماتها بصورة موضوعية، واقتراح السبل العلمية لحلها أو تجميدها أو تأجيلها إلى وقت ملائم، إلا أنه لا يمكن أن تحل مجهودات الدارسين والباحثين محل صناع السياسة العامة، ولكن يساعد البحث على زيادة معارف صناع القرار وتوضيح رؤيتهم وإزالة الافتراضات العالقة في أذهانهم، فالبحث سيقدم لهم خبرة الماضي وتحليل الواقع ليمكنهم من استشراف المستقبل وخلقه، وعليه يمكن أن يقدم البحث فوائد ومآرب عدة منها زيادة المعرفة لتقليل نسبة الجهل بمقومات المحيط والبيئة، وكذلك إقناع الأطراف المختلفة بأهمية السياسة العامة في مجال التنمية الشاملة، بالإضافة إلى تفادي الحوادث الجانبية التي قد تؤثر سلبا على مختلف السياسات.

على عكس الدول النامية التي تعاني ضعفا كبيرا، وانعدام الوعي بأهمية البحوث والدراسات في التطوير والرقي بالسياسات العامة، وعدم تهيئتها للظروف الملائمة لانطلاقتها، نجد الدول المتقدمة تهتم بهذا المجال وتقوم بدراسات تحدد فيها العلاقة المتقاطعة بين السياسة والإدارة مثل: (الوظيفة العامة والمركز الاجتماعي ، الولاء و الكفاية الإدارية، الاتجاهات الاستهلاكية وتأثيرها في التنمية، تخطيط المدن، المحيط الاجتماعي وتأثيره في صنع القرار، الفساد و الانحراف الإداري، اللامركزية والتفتح الإداري، أبعاد التنمية ومجالاتها... الخ).

إن عملية تصنيف مواضيع البحث لا تقتصر على إيجاد المراتب والأصناف للمشاكل العامة فقط، بل أنها ذات أهمية عملية تبرز في كيفية إدارتها وتمويلها وتكوين الوحدات المسؤولة عن بحثها، وتفرض هذه العملية معرفة كيفية تحسس المشكلة وفقا لقدرتها وأهميتها ومقوماتها، وأن يكرس البحث تطلع واسع وأفق عريض لكي يتفهم خلفيتها، ومن ثم يصنفها وفقا للأهداف التي جاء من أجلها.

وفيما يلي سنقدم تصنيفا من بين بعض التصنيفات للبحوث وهو كالآتي:

-بحوث وصفية تهدف إلى إعطاء الأسس التي يمكن الانطلاق منها للتكهن بحوادث المستقبل، كبحوث تتعلق بالسلطة وما هي مساحتها التي يمكن قبولها من المواطنين، أو ماهية نفوذ السلطة أو حدود القانون وتفويض السلطة، وهذه البحوث كلها يمكن اعتبارها من النوع الذي يزيد من توسيع آفاق المعرفة بالتنمية الإدارية.

-بحوث تتعلق بالوسائل التي تساعد من تقليل نوع التوتر لحل تضارب في اختصاص، أو منع وقوع ذلك التضارب داخل الجهاز الحكومي، مثل بحوث الصفات المقومة لواضعي القرار والقيادات والجماعات، وفعالية اللجان والمجالس كوسائل تنسيقية.

-بحوث تتعلق بدراسة ظاهرة ضعف الجهاز الحكومي في وجه من وجوهه، مثل التضخم كسبب من أسباب ضعف الإنتاج، و قلة الرواتب كسبب من بين أسباب الرشوة...الخ.

إن الهدف من وراء التطرق لهذه التصنيفات للبحوث، هو لتبيان بعض المشاكل العامة التي تواجهها الحكومات اقتصاديا اجتماعيا و سياسيا، والأخطر ثقافيا وحضاريا، حيث يعتبر البحث من أهم الأسس التي يعتمد عليها صناع السياسة لجمع معلومات قيمة وصادقة حول أي قضية محل اهتمامهم، انطلاقا من خلفية أساسية كون الباحث و المفكر والدارس خارج دائرة السياسة والنفوذ ، أي ما من شأنه أن يقدم تحاليل موضوعية وأكثر ارتباطا بالواقع العلمي، خاصة إذا تعلق الأمر بالجهاز الحكومي.

لقد زاد الاهتمام في مطلع القرن الحالي بحقل السياسات العامة من طرف المفكرين والعلماء، وهيئات البحوث و الدراسات، مثل الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التنمية البشرية وكذا سياسات الإدارة العامة و التخطيط، لكن في المقابل لا يزال الاهتمام ضئيلا في دول العالم الثالث بالمقارنة مع طبيعة المشاكل التي تواجهها، فمثلا من حيث قيمة الأموال المخصصة للبحوث و التطوير في الوطن العربي هي (0,2%) من إجمالي الإنتاج القومي، ولو أن

الحكومات العربية والجزائر على وجه التحديد قد تبنت نظرة مغايرة، لكان لا بد من أن ينمو إجمالي الإنتاج القومي بمعدل أعلى من المعدل الراهن، وبطبيعة الحال لا بد أن يؤدي هذا التوسع إلى زيادة تمويل البحوث والتطوير، وهنا لا بد أن نشير إلى نقطة هامة، وهي أن الدول المتقدمة تخصص نفقات جد معتبرة في مجال البحوث والدراسات و التطوير والتحديث، ويسهم القطاع الخاص في تمويل هذه البحوث والدراسات بنسبة معينة، وفي هذا الصدد لا بد أن تنتهج الحكومات العربية مسارين متوازيين في وقت واحد، هما إقامة سلسلة مستقلة للاستفادة من الباحثين، وكذلك إقامة مؤسسات مدعومة للبحوث السياسية في المجالات ذات الأهمية الإستراتيجية.[1]

إن العديد من الميادين الحيوية والإستراتيجية تحتاج إلى بحوث منسقة واسعة لتحديد الثغرات في السياسات و الممارسات، ومن الضروري توفير معلومات إحصائية عصرية يعتمد عليها، ومن هذه المنطلقات تبنى وتصاغ السياسات والممارسات على المعلومات والمعطيات الإحصائية، المقدمة من البحوث ودراسات توجه للسياسات التي تسعى لخدمة المجتمع وأفراده.

النقطة الأساسية الأخرى تتمثل في ضرورة إحاطة العلماء والباحثين بالمستجدات السياسية، التي أخذت تتدفق بكثرة، خاصة إذا ارتبط الأمر بالمجال السياسي العالمي الذي يتغير بأسرع من قدرة علماء السياسية وأدواتهم البحثية، على دراسته ومتابعته واستخلاص اتجاهاته، وتأثير العولمة مثلا على كل الجوانب التي تشمل السلوك والوعي والقرار السياسي الداخلي والخارجي، وهذا الارتباط الحتمي بالمشكلات الداخلية الوطنية والدولية والتدفق الحر للمعلومات و البيانات والأفكار عبر وسائط معينة، سمح للسياسة أن تتدفق بالقدر نفسه، فالقرارات والتشريعات والسياسات و القناعات والأزمات، ليست مرتبطة ببعضها فحسب بل إنها تتدفق بحرية تامة بين المجتمعات والقرارات و بأقل قدر و سرعة.[2]

---

[1]- زحلان أنطوان، المرجع السابق، ص .94.

[2]- عبد العالي عبد الخالق، عولمة السياسة و العولمة السياسية،المستقبل العربي، العدد 278 ، 2004، ص. 30.

إن من بين المؤشرات التي يقاس بها التطور والتنمية في المجتمعات المعاصرة وعلى كل المستويات، نجد المعلومات العلمية، التي تعتبر من بين أهم الثروات التي تحتل الصدارة، ذلك لأن الرصيد المعرفي المتاح لكل فئة أو مجتمع هو الذي يحدد صلاحية التخطيط وصواب اتخاذ القرار، كما أنه من الاستحالة بمكان أن تستغني الدول والحكومات عن الباحثين، والهيئات البحثية والمعاهد المتخصصة لوضع أي سياسة عامة واضحة ودقيقة، بإمكانها أن تؤدي دورا في تجاوز الصعاب الناجمة عن التخطيط وفهم وحصر أبعاد المشكلات.[1]

إن معظم الدراسات والأبحاث العلمية التي يتقدم بها الدارس تعد من أهم مصادر المعلومات الأولية غير المنشورة، و تمتاز بدقتها وموضوعيتها وحداثة معلوماتها لكونها تمثل إسهاما علميا، وإضافة حقيقية لرصيد المعرفة لإتباع أساليب البحث العلمي عند إعدادها والتعمق في المعالجة والتحليل، والتوصل إلى نتائج جديدة غير مسبوقة، وأهم ما تقدمه إلى صناع القرار والسياسة هو معرفة الخلفيات الجوهرية للمشكلات والحلول المقترحة بشأنها، بالإضافة إلى الرسائل و الكشافات من كتب ودوريات، هناك أيضا تقارير البحوث التي تعد من الأوعية العلمية التي تسجل نتائج مشاريع البحوث، وتحظى باهتمام أكبر في معظم مجالات العلم و التكنولوجيا ، وهناك العديد من تقارير البحوث الخاصة بمؤسسات البحث الحكومية وتقارير البحوث التعاقدية، التي تهتم برسم وصنع السياسات التي تهم المجتمع.

وتقسم التقارير إلى ثلاثة أقسام، فهناك تقارير غير سرية يمكن تداولها بلا قيد، ولا تخضع لأي خطر، وتقارير رفع الخطر عنها بعد وقت من صدورها، وكذلك تقارير سرية يحضر تداولها إلا في أضيق الحدود، وتمتاز هذه الأنواع المختلفة للتقارير بسرعة بث المعلومات بشكل مفصل، اهتمامها بالموضوعات المتصلة بالأمن القومي، كما أن لها أهميتها في نشر المعلومات الأولية في العلوم الاجتماعية ... الخ. إن تدفق المعلومات والأفكار الجديدة بسرعة هائلة دفعت بالباحثين والمفكرين إلى مجارات روح التغيير والاستجابة إلى التطلعات الحديثة في المجال السياسي والإداري.

---

[1]- الأخضر إدروج، ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية، ط.1.(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1999)، ص.16.

كخلاصة للتحليلات السابقة تشكل المعلومات التي تستخلص من البحوث، والدراسات والسجلات والوثائق والتقارير البحثية، أحد أجود وأدق المعلومات المعتمدة في فهم المشكلات العامة والمجتمعية منها خاصة، وتعد أقرب إلى الصدق والموضوعية وأكثر ارتباطا بالواقع، فلا بد من تفعيل وتنمية دور البحوث والدراسات، خاصة تلك المتعلقة بأمور السياسة والحكم والسلطة، كأحد المداخل الأساسية في عمليات رسم السياسات والتخطيط. وقد أشار أحد المفكرين إلى أن التحديث العلمي هو طليعة التحديات اليوم، وأن العلم أحد العناصر الأساسية وذلك يتطلب خلق البحث العلمي، وتنشيطه ونشر الثقافة العلمية بهدف توطين العالم.[1]

المبحث الثالث: الحاجة إلى إستراتيجية وطنية للمعلومات، في رسم السياسة العامة.

إن وجود خطة وطنية للمعلومات يساهم في صنع السياسات العامة على أسس علمية دقيقة، تساعد على نجاح السياسات، وتحقق أهدافها بصورة كاملة دون حدوث تأثيرات سلبية جانبية، ومن هذا المنطلق تبرز أهميتها ووظيفتها التي وضعت من أجلها، حيث أنها عبارة عن برامج محددة تهتم بمجالات معينة، وتعمل على تطويرها بما يتوافق مع التدفق الهائل للمعلومات، ومسايرة التطورات.

إن الانتساب لعالم اليوم يفرض على كل دولة ترغب في ذلك أن تهتم ببناها التحتية للمعلومات، بالتخطيط لها وفق سياسات تناسب الواقع الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي والمحلي ومسايرة تطورات العالم الخارجي، وأولى هذه البنى مؤسسات المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار الاهتمام بجانب التمويل، لتوفير الوسائل التي تساعد على إنتاج معلومات علمية دقيقة، يكون لها تأثير إيجابي في تنمية المجتمع ومساعدته على تخطي الصعوبات، وتحقيق التنمية في جميع القطاعات.

---

[1]- راشد رشدي و وفاء شعراني،" بناء مجتمع عربي يتم بالاستناد إلى دروس التراث العلمي"، المستقبل العربي، العدد 280 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.78.

1/ أهمية توفر إستراتيجية وطنية للمعلومات:

إن تحقيق التقدم في أي بلد يكون بتوفير السلام والأمن الدائمين، حيث ترسم في ظلهما المسارات الشاملة لعمل كل القطاعات، وإن تحدثنا عن الأمن فإنه لا يتوقف عند انعدام الحروب الكلاسيكية، بل هناك حروب أكثر خطورة، وتتمثل في استتراف العقول و تهديم البنى التحتية وفرض ثقافات ومعارف وأفكار الدول على دول أخرى، و كل ذلك يتم في ظل التكنولوجيا والاتصالات عن بعد، التي هي في تقدم مستمر حيث تسوق وتعرض عبرها كل ما يخطر على البال، كما أن الانغلاق على الذات لا يعطي لنا فرصة الاستفادة من الآخرين، وإنما لا بد من الانفتاح شرط أن تكون لنا بنية معرفية قوية تستطيع أن تفرض نفسها، وتقف دون أن تهتز في مجتمع عالمي يعرف بمجتمع المعلومات، ولن يكون لأي شعب من الشعوب أي دور حتى ولو كان هامشيا، إلا بالحصول على المعلومات و تصنيعها والتحكم بها، ولا بد من ربط الإستراتيجية الوطنية بالإستراتيجية القومية للمعلومات.[1]

إن وضع خطة وطنية للمعلومات، يعتبر من الضروري في نظر أي دولة، فمن خلالها تتشكل رؤية متكاملة لتعميق الوعي بأهمية المعلومات، ودورها في البناء والتقدم العلمي والحضاري، وإعطاء اهتمام أكبر لتطوير واقع البنى الوطنية للمعلومات، وإرساء دعائم النظام الوطني للمعلومات، الذي يسهم في بناء مرتكزات مختلف الهيئات والمؤسسات المعلوماتية، ضمن إطار الجهة المركزية المنسقة القادرة على إدارة العمليات والنشاطات في هذا الميدان.[2]

إن الهدف من الخطة الوطنية للمعلومات يتمحور حول التفكير بالأهداف المرسومة منذ بداية التخطيط، والعمل على تحقيقها على المدى البعيد، حيث تكون القضايا المستعجلة في حلها أساسا للوصول إلى الغايات البعيدة، وهو ما يحدد الفترة الزمنية لتنفيذها كلية، فالمتطلبات الملحة و الواضحة تستوجب التحقيق بسرعة كبيرة، وتتطلب عملا

---

[1]- صادق طاهر الحميري، الإستراتيجية الوطنية للمعلومات، تم تصفح الموقع يوم:21جوان 2009.
http://www.nic.gov.ye/site-containts/Activites/Magazines/Information.

[2]- نفس المرجع السابق.

فوريا لتحقيقها، وتتلخص في هيكلة قطاع المعلومات، وإعداد الكوادر المعلوماتية، وتطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات، وتنمية المعلوماتية، فعلى سبيل المثال هناك حاجة إلى:

– إعداد الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالمعلوماتية، تدخل ضمن سياسة وطنية للمعلومات داخل السياسة العامة.

– نشر الوعي بالمعلومات وأهميتها في الحياة اليومية، وهنا لا بد من إدراك السلطات العليا لأهمية المعلومات ووضعها ضمن أولوياتها، حتى تساهم في إلزامية تطبيق أي مشروع يهتم بالمعلومات مستقبلا.

– نشر الثقافة المعلوماتية في التعليم العام في مستوياته المختلفة في وقت مبكر، وتمثل الثقافة المعلوماتية حجر الزاوية في تطوير مهارات التعلم الذاتي والتعليم المستمر، وهي مطلب أساسي لتمكين أجيال المستقبل من المهارات التي تجعلهم مستخدمين متمكنين لتقنية الاتصال والمعلومات، وباحثين عن المعلومات ومحللين لها.[1]

إن الإسراع في تحقيق الأهداف السابقة سيكون بمثابة متطلبات مستعجلة، يتم فيها السيطرة على المعلومات المحلية وتحديد الإمكانات الضرورية لبناء الأهداف البعيدة المدى، وتضم الأهداف البعيدة المدى قضايا أشمل وأوسع مما يجعل فترة تحقيقها تطول، وهذا ما أثبتته تجارب الدول التي أصبحت اليوم تعرف بمجتمعات المعلومات، وهو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الخطة الوطنية للمعلومات، وتركز الأهداف البعيدة المدى على النقاط التالية:

– تطوير صناعة تقنيات المعلومات لتوفير مصدر آخر ذو عوائد مادية عالية للدخل القومي، بالاعتماد على المعلومات المحلية وتنظيم نقلها.

– توسيع وتأسيس نفاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أقصى نقطة من الوطن، وترسيخ الأمن الوطني، من خلال استثمار التقنيات الحديثة، وتوفير كوادر وطنية مؤهلة فنيا لشغل الوظائف الحساسة في مجال تقنيات المعلومات.

– توفير بيئة تقنية أفضل لتقديم خدمات أفضل للقطاع الخاص.

---

[1] - مشروع الخطة الوطنية للمعلومات، (نبذة عامة) ، تم تصفح الموقع يوم: 21جوان2009 . .http://www.computer.org.sa

– توفير تقنيات التعليم عن بعد لتوفير التعليم لجميع المناطق، وتغطية النقص في بعض التخصصات العلمية.[1]

2/ مضمون الإستراتيجية الوطنية للمعلومات:

تتضمن الإستراتيجية الوطنية للمعلومات مجموعة كبيرة من القضايا، التي يجب الاهتمام بها، و العمل على تحقيقها لأنها تعتبر من بين الركائز، التي تساهم في تحقيق أهداف السياسات العامة المتخذة، من طرف صناع القرار داخل الدولة، ومن القضايا السالفة الذكر مايلي:

– العمل على محو الأمية المعلوماتية التي تعرف بأمية الحاسوب، حيث أدى التطور السريع في تقنيات المعلومات إلى إيجاد طرق حديثة، ووسائل متطورة يمكن استثمارها لتوفير مصادر معلوماتية أكثر، وبتكلفة أقل، مع تحسين الجودة النوعية لمستوى التعليم، ودراسة تلك الطرق والوسائل لتحديد آلية استثمارها في العملية التعليمية، ومتابعة الجديد منها، الذي يعتبر مطلب مهم لتنشئة الجيل الجديد، من الطلبة الذين هم عماد الأمة ومستقبلها، وسرعة تطور تلك التقنيات تتطلب اتخاذ قرارات إستراتيجية مستمرة، وتحديث متواصل لتلك التقنيات ضمن فترات زمنية دورية.

ويتضمن هذا المحور أمية الحاسوب، حيث يتم إعداد خطط لمحو تلك الأمية من خلال البرامج التعليمية النظامية، أو البرامج التدريبية في المؤسسات العامة والخاصة، والاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات في التعليم بجميع مراحله، وفي التدريب وطرق نشر الوعي المعلوماتي بهدف محو أمية الحاسب لجميع فئات المجتمع.[2]

– العمل على إعداد الكوادر الوطنية في مجال تقنية المعلومات، حيث تعتبر الكوادر البشرية في التعليم أساس التعليم الذاتي، وتوضيحا لاستغلال التقنيات الحديثة وعاملا للتقويم المستمر لها، وتعتبر أيضا محور العمل التجديدي فهي مرشد على المصادر المعرفية والتعليمية ومصححة للأخطاء ومقومة للنتائج، وموجهة إلى ما يناسب قدرة كل متعلم

1- مشروع الخطة الوطنية للمعلومات، المرجع السابق.

2- نفس المرجع السابق.

حسب ميوله وقدراته، لذلك لا بد من إعداد معلمين حسب التغيير الذي يتم فيه التعليم ومناهجه وطرائقه، وإعداد الكوادر الوطنية وتسليحها بالتقنيات الحديثة، يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول و المجتمعات.[1]

وباعتبار الطاقات البشرية أحد أهم الدعائم الرئيسية لنجاح الخطة الوطنية، فمن الضروري إعداد الدراسات و الأبحاث التي تراجع الخطط الدراسية والبرامج التدريبية القائمة في مجال تقنية المعلومات، ولإعداد وتطوير الطاقات البشرية، وتوجيهها لتحقيق التكامل المطلوب بما يخدم متطلبات المرحلة القادمة، وسوف يتم كذلك وضع استراتيجيات وخطط تكفل الاعتماد على هذه الكوادر والمحافظة عليها، ومن هنا يكون تسطير برامج التعليم و التأهيل والتدريب الحكومية للكوادر الوطنية في مجال تقنية المعلومات، ومدى تلبيتها للاحتياج الحالي والمستقبلي و طرق تحسينها كما ونوعا في القطاع الحكومي لدعم التحول إلى المجتمع المعلوماتي.[2]

– السعي لنشر التعليم واستثمار التقنيات التكنولوجية فيه، حيث أكدت العديد من البحوث والدراسات عن عجز الدول عن القضاء على الأمية وشمولية التعليم ورفع مستوى النظم التعليمية، وبالتالي لا بد من اعتبار التخطيط للمعلومات جزء لا يتجزأ من التخطيط العلمي والتعليمي والثقافي ، والاجتماعي والاقتصادي لأي بلد. واستغلال التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في التعلم، من شأنها أن تقود إلى تزويد المتعلم بأدوات قوية، قادرة أن تساعده على أن يكون معلم نفسه وإعداد الطلاب على الإقبال على التعلم.[3]

– العمل على تدعيم سياسات احترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي في داخل الوطن، ويكون ذلك بالاستفادة من تقنيات المعلومات في خدمة مكتسبات الثقافة الوطنية، وتوسيع انتشارها وتشجيع تبني المؤسسات و الأفراد لتلك التقنيات في الأنشطة اليومية التعليمية والثقافية.

---

[1]- صادق طاهر الحميري، المرجع السابق.

[2]- مشروع الخطة الوطنية للمعلومات، المرجع السابق.

[3]- الهوشي، أبو بكر، المرجع السابق، ص.109.

إن وضع سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي واللغوي، والتراث الثقافي داخل الوطن يتضمن تشجيع الحكومة على وضع سياسات ثقافية، تشجع على إنتاج المحتوى الثقافي والتعليمي وتطوير صناعات ثقافية محلية، تناسب السياق اللغوي والثقافي للمستعملين، كما يتوجب وضع و تنفيذ سياسات تحفظ وتؤكد وتحترم وتعزز تنوع التعبير الثقافي و معارف وتقاليد البلد، من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متنوعة واستخدام طرائق مختلفة، وأن تقوم السلطات الوطنية العليا بدعم تنمية المحتوى المحلي.

ويمكن لهذه الأنشطة أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، والتركيز على العمل من خلال شراكات القطاعين العام والخاص، على رعاية إنشاء محتوى محلي ووطني متنوع، وتعزيز برامج تركز على مناهج دراسية تراعي تمايز الجنسين في التعليم الرسمي، وغير الرسمي لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز إلمام المرأة بالمعارف الخاصة بإمكانيات الاتصال، واستخدام وسائط الإعلام بغية بناء القدرة لدى النساء على تفهم وتطوير محتوى تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

من الضروري تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام القائمة في المجتمعات المحلية، ودعم المشاريع التي تجمع بين استعمال وسائط الإعلام التقليدية والتكنولوجيات الجديدة، لتقوم بدورها في تسهيل استعمال اللغات المحلية، ولتوثيق وحفظ التراث المحلي بما في ذلك، المعالم الطبيعية والتنوع البيولوجي وتعزيز المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بشأن السياسات.

لقد أصبح اليوم تشجيع الحكومات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية الثقافة الوطنية أمرا ضروريا جدا، وكذا العمل على تطوير برامج التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجالات الترجمة والخدمات، التي تعمل بالصوت و

محركات البحث متعددة اللغات وأدوات الترجمة، ووضع برامج بشأن المحتوى علاوة على البرمجيات العامة و التطبيقية.[1]

وتعمل اليوم العديد من الإدارات في شبكات المعلومات لتسهيل الإدارة، الاتصال والنشاط المتعدد مع العديد من الإدارات الأخرى، ويشمل هذا المحور جميع الخدمات الحكومية المقدمة لجهات حكومية أخرى، ولجهات القطاع الخاص والمواطن المقيم داخل البلاد وخارجها، فالهدف هو تمكين الشخص من بعمل ما يريد من خدمات ، من أي مكان وأي وقت وبسهولة كبيرة.[2]

ويهدف تنفيذ استراتيجيات الحكومة الالكترونية التي تركز على التطبيقات، إلى الابتكار لتعزيز الشفافية في الإدارة العامة، والعمليات الديمقراطية ، وتحسين الكفاءة، وتعزيز العلاقة مع المواطنين باستحداث مبادرات، وخدمات وطنية للحكومة الالكترونية، على جميع المستويات تتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال، من أجل تحقيق توزيع أكفأ للموارد والأصول العامة لدعم مبادرات التعاون في ميدان الحكومة الالكترونية، من أجل تعزيز الشفافية و المساءلة والكفاءة على جميع المستويات الحكومية.[3]

كنتيجة لما سبق نخلص إلى أن الحكومة الالكترونية وسيلة لعقلنة البيروقراطية، وشفافية القدرات العامة وطرح التوافق بين المواطنين، كوسيلة لدفع السياسات الديمقراطية مرتكزة على تكنولوجيا المعلومات ووضعها على الخط مباشرة، بمعنى أنها توضع لإحداث تغيير في الثقافة السياسية والمؤسساتية وتسمح للمواطنين ببلوغ المسائل التي تهمهم.

-السعي إلى توظيف تقنيات المعلومات في القطاع الصحي، والبلوغ إلى ما يعرف بالصحة الالكترونية، حيث أن لها دورا في تقديم الخدمات الطبية للمريض، كأنظمة المعلومات الصحية، والمساهمة في تطوير الأداء الإداري والمالي،

---

[1]- القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2003، تم تصفح الموقع يوم: 23جوان 2009
http:/ /www.ITN.Int.Pub/ITU-S/MD/03/wisis/DOC/S03.

[2]- مشروع الخطة الوطنية للمعلومات، المرجع السابق.

[3]- القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2003، المرجع السابق.

كما تشمل نطاق ربط القطاعات الصحية مع بعضها البعض، بالإضافة إلى قواعد البيانات التي تسهم في التخطيط الصحي من خلال إقامة أنظمة للرعاية الصحية، أنظمة معلومات صحية لا تعاني من التأخير، ومن أجل تعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع احترام وحماية حقوق المواطنين في الخصوصية.

بالإضافة إلى تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظام الرعاية الصحية والمعلومات الصحية، وتوسيعه ليشمل المناطق النائية والفقيرة مع تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي، من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية والنهوض بصحة المرأة وصحة الرجل، مثل مسائل الصحة الجنسية و الإنجابية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وكذا التحذير من الأمراض المعدية ورصد انتشارها والسيطرة عليها، من خلال تحسين أنظمة المعلومات المشتركة ووضع معايير دولية لتبادل البيانات الصحية.

-تسعى الإستراتيجية الوطنية للمعلومات في إطار ضمان نجاح السياسات المطبقة إلى ترقية الإدارة، وتحسين مستوى الخدمات، حيث تعتبر المعلومات ضرورة حتمية في اتخاذ القرارات وممارسة أصعب الأعمال في أي مؤسسة مهما كان نوعها، وكلما توفرت المعلومات بالقدر والكيف المناسب والوقت الملائم، كلما كان دورها فعالا ومؤثرا في اتخاذ القرار وحل المشاكل، مما يجعل تحديث الإدارة العمومية مطلبا ملحا في الإستراتيجية الوطنية للمعلومات، من خلال زيادة سريان المعلومات بين العاملين بإنشاء شبكات انترنيت لكل قطاع، وشبكة داخلية لكل إدارة وهذا لغرض تحسين الخدمات الموجهة للعامة، مع تشجيع العمال على التكنولوجيات الحديثة للجمع والمعالجة والبث للمعلومة التي تهمهم، [1] وتندرج في إطار هذه النقطة مجموعة من المحاور نذكر منها :

---

[1]- مشروع الخطة الوطنية للمعلومات، المرجع السابق.

-التوظيف الالكتروني ويتم عن طريق تشجيع صياغة أفضل لممارسات العاملين، وأرباب العمل الذين يعملون عن بعد باستخدام الوسائل الالكترونية، واستناد هذه الممارسات على المستوى الوطني، إلى مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين، وبمراعاة جميع المعايير الدولية ذات الصلة، وكذلك تشجيع الطرق الجديدة لتنظيم العمل، ونشاط شركات الأعمال بهدف زيادة الإنتاجية النمو والرفاه، من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية.

بالإضافة إلى تشجيع العمل عن بعد لتمكين المواطنين من العيش في وسط مجتمعهم، ومن العمل في أي مكان و زيادة فرص عمل المرأة، وينبغي الاهتمام بوضع إستراتيجيات تعمل على خلق فرص العمل، الاحتفاظ بالقوة العاملة الماهرة، وتشجيع برامج التدخل المبكر في مجال العلوم التكنولوجيا، التي ينبغي أن تستهدف الكل لزيادة عدد الأفراد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

– العمل على توظيف تقنيات المعلومات في القطاعين الأمني والعسكري، حيث تغيرت الحروب من حروب السلاح إلى حروب عن بعد، يراقب فيها العدو المعارك من مكاتبهم ويقضون على العدو دون خسارة في الأرواح البشرية، فالتفوق اليوم يكمن فيمن يملك أكثر الوسائل المعلوماتية الخاصة ويتحكم فيها، ويملك وسائل قرصنة المعلومات الإستراتيجية للعدو، ولذلك فإن مصالح الأمن تحضر حروبها المستقبلية من خلال شاشات الحاسوب، فتدرس الوسائل وتخطط لأساليب التجسسية وسلب المعلومات من خزائنها المحصنة في الحواسيب، فتوطين وتوظيف تقنيات المعلومات لهذين القطاعين كمطلب من متطلبات الأمن الوطني، يهدف إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية والقدرة على المتابعة والإشراف والسيطرة، والتحكم والتخطيط واتخاذ القرار.

---

[1]– القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المرجع السابق.

-إن من بين المصطلحات الحديثة نجد الديمقراطية الالكترونية، الحكومة الالكترونية، حيث وضعت هذه الشعارات لتصف الاستعمال الدائم والعريض لتكنولوجيا المعلوماتية في الإدارة الداخلية ، والاتصال مع المواطنين للمشاركة الشعبية في النشاط العام.

-العمل على توظيف المعلومات في البحث العلمي، حيث أن هذا الأخير نشاط إستراتيجي للبلد ومؤسساته، و مهم من حيث أهدافه، حيث أنه لا بد أن ينطلق من واقعنا المعاش لكي يساهم في التنمية الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية،[1] وبما أن الإستراتيجية الوطنية للمعلومات تمس كل المجالات المحلية فإنها تؤثر على البحث العلمي، حيث أن واقع هذا الأخير يعكس واقع العلم والمعلومات والموارد البشرية والمالية العاملة والمخصصة له، ويتأثر البحث العلمي بالإستراتيجية المعلوماتية كالآتي :

*محاولة تطوير البيئة التجارية، حيث أن الانفصال بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع، تعكس عدم الدراية بمشاكل المجتمع ومنه السعي لحلها، ونتائج البحوث عموما في بلدنا لا تستثمر في الواقع، ويعاني البحث العلمي في المناطق العربية محدودية الاستثمار فيه، في حين أن التنسيق بين الوحدات المختلفة في مجال تزويد البحث العلمي بالموارد اللازمة للتنمية، أمر مهم لتحديد مجالات الاستثمار بواسطة القطاع العام والخاص، ويعتبر توفير الإطار القانوني للمعلومات وتكنولوجياتها عموما من الأسباب التي تعمل على تحفيز البحث العلمي، من خلال ضمان الملكية والإبداع للباحثين وسلامة المعلومات المتناقلة بينهم، عبر الشبكات في إطار التبادل العلمي، فتوفير الإطار التشريعي الذي يحمي الملكية الفكرية يعزز من نمو الاقتصاد، وتغذية عملية الاتفاق بشكل مستمر على البحث العلمي، فالتمويل يمثل شرط أساسي لإنجاح سياسات البحث العلمي.

---

[1]- مشروع الخطة الوطنية للمعلومات، المرجع السابق.

*وضع إستراتيجية وطنية للمحيط العلمي، تساهم في تطوير البيئة العلمية، ويكون ذلك من خلال توسيع دائرة المعارف، فافتقار البلد لنظام وطني للمعلومات يعمل على تجميع وتنظيم وحفظ مصادر المعلومات الوطنية، ثم بعثها سبب في تردي البيئة العلمية للبحث العلمي. وفيما يتعلق بتطوير البيئة الاجتماعية، فإن مكانة العلم والمعرفة في المجتمع تلعب دورا هاما في عملية البحث العلمي والمعرفة، وموقف أفراد المجتمع من الإبداع والابتكار والإصلاح والتغيير هي عناصر تنمية البحث العلمي، وبتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمعلومات سيحظى البحث العلمي بأهمية في المجتمع، من خلال العمل على تقريب وتعميم أهمية المعلومات والبحث عنها.[1]

*العمل على توسيع شبكة الاتصالات وحماية المعلومات، وتشمل الاتصالات كل ما له علاقة بالمجتمعات المعلوماتية، ومن أهمها الانترنيت، فيجب دراسة وتقييم البنية التحتية للانترنيت في البلاد وتحديد المتطلبات الحالية و المستقبلية، ومن ثم وضع خطة لتحقيق هذه المتطلبات وضمان الاستفادة من الانترنيت وما تقدمه من معلومات و خدمات إيجابية ومفيدة، مع ما يتناسب وخصوصية وعادات المجتمع وتقاليده والعمل على تلاقي الآثار السلبية للانترنيت، من خلال تطبيق آلية مناسبة لحجب المواقع غير اللائقة كما هو معمول في بعض الدول.

أما فيما يتعلق بحفظ وحماية المعلومات، فيتطلب هذا الأمر حفظ المعلومات وتناقلها ونشرها من تقنيات و سياسات وتنظيمات بهدف دعم وحماية جهود تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، وتوفير متطلبات الأحكام والأنظمة المتعلقة بالتعامل مع الجرائم الالكترونية وحماية الصناعات الوطنية وحماية المستهلك وتشجيع الاستثمار وفتح باب المنافسة، ودعم تطوير وتقديم الخدمات عبر شبكة الانترنيت، ويجب أن تعمل الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص على منع واكتشاف ومواجهة كل ماله إساءة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن طريق وضع خطوط توجيهية تأخذ في الاعتبار الجهود الجارية في هذه المجالات، والنظر في تطبيق تشريعات تسمح بالتحقيق الفعال في

---

[1]- مشروع الخطة الوطنية للمعلومات، المرجع السابق.

حالات إساءة الاستعمال، وتشجيع الجهود الفعالة في مجال المساعدات المتبادلة وتعزيز الدعم المؤسساتي على المستوى الدولي لمنع مثل هذه الجرائم، وإصلاح ما يترتب عليها وتشجيع التعليم والنهوض بالوعي العام، وتعزيز تعليم وتوعية المستعملين بشأن الخصوصية وسبل المحافظة عليها.

من المهم كذلك تشجيع التقييم للقوانين الوطنية، للتغلب على أي عقاب أمام الاستعمال الفعال للوثائق و المعاملات الالكترونية، بما في ذلك أساليب التوثيق الالكتروني، ولا بد من زيادة تعزيز الثقة باتخاذ إجراءات متبادلة فيما يتعلق باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع اتخاذ مبادرات فيما يتعلق بالحق في حماية البيانات و السعي لتطوير التطبيقات الآمنة لتسهيل المعاملات.[1]

[1]- القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2003،المرجع السابق.

الفصل الثالث:

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

كهيئة استشارية في الجزائر.

المبحث الأول: البناء القانوني للمجلس.

المبحث الثاني: الرأي الاستشاري للمجلس في رسم السياسات، من خلال

التقرير الوطني حول التنمية البشرية.

المبحث الأول: البناء القانوني للمجلس.

لقد تم إنشاء المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، بناء على المرسوم الرئاسي رقم 93-225 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتضمن إنشاء مجلس وطني اقتصادي واجتماعي، وهو جهاز استشاري دائم للحوار والتشاور في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية (المواد 2، 3 من مرسوم الإنشاء).

تسمح الطبيعة القانونية بتحديد موقع المجلس ضمن الهيكل المؤسساتي للدولة، مقارنة بموقع السلطات التنفيذية والتشريعية، فطبقا لمرسوم الإنشاء، فإن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، هو جهاز استشاري للحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وتحكم المجلس نصوص تنظيمية (المرسوم الرئاسي للإنشاء ،والنظام الداخلي الذي يحدد كيفيات العمل) وإن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لم يصل إلى مستوى المؤسسة الدستورية.

ولغرض دراسة هذه الهيئة، سوف يتم الاعتماد على الكتيب المتعلق بمجموعة النصوص التنظيمية للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي كالآتي: [1]

1/ اختصاصات المجلس ومهامه:

طبقا لروح المادتين : المادة 3 من مرسوم الإنشاء، والمادة 2 من النظام الداخلي للمجلس، تتمثل مهام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على الخصوص في الآتي:

-تقديم الاقتراحات والتوصيات وإبداء الآراء، حول القضايا التي تندرج في نطاق اختصاصاته.

-العمل على ضمان استمرار الحوار والتشاور، بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

-تقويم المسائل ذات المنفعة الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والثقافية ودراستها، وله صلاحيات أخرى تمكنه من تحديد الآليات والميكانيزمات لإنجاز هذه المهام، كتوزيع المهام بين الأجهزة المختلفة للمجلس.

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مجموعة النصوص التنظيمية للمجلس، أكتوبر 1995.

أجهزة المجلس:

يتكون المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من مجموعة من أجهزة، يستعين بها على المهام الموكلة إليه إنجازها، حددها المادة 36 من النظام الداخلي فيما يلي:

- الجمعية العامة - الرئيس - مكتب المجلس -اللجان الدائمة.

وقد حدد النظام الداخلي مهام وصلاحيات كل جهاز منها بنوع من التفصيل.

مهام وصلاحيات رئيس المجلس:

يضطلع الرئيس، طبقا لدور المادة 37 من النظام الداخلي، بالمهام الرئيسية التالية التي يمكن تصنيفها في ما يلي:

أ/ مهام تتعلق بتمثيل المجلس:

لرئيس المجلس السلطة القانونية، وتخوله صلاحيات تمثيل المجلس أثناء التظاهرات أو المناسبات الرسمية، وله أن ينظم بالتشاور مع المكتب، علاقات المجلس مع مؤسسات الدولة. ويقيم بعد موافقة المكتب، علاقات المجلس مع المنظمات المماثلة الأجنبية، كما له تمثيل المجلس في كل أعمال الحياة المدنية.

ب/ مهام تنصب على تنظيم وإدارة مصالح المجلس التقنية، المكلفة بمساعدة الهيئة الاستشارية على أداء مهامها:

حيث يمارس رئيس المجلس سلطته على مصالح المجلس الإدارية والتقنية، وينظم عن طريق المقررات مصالح المجلس الإدارية والتقنية وعملها، ومن صلاحياته أيضا اقتراح بعد موافقة المكتب، تعيين الأمين العام، كما يعين بعد استشارة المكتب في كل المناصب العليا للمجلس، ويمارس السلطة السلمية على المستخدمين الإداريين والتقنيين بالمجلس، وله أن يفوض إمضاءه للمستخدمين، كما يمكن أن ينوبه أعضاء المكتب.

ج- مهام تتعلق بتسيير هيئة المستشارين:

يعمل رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، على احترام تطبيق النظام الداخلي للمجلس عن طريق:

-ترأس أشغال مكتب المجلس وتنسيقها. -إدارة مداولات المجلس.

-يمكن للرئيس إيقاف الجلسة أو رفعها إذ رأى ذلك ضروريا، ولا سيما في حالة هجم شخص على عضو في المجلس أو تظاهر فيها أو انقطاع لها قد يعكر نظامها.

-يخبر الرئيس الجمعية العامة قبل رفع الجلسة بتاريخ انعقاد الجلسة القادمة.

-وله أن يطلب مساعدة القوة العمومية عند الحاجة.

مهام وصلاحيات مكتب المجلس:

حددت المادة 38 من النظام الداخلي، مهام وصلاحيات مكتب المجلس الذين يتكون من 9 أعضاء كالآتي :

أ/ من حيث الصلاحيات: يهتم مكتب المجلس بـــ:

-تسيير أشغال المجلس. -البت في قبول الملفات المعروضة على المجلس.

-يقوم بتنسيق أشغال اللجان. -يتلقى كل المعلومات والوثائق، التي من شأنها تسهيل أشغال المجلس.

-يسهر على حسن سير المجلس وهدوء المناقشات.

-العمل على ضبط برنامج عمل المجلس والدورات وجدول أعمال الجلسات.

-إعلان الإجراءات التأديبية تجاه أعضاء المجلس طبقا لأحكام النظام الداخلي.

-القيام بإعداد التقرير السنوي عن نشاط المجلس.

-يصدر موافقة على ميزانية المجلس. -تحديد كيفيات تطبيق النظم الداخلي.

ب/ من حيث المهام:

لقد نصت المادة 40 من النظام الداخلي للمجلس على مهام أخرى لمكتب المجلس، و يقوم بها بين الدورات وهي كما يلي:

-يقوم بتحضير الدورة الموالية. -العمل على تقويم الدورة المنصرمة.

-دعوة رؤساء اللجان من طرف الرئيس، والعمل على تحضير جدول أعمال أشغال المجلس.

-العمل على تنظيم كل مناقشة حول النقاط المدرجة في جدول الأعمال.

مهام وصلاحيات اللجان الدائمة:

لقد نص مرسوم الإنشاء على 5 لجان دائمة، ولقد أضاف النظام الداخلي في المـــادة 43، لجنـــة إضـــافية متخصصة تسمى لجنة الجالية الجزائرية بالخارج، وأصبحت بذلك تعد ضمن اللجان الدائمة.

من بين المهام والصلاحيات الأساسية التي تضطلع بها هذه اللجان نجد ما يلي:

1- لجنة علاقات العمل:

طبقا لروح المادة 19 من مرسوم الإنشاء، فإن هذه اللجنة مكلفة بتحليل الأدوات القانونية والآليات المتفق عليها، والتي تحدد تطور الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين، وتحسين العلاقات الاجتماعية المهنيـــة، على أن تدرس في هذا الإطار جميع المسائل المتعلقة بالآتي:

-العلاقات المهنية في عالم الشغل، وترقية الحوار الاجتماعي.

-مشاكل العمل والتشغيل، ظروف العمل والوقاية من الأخطار المهنية.

ويمكن اعتبار أن عمل هذه اللجنة له ارتباط وظيفي مباشر بمجموعات المصالح المهنية، وأرباب العمل وأنها مفتاح الوظيفة التشاورية، وعملها يتسم بالصعوبة في كثير من الأحيان بسبب ضغوطات الرهانات الاقتصادية الداخلية والدولية، التي تملي شروطها لتحريك الآلة الاقتصادية من جهة، وآثار ذلك على سوق العمل ومـــا

يترتب عليه من فقدان لمناصب العمل، وهذا ما يدفع بالبطالين للخروج إلى الشارع، الشيء الذي يزيد من حدة الصراع في المجتمع، بين أرباب العمل وممثلي العمال (النقابات) وهذا ما ينعكس سلبا على صانعي السياسات العامة.

2-لجنة السكان و الاحتياجات الاجتماعية:

لقد حددت المادة 21 من مرسوم إنشاء المجلس، والمادة 48 من نظامه الداخلي، مهمة هذه اللجنة كما يلي:

-توصي بالتدابير التصحيحية الضرورية لاسيما ما اتصل منها بتحسين ظروف تنفيذ الميزانية الاجتماعية اللازمة، وتدرس أيضا المسائل المتصلة بتطور السكان وتنقلهم والانعكاسات الاجتماعية للتطورات الديموغرافية والسياسية، المتعلقة بالأسرة ومشاكل الشباب، ومشاكل الأشخاص المسنين و التكيف الاجتماعي والنشاط الاجتماعي والضمان الاجتماعي، ونظام الحماية الاجتماعية ومشاكل الصحة العمومية.

-تبرز وتقوم نتائج سياسة تلبية الاحتياجات الاجتماعية، بالاتصال مع السياسات الديموغرافية والتشغيلية والتكوينية، والمداخيل وتوزيعها والتضامن الوطني في اتجاه الفئات الاجتماعية أو المهنية المحرومة بالأخص.

وتعطي المادة 22 من مرسوم إنشاء المجلس، صلاحية تشكيل عند الحاجة، لجان فرعية ولجان خاصة زيادة على اللجان الدائمة، بناء على قرار مكتب المجلس، أو بناء على اقتراح ثلث عدد أعضائه على الأقل، وفي هذا الإطار أقر النظام الداخلي للمجلس إنشاء لجنة إضافية تسمى "لجنة الجالية الجزائرية في الخارج"، اعتبارا لأهمية ونسبة الجالية الجزائرية المقيمة خارج التراب الوطني، سيما في الدول الأوروبية، وتم إنشاء هذه اللجنة المتخصصة، وقد حددت المادة 49 من النظام الداخلي مهام لجنة الجالية الجزائرية في الخارج، بأن تكلف بدراسة جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و الحضارية، التي يطرحها وجود جالية جزائرية تعيش في بلدان أجنبية. وهذا لتقترح كل التدابير أو المساعي الكفيلة بتشجيع التكفل بالمشاكل المتعددة الأبعاد، التي تعيشها

الجالية الجزائرية في الخارج، وتقديم كل اقتراح من شأنه السماح بالإبقاء على روابط الجزائريين المقيمين بالخارج مع وطنهم وصيانتها، وتدرس و تقترح الشروط الضرورية لإقامة شبكة اقتصادية وعلمية ومالية، باتجاه الجزائر ضمن الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج.

3-لجنة التقويم:

من بين المهام الموكلة لهذه اللجنة أن تقوم بإعداد تقارير ودراسات دورية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وأن تبرز فيها على الخصوص الأعمال التي أنجزتها السلطات العمومية بالنظر للأهداف المحددة و آثارها على النشاط الاقتصادي، و تلبية الطلب الاجتماعي وهذا ما نصت عليه المادة 17من مرسوم الإنشاء.

أما المادة 44 من النظام الداخلي،فتحدد وبنوع من الالتزام تفصيلات لمهام لجنة التقويم وهي كما يلي:

-تعد لجنة التقويم كل ستة أشهر، تقريرا ظرفيا عن التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن صلاحياتها في انجاز هذه المهمة، إمكانية إنشاء لهذا الغرض لجنة فرعية ظرفية، تدرس على الخصوص المسائل المتصلة بتقدير الدخل الوطني وتوزيعه.

4-لجنة التهيئة الإقليمية والبيئة:

وفقا لنص المادة 20 من مرسوم إنشاء المجلس والمادة 47 من نظامه الداخلي، تتحدد مهام هذه اللجنة كالآتي:

-تقوم لجنة التهيئة الإقليمية والبيئة، بتحليل نتائج البرامج وآثارها داخل التوازنات الجهوية وفيما بينها، وكذلك مدى تطور اللامركزية في تحسين طريقة الحياة لدى السكان وفي البيئة، وتدرس في هذا الإطار المسائل المتصلة بالتهيئة العمرانية والبيئة والعقار ولا سيما الفلاحي، وبالتجهيزات الجماعية والتنمية الجهوية والمحلية، وبالمشاكل النوعية لمختلف الجهات ومسائل النقل والمواصلات.

5-لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تقوم هذه اللجنة بمهمة تحليل كل الوثائق والتقارير، المتعلقة بسياسات التنمية المتوسطة والطويلة الأمد، من وجهة رهاناتها والاختيارات والأهداف، وكذلك من حيث آثارها المحتملة على النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وفي هذا الإطار تدرس اللجنة مشروع المخطط الوطني (المادة 18). وهي بذلك مكلفة بالقيام بدراسة الاختيارات الإستراتيجية للتنمية، على أساس التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والرؤى المستقبلية، التي تنصب أساسا في رسم أهداف المخطط الوطني للتنمية.

2/ التمثيل في المجلس:

طبقا لنص المادة 4 من مرسوم إنشاء المجلس، يتكون المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أعضاء ممثلين ومؤهلين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويضم المجلس مائة وثمانين 180 عضوا موزعين حسب النسب الآتية:

50 % بعنوان القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

25% بعنوان الإدارات ومؤسسات الدولة.

25% بعنوان الشخصيات المؤهلة المعنية بالنظر إلى تأهيلها الشخصي.

وقد ربطت المادة 5 من مرسوم الإنشاء، كيفيات تعيين ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبل مفوضيهم (الجمعيات والمنظمات المهنية والنقابية) بمرسوم تنفيذي على أن يراعي الحدود الآتية:

-9 ممثلين عن المؤسسات والهيئات العمومية.

-9 ممثلين عن المؤسسات الخاصة وأصحاب الحرف وصغار التجار.

-9ممثلين عن المستثمرات والتعاونية الفلاحية.

-9 ممثلين عن الإطارات المسيرة في القطاع العمومي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي و التربوي.

-9 ممثلين للجالية الجزائرية في الخارج. -30 ممثلا للعمال الأجراء.

-6 ممثلين عن المهن الحرة.

إذا كان مرسوم الإنشاء قد حدد ثماني فئات مست القطاعات المختلفة، والتي تجعل المجلس غنيا، من حيث تنوع التمثيل وتسمح له الاستفادة من هذه الخبرات المختلفة والمتنوعة، فإن النظام الداخلي في فصله الثاني، نجده قد وزع طبقا للمادة 8 منه، أعضاء المجلس في مجموعات اجتماعية مهنية، لا يجوز أن يقل عدد أعضاء كل مجموعة على تسعة أعضاء، ولا يمكن لعضو المجلس أن ينتمي لأكثر من مجموعة اجتماعية مهنية واحدة، وأعطى لفئة الشخصيات المؤهلة المعنية بصفة شخصية، أن تنتمي إلى المجموعة التي تختارها وأن تنشئ مجموعة خاصة بها.

أما المرسوم التنفيذي رقم 94-99 المؤرخ في : 4 مايو 1994 المحدد لكيفيات تعيين أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وتجديد عضويتهم، في مواده الثمانية فقد حدد المقاييس الواجب توافرها في العضو، حينما أكد في مادته الثانية وجوب توفر الكفاءة والتجربة الأكيدة في القطاع المعني، والعلاقة بعمل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ومهامه، ويحدد المرسوم السالف الذكر في الفقرة الثانية من ذات المادة، شرط تمتع العضو المعين بالحقوق المدنية والوطنية[1]، و لم يتعرض لعقوبة مخلة بالشرف.

أما في مادته الثالثة، فإنه يحدد بالتفصيل اسم الهيئة وعدد ممثليها، ويعني بذلك الفئات التالية:

الفئة الأولى: باسم المؤسسات والهيئات العمومية والإطارات المسيرة في القطاع العمومي الاقتصادي والاجتماعي والتربوي، حيث نجد:

-الاتحاد الوطني للمقاولين الجزائريين: 5 ممثلين.

-الاتحادية الوطنية لجمعيات المسيرين في القطاع العمومي: 4 ممثلين.

[1] – الحقوق المدنية والوطنية تتمثل في التمتع بالحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن.

-الاتحاد الوطني لجمعيات مسيري المؤسسات العمومية المحلية: ممثلان.

-الاتحاد الوطني لإطارات الإدارة العمومية: 4 ممثلين.

-جمعية خريجي المدرسة الوطنية للإدارة: ممثل واحد.

الفئة الثانية: باسم المؤسسات الخاصة والحرفيين والتجار الصغار نجد:

-الاتحادية العامة للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين: ممثل واحد.

-الاتحادية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين: ممثل واحد.

-الاتحادية الجزائرية لأرباب العمل: ممثل واحد.

-جمعية رؤساء المؤسسات: ممثل واحد.

- الاتحاد العام للتجار والحرفيين: 5 ممثلين.

الفئة الثالثة: باسم المستثمرات والتعاونيات الفلاحية ونجد:

- الاتحاد الوطني للفلاحين وعمال القطاع الفلاحي: 9 ممثلين.

الفئة الرابعة: باسم الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي ونجد:

-الهلال الأحمر الجزائري: ممثل واحد.

-الاتحادية الوطنية للأشخاص المعوقين: ممثل واحد.

-الجمعية الوطنية للتخطيط العائلي: ممثل واحد.

-الاتحادية الوطنية لجمعيات أولياء التلاميذ: ممثل واحد.

-الاتحاد الوطني للفنون الثقافية: ممثل واحد.

-جمعية تطوير العلم والتكنولوجيا وترقيتها: ممثل واحد.

-الجمعية الجزائرية للنهوض بمبادرات الشباب: ممثل واحد.

-الكشافة الإسلامية الجزائرية: ممثل واحد.

-الجمعية الجزائرية لأنشطة الهواء الطلق والتسلية: ممثل واحد.

الفئة الخامسة: باسم الجالية الجزائرية في الخارج:

9 ممثلين، ولم يتم التطرق إليها بنوع من التفصيل لكونها تتحدد بنسبة تواجد الأشخاص، وليس بوجود تنظيمات الجالية.

الفئة السادسة: باسم العمال الأجراء ونجد:

-الاتحاد العام للعمال الجزائريين: 30 ممثلا.

الفئة السابعة: باسم المهن الحرة ونجد:

-الغرفة الوطنية للموثقين: ممثل واحد.

-المجلس الوطني لأخلاقيات الطب: ممثل واحد.

-المجلس الوطني لنقابة الخبراء المحاسبين ومندوبي الحسابات والمحاسبين المعتمدين: ممثل واحد.

-إتحاد الكتاب الجزائريين: ممثل واحد.

-الغرفة الوطنية للمحضرين: ممثل واحد.

-اتحاد المهندسين المعماريين الجزائريين: ممثل واحد.

وتفرض هذه المادة، على كل جمعية أو تنظيم مهني أو نقابي مما ذكر أعلاه، أن يعين ممثلها أو أسماء ممثليها، ووفقا لنص المادة 4 منه، يوزع ممثلو الإدارة المركزية والإدارة المحلية والهياكل و الهيئات الأخرى التابعة للدولة، في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كالآتي:

-باسم الإدارة المركزية: 11 ممثلا.

-باسم الإدارة المحلية: 23 ممثلا.

-باسم الهيئات والهياكل الأخرى التابعة للدولة: 11 ممثلا.

وتنشر القائمة الاسمية للأعضاء، وتحدد المادة 7 من مرسوم الإنشاء تعيين فئة الشخصيات المؤهلة المعنية بالنظر إلى تأهيلها الشخصي ونسبتها 25% من العدد الإجمالي، بأن يتم تعينها مناصفة بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

وطبقا للمادة 8 من مرسوم الإنشاء، والمادة 6 من المرسوم التنفيذي المحدد لكيفيات تعيين أعضاء المجلس وتجديد عضويتهم، يتم ما يلي:

-يجدد ثلث تشكيلة المجلس كل سنة (المادة 8 من مرسوم الإنشاء)، ويتم التجديد الأول والثاني لأعضاء المجلس بالقرعة في كل فئة من الفئات المعنية، على أن يجرى التجديد طبقا للشروط و الكيفيات التي تم بموجبها تعيين ممثليها.

نظام التعارض:

لقد حدد النظام الداخلي في مادته العاشرة المستمدة من روح المادة 26 من مرسوم الإنشاء، نظام التعارض، بأن العضوية في المجلس لا تتعارض مع ممارسة أي نشاط مهني، باستثناء ما يأتي:

-وظيفة قيادية تنفيذية في جمعية ذات طابع سياسي.

-وظيفة حكومية (كل فرد يشارك في اتخاذ القرار).

-وظيفة تشريعية.

واجبات وحقوق أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

لقد حددت النصوص التنظيمية للمجلس، في الفصل الثاني من النظام الداخلي، حقوقا لأعضاء المجلس، كما نصت على واجبات كل عضو وذلك كالآتي:

أ- حقوق أعضاء المجلس:

لقد نصت المواد من 18 إلى 28 من النظام الداخلي، على حقوق كل عضو، بدءا من الحفاظ على مناصبهم الأصلية وحق الترقية وكل الامتيازات، ويتعلق الأمر هنا بالأعضاء المنتدبين في مكتب المجلس، لأن العضو العادي بالمجلس يبقى مرتبطا أساسا بوظيفته، ويستفيد من كل التسهيلات لممارسة عضويته، كالتغيب لحضور أشغال المجلس أو اللجان، مع مراعاة احترام سمعة المؤسسة ووقار أعضائها، وهذا الحق لا يؤهله للتصريح باسم المجلس، لأن ذلك يبقى من صلاحيات رئيس المجلس، أو لمن يكلفه من أعضاء المكتب دون سواه، كما يستفيد عضو المجلس من تعويض جزافي يتكون من جزء ثابت وجزء متغير يرتبط بالحضور في جلسات المجلس ولجانه، وكل تغيب غير مأذون يخصم من التعويض، وعندما يصل الغياب إلى حد معين يحذف التعويض كله.

ب/ واجبات أعضاء المجلس:

إن أعضاء المجلس ملزمون بالمشاركة في أشغال المجلس واللجنة التي هم أعضاء فيها، ويترتب عن الغياب غير المبرر لعضو المجلس لمدة ثلاثة أشهر متتالية عن جلسات المجلس أو لجانه، استقالته تلقائيا، بعد إثباتها من مكتب المجلس (المادة 12 من النظام الداخلي)، كما تلزمه عضويته بالمجلس الالتزام بالسرية إزاء الغير، عن كل واقعة أو معلومة مصنفة ضمن المعلومات السرية، اطلع عليها في إطار نشاط المجلس، كما عليه أن يلزم احترام النظام الداخلي، والتزامه بالعمل على حسن سير الأشغال.

ولا يمكن لأي عضو من أعضاء المجلس أن ينضم إلى الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية، ما لم يكلفه المكتب بذلك صراحة، ويمنع على كل عضو في المجلس أن يستعمل صفته أو منصبه لأغراض أخرى، غير التي تدخل في ممارسة عضويته، وكل تجاوز يثبت، يعرض صاحبه لعقوبات منصوص عليها في النظام الداخلي.

ج/ حصانة عضو المجلس

يستفيد أعضاء المجلس، طبقا لروح المادتين : 20و 22 من النظام الداخلي، حماية الدولة لهم من التهديدات أو الانتهاكات أو القذف، أو الاعتداء أو الهجومات مهما كان نوعها، والتي قد يتعرضون لها بحكم ممارسة عضويتهم وتعويض الأضرار المحتملة التي تنجم عن ذلك، أما المادة 22 من النظام الداخلي، فقد اقتصرت بالتخصيص على عدم المتابعة القضائية لأعضاء المجلس، عن آرائهم المعبر عنها خلال المناقشات في المجلس أو لجانه، الشيء الذي يسمح لعضو المجلس بالتعبير الحر عن كل آرائه أثناء دورات المجلس، إلا أن هذا يعني أن الحصانة المقيدة للمتابعة القضائية، ترفع عن العضو خارج أشغال المجلس ولجانه، لكونه خارجا عن معيار الظرفية المكانية والزمانية المحددة في الفقرة السالفة للمادة 22.

3/ تنظيم وسير العمل:

حددت المواد 12 إلى 16 من مرسوم الإنشاء، والمواد 61 إلى 74 من النظام الداخلي للمجلس، كيفيات تنظيم وسير العمل داخل المجلس على النحو التالي:

أولا: التنظيم:

حددت المواد 12 إلى15، من مرسوم الإنشاء تنظيم مكتب المجلس وسيره، كما يلي:

تنتخب الجمعية العامة مكتب المجلس المكون من تسعة أعضاء، وذلك عن طريق التشاور بين مجموعات التمثيل داخل المجلس، وذلك عند كل تجديد دوري للمجلس، على أن تعكس تشكيلة المجلس تنوع تمثيل المؤسسات والتنظيمات داخل المجلس. وينتخب المكتب من ضمنه رئيس المجلس بالأغلبية المطلقة، ويباشر مهامه

بمرسوم رئاسي.كما يعين مكتب المجلس من بين أعضائه ثلاثة نواب للرئيس، ومقررين اثنين، ويضبط مكتب المجلس جدول أعمال كل دورة.

كما يقوم مكتب المجلس فور تنصيبه، بتوزيع أعضاء المجلس على لجانه الخمس، على أن تضم كل لجنة 20 عضوا على الأقل، و35 عضوا على الأكثر، ثم يواصل المكتب الإشراف على انتخاب رؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها، وذلك على عكس تشكيل مكتب المجلس نفسه، الذي يتم بالتوافق وليس بالانتخاب، فإن مكاتب اللجان يتم انتخابها عن طريق الاقتراع السري وبالأغلبية البسيطة.

إن هذه الطريقة المتبعة، لا تعمل على تعميق الروح الديمقراطية داخل المجلس، التي يمثل "الانتخاب" أحد أوجهها، وبالتالي فالولاء عند الرئيس ونوابه ليس للجمعية العامة، بل للمجموعات وبالقدر الذي يمكنه أن يسهل مهمة الوصول إلى المنصب القيادي داخل المجلس، بالقدر نفسه يجعل حرية المسؤول مقيدة، سيما بين الرئيس ونوابه، في حين أن الانتخاب الحر داخل الجمعية العامة، يجعل الولاء للجمعية العامة والمسؤولية أمامها، دون سواها. وهذه الطريقة تحقق هدفين : الأول عدم التمرد على الجمعية العامة والانفراد بالسلطة، والثاني يتمثل في الحد من حرية المجموعات الضاغطة لدى بعض الفئات داخل المجلس.

ثانيا: العمل:

لقد حدد الباب الرابع من مرسوم إنشاء المجلس، أسلوب العمل في الهيئة الاستشارية، حيث يصادق المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على نظامه الداخلي، بناء على اقتراح مكتبه المرهون بالموافقة عليه بمرسوم تنفيذي.

وتتمثل الأعمال التي يقوم بها المجلس وفقا لنظامه الداخلي فيما يلي:

-تكون دورات المجلس ولجانه علانية، ما لم يصدر ما يخالف ذلك من مكتب المجلس.

-للمجلس ثلاث دورات عادية في السنة، تتم بناء على استدعاء من رئيسه وهي:

* دورة في الخريف * دورة في الشتاء * دورة في الربيع.

ويجب أن تخصص دورة عادية لدراسة برامج التنمية وتقويم آثارها وضغوطاتها، وللمجلس إمكانية عقد دورات غير عادية بمبادرة إما من مكتبه، وإما بطلب من الحكومة أو بطلب من ثلث أعضائه، ولأداء مهامه يزود المجلس بالمعلومات والتقارير والمعطيات الإحصائية، على أن تبلغ له تلك المعلومات، المؤسسات والمنظمات والجمعيات أو المقاولات، ويقوم المجلس بإصدار آراء و توصيات لتنفيذ المهام التي يصادق عليها أثناء اجتماعه في جمعية عامة للتداول في نتائج أشغال اللجان، وتبليغها إلى الهيئات العليا في الدولة المنصوص عليها في النصوص التنظيمية.

نمط التصويت:

إن طبيعة الموضوع محل الدراسة هي التي تحدد شكل التصويت داخل المجلس، فمثلا يطرح أمام الجمعية العامة للموافقة برفع اليد، على قائمة مكتب المجلس المشكلة بالتوافق عن طريق المشاورة بين المجموعات، وينتخب رئيس المجلس من بين أعضاء المكتب المتكون من 9 أعضاء. أما فيما يتعلق بانتخاب مكاتب اللجان فيكون عن طريق الاقتراع السري، ويشرف على العملية الانتخابية مكتب غير منتخب بنفس الطريقة، ونفس الشيء فيما يتعلق بتشكيل اللجان.أما فيما يتعلق بالتصويت على نتائج أشغال المجلس، فهي الأخرى تعرف أشكالا تتغير بتغير الموضوع المطروح للتصويت عليه، ومثال ذلك:

-يصادق المجلس بالأغلبية المطلقة على التوصيات والآراء.

-يصادق المجلس بالأغلبية النسبية على التقارير والدراسات.

وتتم المصادقة في الحالتين من قبل الجمعية العامة برفع اليد، (المادة 84 من النظام الداخلي)، أما عندما يتعلق الأمر بالتصويت على معاقبة المخالفين للنظام الداخلي، فيتم بالاقتراع السري، و ينتخب على اللائحة الأولية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس. وتشترط النصوص التنظيمية للمجلس، الإشارة إلى الآراء والمواقف أو

تحفظات مختلف الأطراف، سيما وجهات نظر الأقلية، ويفتح هذا الشرط خيارات أمام السلطة التنفيذية، بشأن الالتزام من عدمه برأي الأغلبية، بل وحتى رأي المجلس بصفة عامة، أما في حالة عدم حصول الأغلبية في التصويت على نتائج أشغال المجلس، فيبلغ تقرير عن الأشغال للإعلام إلى الهيئات المعنية (المادة 33 من مرسوم الإنشاء).

إن شرط الاحتفاظ برأي الأقلية، يتوافق ومفهوم الممارسة الديمقراطية ويتجسد في مبدأ مفاده الأغلبية في اتخاذ القرار، والجماعية في التنفيذ على أن يحفظ رأي الأقلية، ويعني ذلك احترام كل الآراء على قلتها في مثل هذه الهيئات، لتفاوت الخبرات والكفاءات من عضو لآخر، خاصة وأن مهام المجلس تنتهي بتبليغ الدراسات والتوصيات ولا يملك صلاحية التنفيذ أو الفرض، عدا آلية الضغط التي تمارس عن طريق نشر أشغال المجلس أمام الرأي العام، وفي مقدمته مجموعات المصالح والأحزاب السياسية التي قد تتبنى ذلك وتدافع عنه في طروحاتها، للضغط على السلطة التنفيذية لأخذها بعين الاعتبار ضمن أهداف وبرامج السياسات العامة، وتتم الصياغة النهائية في ختام الجلسات تحت مسؤولية مقرر المجلس، الذي يرجع للمكتب في حالة أي منازعة، الشيء الذي يجعل المجلس يعين أثناء كل دورة أمانة تقنية تسجل ما يدور في المناقشات.

تسمح المادة 67 من النظام الداخلي لمكتب المجلس ورؤساء اللجان، أن يقترحوا على الجمعية العامة المصادقة بدون مناقشة على كل مشروع أو توصية، أعدها وصوتت عليها لجنة من اللجان، وتحدد المادة 60 من النظام الداخلي مفهوم كل من:

التقرير:هو وثيقة محررة باسم المجلس تحتوي على عناصر التقدير (دراسات أولية، معطيات إحصائية، نتائج مناقشات في اللجان وفي الجلسة العامة، استشارات) حول أي مسألة عرضت عليه، ويصادق على التقرير بالأغلبية البسيطة، دون أن يقل عدد الأصوات المؤيدة على ثلث أعضاء المجلس (النصاب القانوني).

الرأي: هو الصياغة الكتابية للنتائج التي توصل إليها المجلس، من دراسة ملف عرضته عليه سلطة من السلطات المذكورة في المادة 3 من النظام الداخلي، ويصادق على الرأي بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

الدراسة :هي وثيقة عمل يعدها أحد أجهزة المجلس أو مجموعة عمل أو هيئة أخرى لحساب المجلس وبعد موافقته عليها، ويصادق على الدراسة بالأغلبية البسيطة دون أن يقل عدد الأصوات المؤيدة، عن ثلث أعضاء المجلس.

التوصية:وتعني الصياغة الكتابة للملاحظات التي تكون بغض النظر عن الرأي، من طبيعتها، واقتراح حلول تسمح بالوصول إلى نتائج أحسن اقتصاديا واجتماعيا ثقافيا، أو التنبؤ بالاختلالات وغيرها من الصعوبات المحتملة، التي تعترض تنفيذ العملية المقصودة أو تصحيح آثارها، وتصاغ التوصية على الخصوص في حالة الإخطار الذاتي ويصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

صحة انعقاد الجمعية العامة:

لا تصح مداولات الجمعية العامة للمجلس إلا بحضور أغلبية أعضائها المطلقة، ويؤجل بسبب عدم اكتمال النصاب، رئيس المجلس، افتتاح الجلسة العامة، بعد إثبات الغياب إلى تاريخ لاحق، وخلال 48 ساعة، تعقد أشغال المجلس، في هذه الحالة، على أن لا يقل عدد الحاضرين عن ثلث أعضاء المجلس، ويربط انعقاد الجمعية العامة في الحالة الثانية، بنصاب قانوني يمثل 3/1 أعضاء المجلس، فإن التصويت على نتائج أشغال المجلس والمشروط بأن لا يقل عن 3/1 من الأعضاء تطرح إشكاليات قانونية وعملية.

أشغال اللجان:

تجتمع اللجان بعد إخطارها من مكتب المجلس، بناء على استدعاء من رئيسها لتنظيم أشغالها وضبط رزنامة اجتماعاتها، على أن يخبر مكتب المجلس بذلك، وتستدعى اللجنة للانعقاد بمبادرة من مكتب المجلس أو من ثلثي

أعضائها، وتبدأ الأشغال عندما تخطر لجنة من لجان المجلس بمسألة ما، تحدد الآجال بين مكتب اللجنة و مكتب المجلس و احترام انشغالات صاحب الإخطار. وفي حالة الاستعجال المصرح به من قبل السلطة المخطـــرة، لا تمنح اللجنة مهملة إضافية، إلا إذا بررت ذلك (المادة 76 من النظام الداخلي). ولأصحاب مشاريع التعديلات حق المشاركة في أشغال اللجنة لدراسة مشاريع التعديلات، ويمكن لأي لجنة أن تلجأ أثناء تسيير أشـــغالها إلى طلب رأي لجنة أخرى في مسألة أو نقطة محددة.

يتولى مكتب المجلس تنسيق التبادلات بين اللجان المعنية (المادة 80 من النظام الداخلي)، أما فيمـــا يتعلـــق بأشغال لجنة الجالية الجزائرية بالخارج، عدا دورات المجلس، فإن أشغالها تتم خارج الجزائر، وفي الأماكن الـــتي تضعها في متناولها البعثات الدبلوماسية لدى البلد الذي تقيم فيه أغلبية أعضاء هذه اللجنة، ويعين أعضاء اللجنة من بينهم مقررا في كل اجتماع، وترسل محاضر اجتماعات اللجان إلى مكتب المجلس بطلب من الأمين العام، وبعد موافقة أعضاء اللجنة المعنية عليها، ويختلف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي عن بقيـــة المجـــالس الأخرى، في أنه المجلس الوحيد الذي يتمع بوجود ممثلين له بالخارج.

إخطار المجلس:

تعد عملية الإخطار من أهم النقاط الرئيسية لدى المجلس، و تنقسم إلى نوعين من الإخطار: إخطار تقوم به السلطة التنفيذية، وهناك إخطار ذاتي يقوم به المجلس نفسه، و نقصد بالإخطار أنه طلب يقدم إلى المجلس بشأن دراسة مسألة معينة أو تقديم رأي.

1- إخطار من طرف السلطة التنفيذية إلى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:

طبقا للمادة 3 من النظام الداخلي "يعرض رئيس الدولة أو رئيس الحكومة على المجلس أي ملف أو مشروع قانون أو نظام يدخل في مجال اختصاصاته، ويتم إرسال طلبات الآراء و الدراسات كتابيا إلى مكتب المجلس.

2- الإخطار الذاتي:

يعد الإخطار الذاتي وسيلة يسمح للمجلس بموجبها التعرض لأي ملف أو دراسة أو تفكير، يدخل في نطاق اختصاصاته، و في إطار تنفيذ مهامه المحددة في المادة 3 من مرسوم الإنشاء، وفي هذه الحالة يخطر بذلك السلطات المعنية (السلطة التنفيذية)، ويمكنه بوجه خاص أن يلفت انتباه الحكومة الى التدابير التي يرى أن من شأنها تحسين سير المجلس.

مصدر الإخطار: يكون إخطار السلطة التنفيذية من صلاحيات كل من رئيس الدولة أو رئيس الحكومة، أما الإخطار الذاتي فيكون من طرف مكتب المجلس أو ثلث أعضاء المجلس على الأقل.

شروط الإخطار: هناك مجموعة من الشروط يجب أن تتوافر في الإخطار وهي:

-أن تحدد طلبات الآراء، أو الدراسات ، الآجال التي ينبغي أن يراعيها المجلس لإصدار خلاصات أشغاله.

-لمكتب المجلس عند الاقتضاء، أن يناقش مع السلطات المعنية الآجال قصد ملاءمتها مع المدة اللازمة لتلقي المعلومات ومعالجة المسألة المطروحة على المجلس .

-في حالة استعجال السلطات المعنية، يصدر المجلس خلاصات أشغاله في أجل أقصاه شهر واحد.

-بخلاف حالة الاستعجال، يجب أن تصل طلبات الآراء، أو الدراسات إلى مكتب المجلس قبل 15 يوما على الأقل، من افتتاح الدورة العامة لتسجيلها في جدول الأعمال.

كيفية العمل:

-تحدد المواد من 55 إلى 58، من النظام الداخلي للمجلس الخطوات الواجب إتباعها في تجسيد عملية الإخطار، كما يلي:

-بعد أن يتلقى مكتب المجلس الإخطار، الذي يتداول بشأنه، إذا كان الإخطار ذاتيا، يقوم بتوزيع طلبات الآراء أو الدراسات على اللجان الدائمة المعنية، وإذا كانت المسألة تهم عدة لجان، فللمكتب أن يقرر إنشاء لجنة متخصصة، أو لجنة خاصة يحدد تشكيلها ومهمتها، طبقا للنظام الداخلي، كما له أن يحدد الآجال التي تسلم فيها اللجان المعنية خلاصات أعمالها عن المسائل المطروحة لديها للدراسة.

-إن آلية الإخطار الذاتي تعتبر إمكانية هامة في يد المجلس، تسمح له بموجب ذلك معالجة كل قضية يراها تتعلق بشكل أو بآخر بالسياسات العامة، وهي بذلك تحدد مدى علاقة المجلس ودوره في صنع السياسات العامة في الجزائر.

-أما فيما يتعلق بمسألة غياب السلطة التشريعية، عن السلطات التي حددتها المادة 3 من النظام الداخلي، والتي لها أحقية إخطار المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فإنه يعكس غياب العلاقة الوظيفية بين المجلس و البرلمان، لأهميتها في صنع القانون، الذي تحتاج فيه السلطة التشريعية إلى رأي المجلس بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ...الخ قبل إصدار القوانين، و نفس الأمر بالنسبة للخطط و البرامج.

إشهار أعمال المجلس ونشرها:

إن عملية نشر أشغال المجلس إلى الرأي العام هي آلية أخرى ذات أهمية، ووسيلة من وسائل الضغط في يد المجلس، لفرض آرائه وتوصياته على صانع السياسات العامة، فقد تلجأ إلى هذه الدراسات والتوصيات الأطراف المعنية بصنع السياسات العامة، ومنها الأحزاب السياسة، البرلمان، ومجموعات المصالح للضغط على السلطة التنفيذية لتتبنى ذلك أثناء رسمها للسياسات العامة.

وتتم عملية النشر عن طريق النشرة الرسمية للمجلس نفسه، وعن طريق نشره المداولات، ونشر توصيات وآراء المجلس ودراساته وتقاريره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، إلا إذا رأى رئيس الحكومة رأيا مخالفا

لذلك، ويشترط كحد أقصى لرئيس الحكومة أن يبدي رأيه خلال عشرين يوما بعد استلام مصالحه الوثيقة المعنية، وبعد هذه المهلة يعد رئيس الحكومة، كما لو كان غير معارض للنشر، ويكلف الأمين العام للمجلس بعملية النشر.

إن هذا الشرط المرتبط برئيس الحكومة والمتعلق بعملية النشر لأشغال المجلس، يحدد بوضوح العلاقات الوظيفية بين رئيس الحكومة والمجلس، مع العلم أن عملية الإخطار تتم إما من رئيس الدولة أو من رئيس الحكومة، إلا أن الموافقة على نشر أشغال المجلس تتوقف على موافقة رئيس الحكومة فقط دون سواه، وهذا يعد أمرا طبيعيا لأن أجهزة ومؤسسات النشر، موضوعة تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة، وتبقى العلاقة بين رئيس الدولة والمجلس علاقة مزدوجة، علاقة وظيفية كالإخطار، وعلاقة سلطوية بحكم أن لرئيس الدولة وحده دون سواه سلطة الحل والإنشاء.

الأمانة العامة للمجلس:

للمجلس أمانة عامة إدارية وتقنية يزود بها، توضع تحت سلطة رئيس المجلس، ويديرها أمين عام الذي يعين بمرسوم تنفيذي، وهو الآمر بصرف الميزانية بعد رئيس المجلس، الذي هو الآمر الرئيسي لها، ومن بين مهام الأمين العام ما يلي:

- يمسك محاضر المناقشات، ويتولى الأمانة التقنية للمجلس.
- يسهر على حسن تحضير أشغال المجلس وتنظيمها.
- يقوم بالمهام الإدارية التقنية المرتبطة بأشغال المجلس.
- يقوم بنشر الوثائق الصادرة عن أشغال المجلس.
- يقوم بحفظ أرشيف المجلس.

– يقوم بتسيير الموارد البشرية والمادية والمالية الموضوعة تحت تصرف المجلس، ويضعها في متناول أجهزة المجلس لتمكينها من ممارسة صلاحياتها في أحسن الظروف.

– يقوم بتنفيذ الإجراءات والتدابير التي يتلقاها من مكتب المجلس، وهو الذي يعد مشروع الميزانية ويناقشه مع المصالح المعنية، ويعرضه على أعضاء المكتب لدراسته الأولية والموافقة عليه، ويحضر الأمين العام اجتماعات مكتب المجلس.

المبحث الثاني: الرأي الاستشاري للمجلس في رسم السياسات، من خلال التقرير الوطني حول التنمية البشرية.

إن التقرير حول التنمية البشرية في الجزائر أصبح إنتاجا من اختصاص المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، وإن هذا التقرير الذي اعتمدناه في دراستنا يعتبر أول تقرير من نوعه أعد حسب المقاييس العالمية، وبعبارة أدق، وفق المعايير المعتمدة لدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إذا أنجز من أوله لآخره ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية. إن الإقرار بكون التقرير الوطني حول التنمية إطارا مرجعيا معترفا به عالميا، هو في حد ذاته دليل على إحراز تقدم معتبر، ولكونه أيضا يعكس بدقة إرادة عاجلة في تجاوز الإطار الشكلي البسيط، من خلال توفير شروط كاملة لممارسات العمل، وإن ذلك يستدعي بالتأكيد مستوى أكثر ارتفاعا، وأكثر صرامة لأخلاقيات المهنة والخبرة، وبشكل مغاير.[1]

إن إخضاع التقرير، خلال جميع مراحل الإعداد إلى المتابعة الصارمة من الخارج، حسب وتيرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يعتبر من التحديات الكبرى التي يواجهها الفريق التقني، بالإضافة إلى إيجاد مجال واسع لدعم وتوسيع أسس خبرته، وإن الأداء الداخلي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قد تمكن قبل كل شيء

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي. التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2006.

من امتلاك، على الدوام الشروط المسبقة التي تخضع لها المادة المعروضة للبحث، سواء المتعلقة منها بالجهاز التصوري الأساسي، أو المرتبطة بالمناهج والوسائل التقليدية الأخرى، التي من المفروض أن تمهد طريق المعرفة.

وإن مثل هذا المجهود له بعد استراتيجي أكيد، خاصة بالنظر إلى مقتضيات الصدق والتكامل والشمولية، وأخيرا المصداقية التي ينبغي أن ترتبط، ابتداء من الآن وفي المستقبل ، بإنتاج التقرير الوطني حول التنمية البشرية، وأيضا بإنتاج أي تقرير وطني له صلة بجميع أنواع الإشكاليات الثقيلة.

وعليه من البديهي أن هذا التقرير حول التنمية البشرية، زيادة على دلالته الجوهرية، يحمل معنى أوسع باعتباره يشكل بداية عهد، وأحد نماذج الأساليب الجديدة للكينونة والعمل، المرتبطة بخارطة الطريق المسندة، من الآن فصاعدا، إلى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وكما هو معلوم، فإن هذه الأخيرة تكرس أربع دراسات كبرى تشمل أهم الإشكاليات العرضية الملحة، التي دفعت المجتمع المدني برمة إلى إدراجها في رزنامته.

ومن الأهمية بمكان، الإشارة إلى أن هذه الدراسات التي تتعلق، إضافة إلى التنمية البشرية، بالفقر والحريات الاقتصادية والحكم الراشد ينبغي أن تتوج بتقارير مطردة تنتج سنويا، وإن هذه الأساليب الجديدة للكينونة، والعمل التي تعكس كيفية التنظيم والتسيير، ستتوصل إلى اعتماد شكل جديد، على الإطلاق، بما أن المجلس بالإضافة إلى توفره على قدرة أداء داخلي باعتباره جهازا، فهو في نفس الوقت هيئة استشارية وطنية، وعليه فإن المجلس الذي اختار أن تستند ممارسة مهامه أساسا، على تعدد المواضيع الهامة التي تشمل عدة قطاعات، و ذات طابع منهجي ومتكرر سنويا، يتمتع بقدرة لا مثيل لها وجد خصبة في مجال المبادرات.

وفي كل الأحوال، يكمن الرهان الرئيسي في منح المجلس القدرة على أن يصبح طاولة للتشاور الدائم، لا يرمي فقط إلى استقطاب وامتلاك، وتثمين ونشر أجهزة تقييم السياسات العامة المبنية على المعايير العالمية المتعارف عليها، وإنما يهدف أيضا ويحرص في نفس الوقت على الانفتاح الدائم على النقاش، الذي لا يقصي

أي طرف، والقائم على المعارضة واختلاف الرؤى، وكذا على تعدد الحساسيات، الذين يعتبرون الميزة التي يختص بها هذا النوع من المؤسسة .

ويطمح هذا التقرير أن يكون رمز لنموذج في طور الإنشاء، مصنوع من تظافر متكامل يضم الموارد الداخلية، المنتشرة في مجال القرار الاستراتيجي والعملي، وبعض الموارد الخارجية المتولدة عن علاقات الشراكة والتعاون في ميدان الخبرة، وإن هذا التظافر سينشط محرك الجماعات، الذي يشكل الرهان الأخير لنجاح مؤسسة يشترك فيها الكل، ويتمثل هدفها الكبير في أن تكون ملكا للجميع وأن تدوم طويلا.

فيما يلي سوف نبين كيف يساهم المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، عن طريق التقرير الوطني حول التنمية البشرية، في رسم السياسات العامة في الجزائر كالآتي:

1/مؤشرات التنمية البشرية من خلال الإحصائيات الوطنية:

إن هذا التقرير حول التنمية البشرية، كما سبقت الإشارة إليه آنفا، يتميز بالشمولية والاستيفاء وبتطبيق المعايير الدولية، وبالفعل فإن هذا المسعى المنهجي يضع أسس مقاربة عقلانية، تدرج المراجع المعتمدة لدى برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وترمي أساسا إلى ما يلي:

-حصر جوانب تحديد وقياس وتحليل التنمية البشرية، بشكل أكثر صرامة ودقة.

-منح أدوات تقييم الآليات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، معاملا متزايد النجاعة، من أجل تحسينها الدائم.

-تقييم نجاعة نتائج الجهاز الإحصائي الوطني.

ولا يتمثل الهدف المنشود هنا في التذكير والإعادة بصورة آلية، إذ أنه من المفروض أن تكون قد سجلت تطورات تاريخية أو حتى لغوية ميزت أساسا التنمية البشرية، خلال العشريات الأخيرة، لا سيما صدور أول تقرير عالمي لبرنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية سنة 1990، غير أن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الذي يواصل دراسته في إطار التحكم في التنمية البشرية، يطمح إلى تحديد متزايد لمختلف

المؤشرات، من زاوية إضفاء الطابع العالمي على حسابها، من باب الأولوية، وذلك من أجل إدراكها جيدا، أو فهم الاتجاهات القوية الراهنة التي تخضع لها.

أ/ بنية مؤشرات التنمية البشرية:

يعرف مؤشر التنمية البشرية (IDH) كمفهوم يدرج متغيرات أخرى غير الدخل، وبالطبع تعد الاستفادة من دخل محترم أحد المكونات الأساسية، غير أنها ليست في حد ذاتها الغاية التي يصبو إليها النشاط البشري، إذ أنها لا تستطيع بمفردها ضمان التنمية البشرية، ويعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة مركبة للقياس، يحسب بها المستوى الذي يبلغه كل بلد من حيث جوانب ثلاثة: معدل العمر عند الولادة، مستوى التعليم وحجم الموارد المتوفرة (الناتج الداخلي الخام لكل ساكن، بتكافؤ القدرة الشرائية).

ويسعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ سنة 1990 إلى قيام التنمية البشرية، مواصلا ترقية وتطوير عمليات الرصد والملاحظة والأدوات المرتبطة بذلك، والحقيقة أنه يجدر من حيث المنطق دراسة عدد كبير من المتغيرات، كوصف التنمية البشرية وإعطاء صورة كاملة قدر المستطاع.

وإن غياب معطيات إحصائية ناجعة يمكن اعتمادها لإجراءات المقارنة بين فترة وأخرى وبين منطقة وأخرى، يقلص من عدد الإحصائيات التي تستعمل مباشرة لحساب مؤشر التنمية البشرية، وعلى أية، فإن اللجوء إلى عدد أكبر من المعطيات في حالة أو في أخرى، سيعطي صورة ناقصة عن الوضعية الحقيقة للتنمية البشرية، مع الإشارة إلى استعمال متغيرات جديدة تحسن التحديد بتفكيك مؤشر التنمية البشرية، وبما أن رصد اتجاهات التنمية البشرية له نفس الأهمية التي يكتسبها مستوى مؤشر التنمية البشرية، على الأقل، تقرر استعمال عدد محدود من المتغيرات تصف بما فيه الكفاية تطور، ومستوى مؤشر التنمية البشرية، وسيتم إذن، دراسة على التوالي المتغيرات المؤشراتية للتنمية البشرية، والمتغيرات المؤشراتية للفقر البشري، والمتغيرات المؤشراتية للتفاوت الاجتماعي بين الجنسين.

***المتغيرات المؤشراتية للتنمية البشرية (IPH):**

يتكون مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة معايير وهي:

–امتداد العمر(العيش لأجل طويل وفي صحة جيدة).

–التعليم (اكتساب المعارف والمهارة).

–مستوى المعيشة(القدرة على الاستفادة من الموارد).

وهناك أيضا إمكانات أخرى مرتقبة للاختيار تتعلق بالحريات، وبإمكانية إثبات القدرة على الإبداع والإنتاج، والقدرة على العيش في ظل احترام حقوق الإنسان، ويمثل امتداد العمر بمعدل العمر عند الولادة، الذي يميز مدة الحياة حتى وإن كان من المسلم به عادة، أن نوعية الحياة لا تعني دوما كثرة عدد السنين التي عاشها الإنسان أو التي سيعيشها. وبالفعل، فإن معدل العمر عند الولادة يعكس عدة جوانب للحياة، لا سيما منها تغذية سليمة وصحة جيدة، أما العنصر الثاني فيتمثل في المعرفة التي تشمل مستوى تعليم السكان، بمعنى التربية والتمهين والتكوين المهني وتطبيق المعرفة وتجسيدها ميدانيا، أما بالنسبة للعنصر الثالث فهو حجم الموارد المتوفرة، التي تضمن لكل واحد مستوى معيشيا مقبولا، ويشمل نطاقه الشغل وجميع الوسائل الأخرى الخاصة بتوفير الدخل، مثل الاستفادة من قطعة أرض، ومن القرض وممارسة نشاط اقتصادي.

وعلى الصعيد الدولي، تحسنت المقارنة بواسطة الناتج الداخلي لكل ساكن بالقيمة الحقيقة، دون تضخم، وضمن تعديل يتمثل في تصحيح فوارق القدرة الشرائية النقدية، وتجسيدها في الناتج الداخلي الخام بتكافؤ القدرة الشرائية، ولا يمكن لأحد التفكير بحق في أن المعطيات التي تستعمل لحساب مؤشر التنمية البشرية، لا تزال تشكل معدلات تحجب كلا من الفوارق في وسط السكان، والناتج الداخلي الخام لكل ساكن، وإن التنسيق بين الدخل ومتغيرات أخرى مثل معدل العمر أو مستوى التعليم، يكفي للحد من الانعكاسات الناجمة عن اعتماد المعدلات، غير أنه من الضروري تصحيح مدى توزيع قيم الدخل على السكان.

***–المتغيرات المؤشراتية للفقر البشري (IPH):**

يعرف التقرير العالمي حول التنمية البشرية، التنمية البشرية بأنها توسيع إمكانيات الاختيار المفتوحة للأشخاص، ومن بين هذه الإمكانيات يجدر ذكر حق الاحترام، باعتباره القدرة على الانضمام إلى الآخرين دون "الشعور بالخجل عند مواجهة الجمهور" ويعتبر حقا أوليا قد يشكل انعدامه عاملا مثبطا للعزيمة.

وإذا كانت التنمية البشرية تعني توسيع إمكانيات الاختيار، فإن الفقر يراد به انعدام الإمكانيات والفرص الأساسية التي تقوم عليها كل تنمية بشرية، كالحظ في العيش حياة طويلة، والتمتع بمستوى معيشي لائق، وبالحرية والكرامة و احترام الذات والغير، ومما يعرقل أكثر التنمية البشرية، هو نقص المداخيل، حيث لا يتوفر الفقراء بكل بساطة على الوسائل التي تسمح باقتناء اللوازم الأساسية التي هم في حاجة إليها، كما سبق وأن أشار إليه برنامج الأمم المتحدة في تقريره العالمي حول التنمية البشرية لسنة 1991.

إن التباين بين التنمية البشرية والفقر البشري يعكس طريقتين مختلفتين لتقييم التنمية، تتمثل الأولى في المقاربة الشاملة التي ترتكز على التقدم الذي أحرزته مجمل العناصر، التي تتكون منها كل مجموعة بما في ذلك الفقراء والأغنياء، وتقابل هذه المقاربة للقدرات، مقاربة العوز التي تنصب على وضع الفقراء والمحرومين، وفي هذا المنظور، لا يمكن للتقدم مهما كان معتبرا الذي يحققه الأشخاص ميسوروا الحال، أن يحجب التحسن الطفيف لظروف المحرومين. .

ويرتبط مؤشر الفقر البشري بالنقائض الموجودة في العناصر الأساسية نفسها، التي يراعيها مؤشر التنمية البشرية، والمتمثلة في معدل الحياة، التعليم والظروف المعيشية، ويحيل العنصر الأول على العجز في مجال امتداد العمر، حيث أن احتمال الوفاة المبكرة نسبيا، يتم تجسيده داخل مؤشر الفقر البشري بنسبة الأشخاص المعرضين للوفاة قبل سن الأربعين، ويعنى العنصر الثاني بالعجز الموجود في مجال التعليم، ويقاس بنسبة الأميين في أوساط الكبار.

أما العنصر الثالث فيتعلق بالعجز في مجال ظروف المعيشة، ويرتبط أساسا بما يوفره الاقتصاد في مجمله، ويتعلق الأمر بمؤشر فرعي مركب يتضمن هو نفسه المتغيرات التالية: الاستفادة من المياه الصالحة للشرب، ونسبة الأطفال الذين يقل عمرهم عن الخمس سنوات، والذين هم ضحايا سوء التغذية.

وتجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات في هذا السياق، حيث أن المنطلق الذي تخضع له بنية المتغيرة الاقتصادية، هو أن الناتج الداخلي الخام الذي يؤخذ بعين الاعتبار في مؤشر التنمية البشرية، هو في الحقيقة إنتاج يصنع من الوسائل العمومية والخاصة، بما أن المصالح العمومية تمول من الدخل الوطني في مجمله.

***المتغيرات المؤشراتية للتفاوت الاجتماعي بين الجنسين (ISDH):**

لقد بين برنامج الأمم المتحدة أن تصحيح مؤشر التنمية البشرية بمراعاة التفاوت بين الجنسين، لم يتحسن بالنسبة لجميع البلدان، مما يدل على أن النساء لا تعاملن بنفس المعاملة التي يحظى بها الرجال، على الرغم من النقاشات المطولة حول عدم المساواة بين الجنسين، والتغييرات التي طرأت على القوانين، ويستعمل مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية، نفس المتغيرات التي يستعملها مؤشر التنمية البشرية، ويعتمد نفس طريق الحساب، لكنه يصحح المستويات المتوسطة لهذه المتغيرات بكيفية تعكس الفوارق الاجتماعية بين الجنسين.

ويهدف مؤشر مشاركة النساء، إلى قياس مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والمهنية، ونظرا لقلة المعطيات المتوفرة في هذه المجالات بالنسبة لبلدان عديدة، يتم حساب هذا المؤشر على أساس ثلاثة أنواع من المتغيرات:

-فيما يخص المشاركة في الحياة السياسية، يتعلق الأمر بنسبة النساء اللائي حزن على مقاعد في البرلمان.

-وبالنسبة للمشاركة في الحياة المهنية، فالأمر يتعلق بنسبة النساء اللائي يمارسن مهنا حرة وتقنية من جهة، والوظائف الإدارية من جهة أخرى.

-وفيما يتعلق بالمشاركة في الحياة الاقتصادية، فيتعلق الأمر بالناتج الداخلي الخام غير المصحح لكل ساكن، بتكافؤ القدرة الشرائية.

إن دراسة مؤشر التنمية البشرية (IDH)، والمؤشرات الأخرى (مؤشر الفقر البشري IPH)، ومؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية(ISDH)، ومؤشر مشاركة المرأة، حسب المعايير الدولية وعلى أساس الإحصائيات الوطنية، من شأنها أن تعطي لمحة عن تطور التنمية البشرية في الجزائر.

وبعد تحديد بنية مؤشرات التنمية البشرية وأهميتها، ينبغي الآن حساب مختلف هذه المؤشرات انطلاقا من المعطيات الإحصائية الجزائرية، والسعي إلى إبرازها، وإن الهدف من هذه العملية هو معرفة كيف تساهم الدراسات التي تصدر عن المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في السياسات العامة، وهل يتم الأخذ بها عند رسم السياسة.

ب/ مؤشر التنمية البشرية:

لقد تحسن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بين 1998و2005 بنسبة 1.4 نقطة سنويا، في حين كانت وتيرة التقدم نقطة واحدة خلال الفترة ما بين 1985و1995، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر التنمية البشرية، هو تركيب لثلاث وضعيات مميزة لمختلف مظاهر التنمية البشرية: معدل الحياة عند الولادة، مستوى التعليم باعتباره من مستوى محو الأمية لدى السكان الراشدين، والتي يراد بها أن تكون مسيطرة دون معرفة قدرها التجريبي السنوي، ومستوى التمدرس لدى الفئة من6 إلى 24 سنة، وكذا الناتج المحلي الخام للفرد الواحد المعبر عنه بالدولار الأمريكي.

أما فيما يتعلق بالوضعية الديموغرافية والصحية فيعبر عنها بـــ:

تطور نسبة النمو الديموغرافي:

لقد تطورت نسبة النمو الطبيعي للسكان كما يلي:[1]

السنة	نسبة النمو الطبيعي %
2001	1.555
2002	1.553
2003	1.558
2004	1.63
2005	1.969

الجدول "1": تطور نسبة النمو الطبيعي للسكان.

إن تطور التحول الديموغرافي الناتج عن تطور الذهنيات بخصوص حجم الأسرة، وكذا عن السياق الاقتصادي والاجتماعي لفترة السبعينيات، قد تسارع بعد السقوط الحاسم لإيرادات تصدير المحروقات، ابتداء من عام 1986، وهي الفترة المتسمة بعودة البطالة وبالتضخم وانخفاض مستوى المعيشة في الجزائر.

إن التحول الديمغرافي الذي ظهر أواسط السبعينيات قد أخفاه نوعا ما الصعود الظرفي البسيط لنسبة المواليد، والناتج عن عودة زواج فئات كثيرة من مواليد 1970-1985، وفعلا فقد انتقلت نسبة النمو الطبيعي من أكثر من 2% عام 1995 إلى 01.43 % عام 2000، لتعود إلى الارتفاع إلى 1.69 عام 2005. وبهذا عرفت نسبة الزيجات في السنوات الأخيرة وثبة معتبرة، راجعة جزئيا إلى استدراك التأخر المسجل خلال السنوات الأخيرة لعشرية التسعينيات، وإلى التحسينات المشهودة لوضعية سوق العمل وظروف المعيشة. لكن

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2006، ص: 4.

في مقابل ذلك، منذ سنة 2000 سجلت الحالة المدنية ارتفاعا معتبرا لنسبة الزواج، فارتفع بذلك المعدل الإجمالي للزيجات من 5.36 بالألف سنة 1998 إلى 8.5 بالألف سنة 2005.

وينبغي التأكيد على أن الميل نحو ارتفاع عدد المواليد الملاحظ من خلال معطيات الحالة المدنية ابتداء من سنة 2000، قد يستمر إلى غاية2006 أو أكثر، ويرتبط هذا الميل بصفة أخص بتأثير بنية الأعمار المتسمة ببلوغ أجيال 1975- 1985، وكذا بالعدد المتزايد للزيجات (280000 سنة2005مقابل 158000 سنة 1998)، مما يؤدي إلى حدة الطلب الإجمالي على الشغل والتعليم والسكن.

ومن البديهي بفضل البحبوحة المالية، والإنعاش الاقتصادي الذين يميزان السنوات التي تلت سنة 2000، أن يتجلى تأثير الظرف الاقتصادي المرتبط بالتغيرات التي طرأت على فئات الأعمار، وأن يتواصل في المستقبل بحيث تتلاشى مكابح بناء أسر جديدة من سكن وبطالة، وبصفة عامة نظرة المجتمع إلى تدني الظروف المعيشية الأمنية.

تطور معدل الحياة عند الولادة:

يمثل معدل الحياة عند الولادة في التنمية البشرية مؤشرا ممتازا للحالة الصحية للسكان، وقد رجح معدل الحياة عند الولادة بين 1995 و2005 حوالي 1.03 نقطة في النسبة المئوية، يمكن أن تترجم إلى امتداد في العمر يفوق 7 سنوات، ويعود تحسن هذا المؤشر أساسا إلى ما يلي:

-تراجع نسبة وفاة الأطفال والصبية (0- 4 سنوات) بحوالي 6 نقاط في النسبة المئوية.

-انخفاض وفاة الأمهات بــ 32 نقطة في النسبة المئوية في السنة وذلك منذ 1999.

-انخفاض المعدل الإجمالي للوفيات بصفة عامة، بمعدل 36 نقطة لكل ألف نسمة بين 1995و2005.

إن التحسن النسبي لظروف معيشة السكان خلال السنوات الأخيرة، وارتفاع مستوى تعليم وتربية الإناث والذكور على حد سواء، وكذا تراجع سن الزواج ودخول سوق العمل المنفتح نوعا ما على المرأة، تعد في

النهاية العوامل التي كانت وراء التقدم الذي أحرزته المؤشرات الديمغرافية للجزائر، ويضاف إلى هذه المميزات، العدد المعتبر للسكان الذين تبلغ أعمارهم 60 سنة فأكثر، حيث ارتفع من1.7 مليون نسمة عام 1995 إلى قرابة 2.4 مليون نسمة عام 2005، أي زيادة قدرها 3.5% سنويا.

إن كل هذه المعطيات تدل على أن تحسن معدل الحياة عند الولادة، راجع أساسا إلى انخفاض وفاة الأطفال والصبية التي مع انخفاض مؤشر الإخصاب، تدل على التأطير الجيد لمتابعة حالة الحمل والولادة، غير أنه ينبغي بذل جهود أكثر في مجال صحة الأم والطفل، كما ينبغي إبراز بعض العوامل المفسرة لحالة صحة السكان والنقائص التي لا تزال قائمة.

إن أسباب تحسن حالة صحة سكان الجزائر راجع أساسا إلى:

-التقدم المحرز في مجال حماية صحة الأم والطفل، ونذكر على سبيل المثال متابعة البرنامج الموسمي لتلقيح الأطفال بتغطية تفوق 90% ، حيث نجد 92.3% من الأطفال ملقحين ضد الحصبة كما اختفى مرض شلل الأطفال، ولوحظ انخفاض معتبر للدفتيريا والسعال الديكي، وكذا نقص في نسبة انتشار الأمراض والوفيات المرتبطة بالإصابات التنفسية الحادة وأمراض الإسهال وكذا السل.

-التقدم المحرز في مجال مكافحة الأمراض المتنقلة، وذلك من خلال برامج النشاطات الصحية التي وضعتها وتتكفل بها الدولة.

-الانخفاض الكبير للأمراض المتنقلة عبر المياه، والمصحوب باختفاء الكوليرا.

-تعزيز تأطير فريق العمل الصحي، وشبه الطبي.

-توسيع تقديم العلاج لإشباع الحاجات الجديدة.

-معرفة السكان كيفية الاستفادة من المصالح الصحية كما ينبغي.

-سهولة الوصول إلى المصالح الصحية بفضل تطورها جغرافيا.

-التقدم في مجال التكفل المالي بالحاجيات الصحية.

-وضع وسائل سياسة صيدلية وطنية، وذلك بإعادة تنشيط اللجنة الوطنية لمدونة الأدوية المطروحة في السوق.

أما فيما يتعلق **بمستوى التعليم**: فقد بلغ عدد المستفيدين من مجال التربية والتكوين والتعليم العالي 7.5 مليون مستفيد عام 1995 منهم 54% ذكور، وارتفع عددهم عام 2005 إلى 8.9 مليون، تمثل نسبة الذكور 50% .وفيما يتعلق بمؤشر مستوى التعليم، فهو يضم (3/1) المعدل الإجمالي للتمدرس المزدوج للفئة من 6 إلى 24 سنة و (3/2) نسبة محو الأمية لفئة 15 سنة فأكثر.

وفيما يتعلق بمحو الأمية، فلقد ارتفع معدلها لدى الفئة 15 سنة فأكثر، والذي يعني معرفة القراءة والكتابة وفهم نص كامل، من 65.50% عام 1998 إلى 76.3% عام 2005، أي بزيادة قدرها 2.20% في المعدل السنوي، وقد ارتفعت نسبة محو الأمية في الوسط الريفي من 48.5 % سنة 1998 إلى 72.6% سنة 2005، فيما ارتفعت نسبة النساء المتعلمات من 54.3 % سنة 1998 إلى 68% عام 2005.

أما فيما يتعلق بالتعليم الإجباري (6-15 سنة) فقد ارتفع المعدل الإجمالي للتمدرس من 87.92 % سنة 1995 إلى 96.01% سنة 2005، وفي هذا الطور، كانت نسبة التمدرس سنة 2005 : 93.6 % بالنسبة للإناث و 98.4 % بالنسبة للذكور، ويعرف التعليم المتوسط والتعليم الثانوي تزايد سنويا متوسطا لعدد التلاميذ برتبة 3.5% و 4% على التوالي، وقد تمت إعادة هيكلة عدد التلاميذ مراعاة لما سبق ذكره، غير أن القطاع لا يزال يتميز بما يلي:

-استمرار التفاوت الجهوي، حيث تمثل المنطقة التلية مثلا أعلى مستوى للتعليم قبل منطقة الجنوب والهضاب العليا.

-رداءة نوعية ومردودية المنظومة التربوية، التي تعكسها كثرة الضياع المدرسي، والاستبقاء الكثير للتلاميذ الملاحظ من خلال نسب الإعادة على مستوى كل الأطوار وخاصة في أقسام الامتحان، إضافة إلى الضعف

الكبير لنسب النجاح في امتحاني : شهادة البكالوريا، وشهادة التعليم المتوسط، وهذه الوضعية ناجمة أساسا عن تراجع نسبة التأطير في المتوسط والثانوي، بسبب ارتفاع عدد التلاميذ الذي لم يصحبه ارتفاع في عدد المتدمرسين.

أما فيما يخص **التكوين المهني**: فلتقدير الاهتمام الذي يلقاه هذا القطاع منذ سنوات، يجدر التذكير بالميزات التالية:

-ارتفع عدد المتمدرسين سنة 2005، في أشكال التكوين المختلفة، إلى أكثر من 467000 متربصا بزيادة قدرها 9.6% مقارنة بسنة 2000.

-السياق الاجتماعي الموسوم بالحط من قيمة شعب التكوين المهني، وجهود مدونة الاختصاصات المدرسة، هذه التأثيرات لا تتلاشى بسرعة.

-التوزيع غير العادل لشعب التكوين.

-ضعف مستوى التكوينات المقدمة.

-ضعف المردود الخارجي، حيث لا تتعدى نسبة إدماج خريجي القطاعات الأخرى.

ومن بين هذه العوامل التي تقف وراء مثل هذه الحالة، يمكن أن نذكر أساسا: المستوى الضعيف لكفاءة المكونين الذين من بينهم 27.1% فقط أساتذة متخصصون في التعليم المهني، بالإضافة إلى تدني نسبة التأطير نتيجة لنقص المدرسين.

وفيما يتعلق **بالتعليم العالي**: ففي سنة 1995، كانت النسبة الإجمالية للتمدرس في التعليم العالي 12.1%، وفي سنة 2005 بلغت هذه النسبة 21.8%، وتعتبر النتائج المحرزة ثمرة الجهود التي تبذلها الدولة لفائدة هذا القطاع، وعلى سبيل التمثيل ينبغي التأكيد على ما يلي :

-ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي تقريبا إلى خمسة أضعاف في ظرف عشر سنين ليبلغ سنة 2004حوالي27 جامعة، 13مركزا جامعيا، 12مدرسة ومعهد وطني، 45 مدارس وطنية عليا و4 ملحقات أربعة للجامعات.

-في مجال الخدمات الجامعية، يستفيد أكثر من 50% من الطلبة من السكن في الإقامات الجامعية، وحوالي 90% من الطلبة يتقاضون المنحة من الدولة، ويتم تقديم أكثر من مليون وجبة في اليوم للطلبة مقابل دينار رمزي، فيما يستفيد أكثر من 700000 طالب من النقل الجامعي يوميا.

ويتميز القطاع أساسا بما يلي:

-ضعف نسبة ونوعية التأطير البيداغوجي.

-تدني ظروف عمل الأساتذة.

-نقص فعالية المردود الداخلي للمنظومة الذي تعكسه إعادة السنوات.

-تنوع الوسائل المادية والبشرية، وتوزع المقاعد البيداغوجية على المستوى الوطني.

-تفوق الجانب النظري على التطبيقي، وشبه غياب التربصات في الوسط المهني رغم وجود الإطار القانوني المتعلق بذلك.

-صعوبة تشغيل خريجي الجامعات، والراجع أيضا إلى عدم تكافؤ الشهادات المحضرة و احتياطات المستخدمين.

كنتيجة لما سبق ينبغي إعادة تركيز المنظومة التربوية على وظائفها المتمثلة في التكوين والإدماج والتأهيل، حتى يتحسن مردودها الداخلي لضمان إتمام 90% من شريحة العمر لتعليمها الأساسي مع خفض الضياع المدرسي وتطوير إجراءات دعم التمدرس، ولا بد أن يمر هذا التحسن بالرجوع إلى المعايير الدولية فيما يخص كفاءة العاملين والتأطير التربوي والإداري، وكذا بإعادة قيم الآداب، وأخلاق المهنة.

وبذلك لن يكون للمدرسة اعتبار لأية شرعية، سوى تلك القائمة على أساس: الأهلية، المعرفة، الكفاءة واحترام قوانين الجمهورية، ومن جهة أخرى ينبغي عصرنة برامج ومناهج المنظومة التربوية، بإدخال التقدمات المحرزة في العلوم والتكنولوجيا على تعليمها، وذلك بتكييفها مع المتطلبات الجديدة الناتجة عن التغييرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي ظهرت في الأعوام الأخيرة، وأخيرا إدخال آثار العولمة، و مجتمع الإعلام و الاتصال و الحضارة العلمية و التكنولوجية.

إن تطبيق الإصلاحات يتمحور حول المحاور الآتية:

-وضع نظام جديد للإعلام وتحسين التأطير التربوي والإداري والتسييري.

-إعادة الإعتبار للسلك التربوي وتأهيل الحقول التأديبية.

-إدخال وتعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة.

-إعادة التنظيم العام للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

-دعم التمدرس ومحاربة الفقر.

وتبقى نوعية التكوين تشكل الرهان الأكبر، هذه النوعية التي تعتبر عاملا أساسيا للتنمية البشرية المتمثلة خاصة في تحسين نوعية معيشة الأفراد وإثراء كفاءة المجتمعات، ولقد تبين فعلا أن الاستثمار في القدرة البشرية القائمة، أساسا على التربية والصحة يعد عاملا حاسما في ترقية نمو اقتصادي مستدام، وكذا ترقية الشغل.

ج- مؤشر الفقر البشري:

لقد انخفضت قيمة مؤشر الفقر البشري، المحسوبة انطلاقا من المعطيات الوطنية من 25.23 % سنة 1995 إلى 16.60% سنة 2005، أي بنقص في الفقر بـــ4 % من المعدل السنوي، وقد كان من الممكن أن تحتل الجزائر بفضل هذه النتيجة المرتبة الأولى بين الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، لكن على أية

حال هذه النتيجة، تنم عن الجهود والوسائل المعبأة من أجل القضاء على الفقر على المدى الطويل، وتخفيض نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب وتغذية الأم والطفل.

أما فيما يتعلق **بطول العمر**: فلقد سبقت الإشارة إلى أن تحسن ظروف المعيشة ونشاط برامج الصحة العمومية، كان لهما أثر على تحسن الحالة الصحية للسكان، وعلى تخفيض نسبة الوفيات، وفي هذا الإطار انخفض احتمال الوفاة قبل أربعين سنة من 12.13% سنة 1995 إلى 6.39 % سنة 2005، أي بتراجع للخطر قدره 6.21 % من المعدل السنوي، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى برنامج التلقيح الموسع، وإلى تراجع الأمراض المعدية، التي لم تعد تشكل الأسباب الأولى للوفاة في البلاد.

وفيما يخص **الأمية**: فإن تكوين رب الأسرة وزوجته، لدليل على الجهود المبذولة في سبيل القضاء على الأمية، ونذكر دور المدرسة في التكفل الفعلي بالسكان المتمدرسين ومحاربة الضياع المدرسي، وفي هذا الصدد نقل تحقيق المعهد الوطني للصحة العمومية لسنة 2005 ما يلي:

-37 % من أرباب الأسر البالغين 35 سنة فما فوق أميون.

-31 % لا يتعدى مستواهم الابتدائي، و04 % لديهم مستوى التعليم العالي.

-54 % من أزواج أرباب الأسر أميات، و24 % لديهن المستوى الابتدائي، وبذلك حوالي 80% من الأزواج مستوى تكوينهم ضعيف.

أما في سنة 1998، مست الأمية 34.5 % من السكان البالغين 15 سنة فما فوق، وفي سنة 2005 بلغت 23.7 %، أي بتراجع في نسبة المعدل السنوي قدره 5.2 %، ولم يعد من الضروري إيضاح عواقب الأمية على صحة العائلات والمحيط والدعم المدرسي للأطفال والأسر.

ويمثل التسرب المدرسي، حسب تحقيق الدراسة حول مستويات المعيشة لسنة 2005، العامل الأول الذي يغذي الأمية، فلقد مس انقطاع التمدرس 31.8 % من الأشخاص، الذي تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 24 سنة، غادر 2.39 % منهم المدرسة في الطورين الأول والثاني و 54.4 % في الثانوي.

وتعود أسباب هذا الانقطاع على ما يلي:

-التخلي الإرادي (العمدي) عن المدرسة (33.58 %).

-الإقصاء والإبعاد (10.95 %).

-قرار الآباء في انقطاع التمدرس 21.17 % خاصة في الطورين الأولين.

نلاحظ أن التخلي عن التمدرس في الأرياف مضاعف، ومضاعف عامة لدى الإناث، ورغم الجهود التي تبذلها السلطات العمومية، إلا أن الضياع في مختلف أطوار التعليم سيمثل العامل الذي يعرقل محاربة الأمية.

وفيما يخص **السكان المحرومون من الماء الشروب:** فقد بلغ عددهم حسب الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998حوالي 17 % من عدد السكان الإجمالي، أي ما يعادل 5 ملايين نسمة، فيما ارتفع المعدل السنوي للسكنات الموصولة بالماء الشروب بـــ 2.4 % منذ سنة 1996 وفي سنة 2005، بلغت نسبة السكنات المستفيدة من الماء الشروب أكثر من 85%، دون حساب الأسر التي تعتمد على مياه الآبار والينابيع، إضافة إلى هذا، فإن الأمراض المتنقلة عن طريق المياه لا سيما: الكوليرا، الإسهال وحمى التيفوئيد تعتبر عاملا محددا لتقدير عدد السكان المحرومين من الماء الشروب، حيث لم يتم تسجيل أية حالة للكوليرا والإسهال منذ سنة 1996، فيما انخفض عدد حالات حمى التيفوئيد بين 100 ألف نسمة أي من 15.08% سنة 1995 إلى 2.64 % سنة 2004 أي بتراجع قدره 12.44 %.

كما ساهمت محاربة السكن الهش في تسهيل الاستفادة من الماء الشروب، فقد انخفضت النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب من 22 % سنة 1995 إلى 5 % سنة 2005، أي بتطور من 6.2 مليون إلى 1.6 مليون سنة 2005، مع انخفاض للمعدل السنوي قدره 13 %.

أما فيما يخص **الفقر في الجزائر**: فلقد أخذ حجما واسعا في المجتمع الجزائري، ولفهم حدة هذه الظاهرة ينبغي الرجوع إلى سياق الانقلاب المفاجئ لأسواق المحروقات سنة 1986، والسقوط الحاشم لإيرادات التصدير ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية المفجعة، وبهذا زاد وضوح العيوب البنيوية للاقتصاد الجزائري، حيث أظهرت بالفعل أزمة 1986 التبعية الكبيرة للاقتصاد الجزائري لعوامل خارجية، وضعف نجاعته، وكذا خلله الوظيفي.

وقد كان للإصلاحات الاقتصادية الضرورية التي شرعت فيها الدولة، وظروف تحقيقها، وكذا الإجراءات المتخذة لإعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى، لا سيما في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كانخفاض مستوى التشغيل والقدرة الشرائية الناجم عن تزايد عدد العمال، وتحرير والتخلي عن دعم الأسعار، وبالفعل لم يكن لبرنامج التعديل الهيكلي نتائج ايجابية فقط، بل إن تأثيراته الاجتماعية السلبية كبيرة، وقد تم عرض وتحليل هذه النتائج بطريقة معمقة من قبل عدة فاعلين، ولا بأس بالتذكير هنا، على الأقل بجانبين مهمين مرتبطين جدا ببعضها وهما البطالة والفقر.

ويمكن ذكر بعض الوسائل التي تساهم في محاربة الفقر منها خاصة:

-عودة الاقتصاد الوطني للانتعاش من جديد خلال السنوات الخمس الأخير، بمعدل ارتفاع مستمر وارتخت الضغوطات التي كانت تعرقل خلق مناصب الشغل، وبذلك انخفض معدل البطالة إلى ما يقارب النصف (15.3 % سنة 2005 عوضا عن 29.5 % سنة 2000)

-ارتفع حجم التحويلات الاجتماعية إلى أكثر من 770 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 50 % من جباية البترول، و12.6 % من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما ارتفعت الميزانية الاجتماعية للدولة بصفة معتبرة، مقارنة بسنة 2000 منتقلة من 161.1 مليار إلى 293 مليار دينار سنة 2004، وقد تم توجيه النفقات إلى الدعم التربوي (المنح)وإلى نشاطات الدعم الاجتماعي، وكذا إلى الخدمات العائلية ومنح المجاهدين والمنظمات الاجتماعية.

-خلال الفترة 2000 -2005 تم تثبيت وتطوير مختلف آليات الحماية الاجتماعية والإدماج، من خلال ترقية الوظائف المؤقتة وإنشاء المؤسسات ونشاطات التضامن، كما تحسنت نشاطات التضامن الوطني الرامية إلى تحقيق نتائج فورية، وذلك بمحاربة مظاهر الفقر، خاصة خلال السنوات الأخيرة بفضل الموارد المالية الهامة الموجهة إلى النشاطات الآتي:

*منح الأدوات المدرسية، وتنظيم النقل المدرسي في البلديات المحرومة، والزيادة المعتبرة في عدد المطاعم المدرسية، مما ساهم في تخفيض نسبة التسرب المدرسي وآثاره على تفشي الأمية.

*فتح مطاعم الرحمة في شهر رمضان واستقبال وإيواء الأشخاص بدون مأوى، وكذا الأشخاص المحرومين والنساء الوحيدات.

*تنظيم مراكز لقضاء العطل لفائدة أطفال العائلات المعوزة.

*المساهمة في امتصاص السكنات الهشة.

ومن بين الوسائل المطبقة أيضا لمحاربة الفقر، تحسين ظروف المعيشة بتسهيل الحصول على المنشآت الاجتماعية الأساسية حيث:

*يمثل السكن الاجتماعي الايجاري 35.7 % من مجموع السكنات، التي تكفل قطاع السكن ببنائها خلال الفترة 1999 – 2003، أي ما يعادل 248107 سكنات من بين 693280 سكنا الممنوحة.

*الاستفادة من الماء الشروب والتطهير: بلغ معدل التوصيل بشبكات التزويد بالماء الشروب 85 %، من أجل 32.9 مليون ساكن مستقر خلال سنة 2005.

*الاستفادة من الكهرباء والغاز: يبلغ معدل توصيل الكهرباء حاليا 96 %، ومعدل التزويد بالغاز الطبيعي 34%.

ومن المهم أيضا التطرق إلى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ذلك أنه زيادة عن التشغيل، كان لهما أثر واضح فيما يخص تحسين ظروف المعيشة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004، ويهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي:

– محاربة الفقر. – خلق مناصب شغل. – التوازن الجهوي وإعادة إحياء الفضاء الجزائري.

ويتمثل رصيد هذا المخطط فيما يلي:

-4300000 شخص عرفوا تحسنا ملحوظا في أوضاعهم المعيشية في التجمعات الحضرية والريفية.

-4000000 شخص استفادوا من فك العزلة.

-3900000 شخص استفادوا من الماء الشروب.

-1900000 شخص استفادوا من توصيل شبكة الغاز والكهرباء.

-1700000 شخص استفادوا من تطوير المنشآت الصحية.

-2100000 شخص استفادوا من تحسين ظروف التمدرس.

أما ما يتعلق **بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:** فخلال سنة 2002 توسعت مهام وزارة الفلاحة لتشمل التنمية الريفية، وذلك عن طريق تشكيل وزارة منتدبة للتنمية الريفية، كما أن برنامج الحكومة الذي يهدف خاصة إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، قد أخذ أيضا بعين الاعتبار إعادة إرجاع التوازن البيئي، وتحسين ظروف المعيشة لسكان الأرياف، عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. بالإضافة إلى ذلك، ترسم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، التي تمت ترقيتها في تلك الفترة، معالم تنمية ريفية متكاملة ومتوازنة ومستدامة لكل الأقاليم الريفية كالآتي: الأقاليم الريفية التي تكاد تنعدم فيها الحياة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية التنافسية، وكذا الأقاليم الفلاحية الملاصقة للفضاءات الحضارية.

إن المسعى المحدد من المخطط السابق الذكر، يدمج مبدأ تعادل الفرص وكذا محاربة التهميش والهشاشة، كما أنه يفضل عملية التقريب، ومشاركة السكان المحليين معتمدا في ذلك أساسا على البرنامج الجواري للتنمية الريفية، ومن هذا المنظور يشكل البرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية مقاربة مكيفة، من أجل القضاء على الفقر، ولا يتجلى تراجع الفقر في انخفاض البطالة فحسب، بل يظهر أيضا في رفع الضغوطات التي تعيق تنمية الريف سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، وخير دليل على ذلك التكفل بمشكلة السكن الريفي.

كما يهدف هذا المخطط، زيادة على مناصب شغل جديدة، إلى تزويد سكان الأرياف المحرومين عموما، بعقارات ووسائل مالية ومادية، وكذا بمعارف ودعم المؤسسات لتمكين كل فلاح منخرط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، من الإستفادة القصوى وفي أقصر الآجال من عمله.

تعد عوائد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على الشرائح المحرومة معتبرة، حيث تتمثل في مصادر جديدة للمداخيل، وتحسين ظروف المعيشة، وخلق موارد جديدة، وكذا تطوير المنشآت والخدمات، لا سيما لفائدة سكان المناطق المعزولة في إطار شق طرقات للوصول إلى المستثمرات الفلاحية مثلا: بلغت الحصيلة

المسجلة 23471 كلم، فيما تعززت الجهود في مجال مد الأرياف بالكهرباء، عن طريق توصيل 5260 كلم من الخطوط الكهربائية.

وفيما يتعلق **بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية:** فهي تشكل أداة تدخل مفضلة في المناطق الريفية، وبالفعل فإنها ترتكز على إجراء تساهمي، مما يفضل الإدماج على أساس مختلف التدخلات وأجهزة الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تعد آلة مجددة فيما يخص بناء المشاريع، حيث خضعت لتجارب في الميدان منذ سنة 2003 وتستجيب لطموحات السكان والسلطات المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن إجراء المشاريع الجوارية للتنمية المحلية يعرض إمكانيات كبيرة من حيث الهدف.

وبالتالي فإن النتائج المتحصل عليها تنعكس مباشرة، وبصفة عميقة على ظروف معيشة السكان الفقراء في المناطق المعزولة و المهمشة، وفي نهاية سنة 2005، تم تمويل 1146 مشروع جواري للتنمية الريفية، وقد تم الشروع فعليا في 660 مشروع منهم، وذلك لفائدة 67568 أسرة معنية، كما سبق وأن تم استلام حصة متكونة من 243 مشروع ، إضافة إلى أنه تم برمجة 9200 مشروع جواري آخر، والذي سيمس مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ما يقارب 6 ملايين شخص.

يقوم المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمج على المبادئ القاعدية التالية:

*تطبيق المشاريع الجوارية على أساس مساهمة مشتركة.

*تنظيم وتقنين مساهمة السكان المعنيين.

*ترقية وظائف التنشيط، التنسيق والتطبيق.

*معالجة الإشكاليات المحلية (مكافحة التصحر، ترقية التراث و المهارة المحليين).

*الأولوية للسكان الأكثر عزلة .

*إدراج حركية المشروع ضمن إقليمه.

*تكامل بين الاستثمارات ذات استعمال جماعي، وذات استعمال فردي.

*تكامل من الأساس بين أجهزة دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

*نظام المتابعة، التقييم والمراقبة.

وبإجراءاتها، أهدافها، ونتائجها تشكل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، ممارسة حسنة شرعت فيها الجزائر في العالم الريفي.

د- مؤشر مساهمة النساء:

بالرغم من أن التقرير العالمي حول التنمية البشرية للبرنامج الوطني للأمم المتحدة، لا يشير إلى هذا المؤشر، إلا إن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بذل كل مجهوداته، من أجل الاندراج نهائيا ضمن التقييم الشامل للتنمية البشرية، وفيما يخص تطور مؤشر مساهمة النساء ، فقد تطورت قيمته بزيادة قدرها 33.1 % في الفترة الممتدة بين 2000 و 2005، كما أن قيمة المؤشر تضع البلاد في المكانة 50من ترتيب مؤشر مساهمة النساء، ومنذ التفتح الديمقراطي وظهور التعددية تستثمر النساء أكثر فأكثر في المجال السياسي، كما تندرج مساهمتهن ليس فقط كناخبات، ولكن أيضا كمترشحات في مختلف الاستثمارات المتعلقة بانتخاب الجمعية الوطنية، و في انتخابات الجمعيات البلدية والولائية.

وتجد الإشارة إلى أنه من خلال إقامة نظام الحصص، فإن مستوى تمثيل النساء في البرلمان قد ارتفع في بعض البلدان العربية، غير أنه في الجزائر هناك نقاش في الميدان، وبهذا فإن بعض الأطراف المعروف بأنها ملتزمة في الكفاح من أجل ترقية حقوق النساء، لا تنظم إلى هذا المسار، باعتبار أن هذا الأخير يعد شكل آخر للتمييز بالنظر إلى النساء. وتجدر الإشارة إلى أنه للمرة الأولى، قامت جزائرية مسؤولة عن تكوين سياسي، بحملة رسمية بصفتها مترشحة أثناء الانتخابات الرئاسية أفريل 2004، وكانت الحكومة في سنة 2002، تتكون من خمس نساء من بينها وزيرة منتدبة مكلفة بالأسرة ووضعية المرأة، وتعد أقل عددا حاليا، إضافة إلى أنه توجد في تلك

الفترة أربع نساء سفيرات، اثنان منهما يشغلان منصب رئيسة مركز، و اثنان منهما يشغلان منصب في الإدارة المركزية.

كما تجدر الإشارة من جهة أخرى، إلى أنه تم تعيين امرأة كوالي في سنة 1999 وذلك للمرة الأولى، ومنذ ذلك الحين، تم ترقية امرأتين كوالي خارج الإطار، والي منتدبة، وثلاثة نساء في منصب أمين عام، أربعة مفتشات عاملات، وسبعة نساء في منصب رئيس دائرة، غير أن تواجد المرأة ذات أهمية حقيقية في النظام القضائي، ففي سنة 2005، تم إحصاء:

* 1056 قاضية من بين 3041 قاضي. * 29 رئيسة محكمة من بين 129.

* 83 امرأة قاضي التحقيق من بين 303. * رئيسة مجلس الدولة واحدة.

* رئيسة غرفة على مستوى مجلس الدولة من بين 05.

* 06 نساء قضاة على مستوى رؤساء فروع المحكمة العليا من بين 15.

ويظهر أن أسلاك القضاء تحتوي على أكبر نسبة من النساء، بما أنه يعد ما يقارب قاضي من 04 نساء، وسيتم توطيد هذا الميل بحيث أن نسبة النساء المترشحات في سلك القضاء تفوق نسبة الرجال.

ترتكز الأجهزة القانونية الموضوعة في الجزائر من أجل ترقية و حماية حقوق المرأة، على مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع المحددة في المادة 29 للدستور، هذه الأجهزة تخص بالفعل الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية للمرأة، وتتمتع المرأة بكامل قدراتها القانونية في ما يخص الحالة المدنية، الجنائية، الإدارية والتجارية، كما تتمتع بحقوق التصويت و أهلية الترشح، حق الدراسة والعمل والمشاركة في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وكذا تقلد مناصب عليا. وتم استكمال الآليات المؤسساتية العملية لحقوق المرأة في سنة 2002، مع إنشاء منصب وزيرة منتدبة مكلفة بالأسرة و قضايا بالمرأة، وهذه الهيئة الحكومية مكلفة بالسهر

على تطبيق الإستراتيجية الوطنية في ميدان ترقية حقوق المرأة، بالشراكة مع المؤسسات العمومية والأكاديمية و الحركة الجمعوية، في هذا السياق، مهامها تتجلى في:

*تدعيم التنسيق ما بين مختلف المصالح الوزارية، من أجل ترقية الإدراج الكامل للمقاربة "الجنس" ضمن الإستراتيجيات، وبرامج التطور على المستوى الوطني والداخلي.

*اتخاذ سياسات وإجراءات من أجل تدعيم وتوسيع، وتعميق مكتسبات المرأة في ميادين السياسة، الاقتصاد و الاجتماع.

*القيام بدراسات وتحقيقات من أجل ترقب تطور وضعية المرأة والعائلة.

*تطوير آليات التكفل بالإشغالات والمشاكل التي تشكل عائقا، في تحقيق الاندماج الكامل للمرأة في الحياة الوطنية.

ويحتوي الجهاز المؤسساتي المعين كذلك على لجنة حماية وترقية الأسرة والمجلس الوطني للمرأة، اللذان يتكونان من ممثلين للمؤسسات العمومية وممثلين عن الحركة الجمعوية والشخصيات المختارة، على خبرتهم في الميدان. وفي إطار هذا الجهاز التشريعي والمؤسساتي، تضع الجزائر عمليا سياسة شمولية وقطاعية لترقية وحماية المرأة، التي تجد انعكاسها في تخصيص ميزانية وبرامج للتنمية ، في حين تم بذل جهد خاص من أجل مراعاة صحة الأمومة والطفولة، وتمدرس البنات ومحو الأمية عند المرأة، وإدماج هذه الأخيرة ضمن الشبكة الاقتصادية.

وقد تم تفسير عملية السياسة الوطنية لترقية المرأة، بالتقدم الحقيقي في جل الميادين مثلما تبينه المعطيات التالية:

*ارتفاع تمدرس البنات بصفة واضحة في كل مراحل التعليم و التكوين، بما يقارب عدد الذكور وأحيانا يفوقه.

*تطور بنية الشغل النسوي في الفترة الممتدة مابين سنتي 1987 و 2003.

*توسيع الدخول إلى عدة مهن بما أن المرأة تمثل 37% من القضاة، 50 % من المعلمين، 53% من الأطباء، 32 % من الأطر السامين.

*الارتفاع الدائم لعدد النساء رؤساء المؤسسات، وأصحاب المستثمرات الفلاحية.

*باعتبار الجزائر طرفا من مجموع الدول التي صادقت على الاتفاقيات الدولية حول حقوق الرجل عموما، وحقوق المرأة خصوصا، فإنها عادة تفي بالتزاماتها وتقدم تقارير دورية للجان المنشأة عن هذه الاتفاقيات، على سبيل المثال، فقد قدمت تقريرين، واحد سنة 1999 والآخر سنة 2005 للجنة الصادرة عن الاتفاقية حول القضاء، على كل أنواع التمييز تجاه المرأة وقد قامت مصالح الوزيرة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة وقضايا المرأة في جوان 2005، بتحريات وطنية حول موضوع " المرأة واندماجها الاجتماعي والاقتصادي " و خلصت إلى الجوانب التالية:

*يسمح تحليل النموذج من التحقق من أربعة نزاعات فيما يخص الانشغال لمعرفة: النساء الماكثات بالبيت(45.75 %)، النساء المتمدرسات(21.67 %) النساء المشتغلات(18.68 %) و النساء طالبات عمل (10.88 %).

*النشاط المأجور في القطاع العمومي الذي مارسته النساء المشتغلات يعادل 60 %، وفي القطاع الخاص يصل إلى 40 %.

*إشراك المرأة في النشاطات الجمعوية (41.6 %) هي أكبر من دائرة العمل الاقتصادي والاجتماعي.

*إدماج النساء في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتكوين تعد أداة فعالة في النشاط المدني.

*تمارس أغلب النساء حقهن في التصويت بنفسهن (59.7 %)، (3.4 %) انتدبن حقهن في التصويت.

*شاركت النساء في اتخاذ القرارات المهمة في الأسرة بحولي 45.5 %.

*أكثر من نصف النساء المحقق معهن عانين من العنف الشفوي 46.93 %، نفساني 41.96 %، و الجسدي 11.10 %.

2/ آليات إنشاء مناصب الشغل الرامية إلى دعم التنمية البشرية المستدامة:

يعد الشغل أحد الانشغالات المركزية للسلطات العمومية، كما يشكل معيار أساسي لتقويم السياسات الاقتصادية للأسباب التالية:

*مساهمة العمل في الثروة الوطنية.

*دور الشغل في تخفيض نسبة الفقر و إرضاء الحاجيات الأساسية، الإدماج الاجتماعي والتألق الفردي.

*العمل الجماعي للأفراد من أجل تنمية مجتمع مستقر وهادئ في إطار مؤسسات، يشعرون فيها أنهم أطراف معنيون.

لقد ساعد التعديل الهيكلي في الجزائر في عملية القطيعة مع التخطيط الإداري والمركزي للاقتصاد، وترتب عن ذلك تغيرات مؤلمة في عالم الشغل. وفي الواقع من المسلم به أن برامج التعديل لديها انعكاسات ناتجة عن الركود على المدى القصير، لكنها تشكل أيضا شرطا أساسيا في الإنعاش الاقتصادي، فلقد تبين أنه كلما تم التحكم في ظاهرة التضخم بوتيرة أسرع، كلما تعجل إنعاش النمو الاقتصادي، علاوة على ذلك تتوقف درجة دعم الشعب للسياسة التي تنتهجها الدولة، في غالب الأحيان على الاستقرار النقدي أكثر من الثقة المستمرة من فضائل الاقتصاد الحر.

منذ مطلع سنة 2000، تسعى الجزائر في نطاق مالي استثنائي ملائم لتوطيد مكتسبات أولى الإصلاحات الهيكلية لاقتصادها، المحققة في منتصف التسعينيات، قادرة على خلق شروط ضرورية لتحويل أرباح إنتاجية إلى

أرباح إنتاجية مالية، وتوفير ديناميكية نمو خارج قطاع المحروقات، وهكذا يكون حل مشكلة البطالة وتحسن مستمر في شروط معيشة السكان .

أ/ التأثير الديمغرافي على الشغل والبطالة:

فيما يخص الشغل فإن تباطؤ نمو السكان خلال السنوات الأخيرة، لن يقلص من الأثر على العرض في مجال اليد العاملة، وفي الواقع، في سنة 2000 تمثل نسبة السكان النشطة 56.76 % من مجموع السكان، و ستصل هذه النسبة إلى 61.36 % سنة 2030 حسب الفرضية المحتملة. بمعنى أن مسالة الشغل ستكون حاسمة على مدى عدة عقود بالنسبة للأجيال المستقبلية، ويعد النمو الاقتصادي شرط ضروري لتطوير الشغل، لكن النتائج المسجلة خلال السنوات الأخيرة، بينت أنها لم تستطع لوحدها فقط حل مشاكل البطالة، الشيء الذي أدى إلى تحويل الدور المنوط به في البرامج.

وفيما يخص فئة السكان المشتغلين فقد كان سنة 1999: 5.7 مليون نسمة، ووصلت إلى 6.29 مليون نسمة في سنة 2001، وبلغت أكثر من 8 ملايين نسمة سنة 2005، أما فيما يتعلق بخلق مناصب الشغل، ففي الفترة الممتدة مابين 1997-2001 ارتفع المعدل السنوي بنسبة 2.2 % وبلغ 6.6 % خلال الفترة 2001- 2005،أي ما يعادل 1.8 مليون منصب شغل .

حسب تحقيق أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات حول الشغل والمداخيل لسنة 1997و2001، وحول الشغل والبطالة لسنة 2005، سمحت النتيجة المسجلة بإرضاء ليس فقط الطلب الجديد المقدرة بـــ 925.000 منصب شغل، ولكن أيضا التقليص بصفة معتبرة من عدد العاطلين عن العمل، بما يقارب 900.000 شخص، ومن نسبة البطالة بـــ 12 % سنة 2001 إلى 15.3 % سنة 2005.

وسمحت أيضا من تحسين نسبة الشغل سنة 2001 وقد وصلت إلى 24.7 % سنة 2005، ولقد تحسنت نسبة الشغل التي تقيس فئة السكان المشتغلين، بالمقارنة مع فئة السكان في سن العمل، والتي تشير إلى قدرة الاقتصاد على امتصاص اليد العاملة.

أما فيما يخص البطالة فقد تراجعت من سنة 2001 إلى سنة 2005، وهذا ما يجعل الهياكل الديمغرافية أكثر عبئا، وهذه الأخيرة تضفي على البطالة خصائص معينة، وتقدر نسبة بطالة الشباب في الجزائر (- 25 سنة)بأكثر من 30% أي ضعف المعدل الوطني، مقارنة مع نسبة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 40سنة، و الذين يمثلون نسبة أقل من 5 %، وقد انخفضت نسبة البطالة بوتيرة أقل، ففي الفترة ما بين 2004و 2005، انخفضت البطالة لدى الفئة الأقل من 20 سنة بوتيرة (1.06 %).

- **تأثير المنظومة التربوية على الشغل والبطالة:** حيث تفرض الموارد البشرية نفسها اليوم كعامل حاسم من أجل الحفاظ وتطوير المؤسسات، والوضعية اليوم في هذا الميدان متناقضة، ففي الوقت الذي يجد فيه الطلاب الجامعيون أنفسهم بطالين، تجد المؤسسات صعوبات في إيجاد عمال مؤهلين في السوق. إن العجز حاليا في اليد العاملة المؤهلة وفي تنظيم العمل يبرر الرجوع إلى اليد العاملة الأجنبية، وتظهر كضرورة لاكتساب المهارة المهنية، وأيضا لتطوير الكفاءة لدى المؤسسات، وتبين هذه الوضعية بجلاء القضايا المرتبطة بالاصطلاحات في المنظومة التربوية في مجملها، والأخرى المتعلقة بالبحث عن أحسن تكوين ملائم للشغل.

أما فيما يخص **توزيع الشغل:** فحسب فرع النشاط، فإن خلق مناصب الشغل الذي ارتفع بـــ6.6 % خلال الفترة 2001-2005، هو مرتبط أساسا بتطور كل من قطاع الخدمات ليصل إلى 49.3% وقطاع البناء والأشغال العمومية والري ليصل إلى 31 %، وسجل هذان القطاعان على التوالي خلال هذه الفترة، نموا متوسطا سنويا يقدر بـــ 7.2 % و 5.8%.

فيما يخص **الشغل الفلاحي**: فإن المساهمة الضعيفة للقطاع،ترتبط بالخاصية الدورية التي تميز فرع هذا النشاط حيث كان النمو ضعيفا جدا سنة 2005 حيث قدر بـــ2 % ، وتقدر نسبة مساهمة قطاع الصناعة في خلق مناصب الشغل بـــ11 % خلال فترة 2001-2005، وتترجم هذه النسبة تراجع حصة الأشخاص المشتغلين في الصناعة الذي كان يمثل في بداية سنوات 1990 ما يقارب 15 %، فضلا عن ذلك، نلاحظ انخفاضا في وتيرة خلق مناصب الشغل بين فترتي 1997-2001 و2001-2005، أما قطاع الخدمات فهو يحتوي ما يقارب 55 % من السكان المشتغلين، مما يوضح تنمية الشغل في القطاع الثالث.

لقد أحدث القطاع الخاص توسعا هائلا في الشغل بين سنتي 2001و2005 بما يقارب 2.5 مليون منصب شغل (2.1 خارج قطاع الفلاحة)، مما يعادل وتيرة نمو تقارب 18 % في السنة، ويشغل القطاع الخاص في سنة 2005 أكثر من 5 ملايين شخص، ما يعادل 63 % من السكان المشتغلين، غير أن إشكالية القطاع غير الرسمي تحدث توازن في الأداء على مستوى خلق مناصب شغل، وفي الواقع لا يمثل العمال الأجراء المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي و البالغ عددهم 741000 سوى 15 % من السكان المشتغلين في القطاع الخاص و 12 %من المشتركين.

إن مساهمة القطاع الخاص في الشغل وفي القضاء على البطالة تختلف عن مساهمته في الاشتراكات الاجتماعية حيث تمثل حصته حوالي 10 % ما يترجم الالتزام الضعيف بقانون تشريعات العمل في هذا القطاع، وإن النشاطات غير الرسمية لها وزن ثقيل في الاقتصاد، ويجب أن نذكر أن 4 ملايين شخص (أي ما يعادل 49%من المشتغلين)ليسوا منتمين إلى الضمان الاجتماعي، وفي سياق المشاركة في الشغل غير الرسمي، يعد قطاع الخدمات كأول ممون (يحوي 33% من مناصب الشغل غير الرسمية)، يليه قطاع الفلاحة (30.3 %) وقطاع البناء والأشغال العمومية (25%)، أما قطاع الصناعة فيساهم بـــ 12%، وبالنسبة للقطاع العمومي

فإنه يشغل في سنة 2005 قراءة 3 ملايين شخص، أي ما يعادل 37 % من السكان المشتغلين. ويرجع النقص في خلق مناصب الشغل في قطاع الصناعة العمومي إلى 3 أسباب أساسية:

* تباطؤ الاستثمار الصناعي العمومي منذ سنة 1985.

* تسريح العمال لأسباب اقتصادية منذ 1995.

* عجز المؤسسات العمومية عموما على القيام بالتعديلات الضرورية لأداء الإنتاج، وللمؤهلات وللإدارة.

انطلاقا مما سبق لا يمكن لهذا القطاع أن يساهم في الوقت الحالي في القضاء على البطالة، لا سيما أن مؤسساته في حالة إصلاح مريب، أما فيما يخص تمركز الشغل، فقرابة 60% من السكان المشتغلين يتواجدون في المنطقة الحضرية، هذه الهيئة راجعة إلى بنية السكان حيث يشكل السكان الحضريين 60 %، لكن نمو الشغل في المنطقة الحضرية بمعدل7.7 %، هو أسرع من المنطقة الريفية 5.1%، والجدير بالذكر أن معدل البطالة أعلى بقليل في المنظمة الريفية 16 %، مقارنة بالمنطقة الحضرية 14.8 % في 2005 في حين كان متساويا في السنوات الماضية 2003 – 2004.

إن كلا من المخطط الوطني للتنمية الريفية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذين شرعا فيها سنة 2000، يرميان إلى إعادة تأهيل الزراعة والاستغلال الزراعي، وإدماج الزراعة بطريقة فعالة في مسار إنمائي مستمر يسمح بخلق أكثر من مليون منصب شغل.

وفيما يتعلق بتطوير الشغل، فلا تبتعد الجزائر عن التوجه السائد عالميا، أي بمعنى النقص في مناصب الشغل و في العمل اللائق. إن المفهوم "لائق" يختلف إدراكه من مجتمع لآخر إذ يرتبط في الجزائر بمستوى الدخل الناتج عن العمل، وبحماية الشغل وبدرجة ملاءمته للتكوين والمؤهلات المكتسبة، ويشهد التوجه العام لتطور الشغل زيادة في مناصب الشغل المؤقتة ويكشف عن عدم استقرار الشغل.

وفي الوقع يشكل الأجراء المؤقتين أكثر من 49 % من خلق مناصب الشغل خلال فترة 2001-2005، مقابل 28% للأجراء الدائمين، ولقد ازداد عدد الأجراء المؤقتين بـــ 14 % مقابل 4.6 % للأجراء الدائمين، غير أنه يظل الأجراء المؤقتين بنسبة 58% في سنة 2005 مسيطرين في نسبة السكان الأجراء، هذا التوجه الذي يصاحبه غياب الحماية الاجتماعية، ينبع من الإحساس الغالب بعدم الأمان في الشغل.

أما فيما يخص **الشغل النسوي:** فلقد أحدثت النساء تحولا في سوق العمل في كل أنحاء العالم، ففي العديد من البلدان يحدد نمو الشغل بزيادة معدل نشاطهن. إن التحول البنيوي للاقتصاد والنمو الديمغرافي ونهوض القطاع غير الرسمي وتنظيم أوقات العمل، كل هذا قد غير شروط حياتهن وعملهن، وهذه العوامل قد غيرت توزيع الأدوار بين الرجال والنساء في سوق العمل، فمن الآن فصاعدا تستفيد بعض النساء من فرص أكثر، و تحظى باستقلال اقتصادي أكبر، غير أنهن كن ضحية التغيير أكثر من الرجال. إن حضور النساء في سوق العمل هو بازدياد إذ يلغي الضغوطات الاجتماعية، التي ميزت تصرفهن إزاء العمل في الماضي.

يفسر أساسا هذا القدوم الكثيف للنساء إلى سوق العمل خلال العشرية الأخيرة بـــ:

*انخفاض قدره الشراء، فالبنسبة إلى اقتصاد الأسرة، يعد عمل المرأة ردا على انخفاض الأجر الفعلي للرجل.

*فعالية القطاع غير الرسمي، حيث يجذب المرأة إلى سوق العمل بزيادة، ويسمح بارتفاع العمل في البيت بشكل ملموس.

*ارتفاع مستوى التعليم الذي أدى إلى تراجع سن الزواج، وأثر في تحسين قيمة العمل لدى الفتيات، حيث يعد اندماجهن في عالم الشغل أقل صعوبة من النساء المتزوجات.

فيما يتعلق بخصائص التشغيل النسوي لسنة 2005 في الجزائر، فقد ارتفعت الفئة النسوية العاملة لتصل إلى 1.42 مليون شخص، أي ما يعادل زيادة متوسطة سنوية بـــ2.5 % منذ سنة 2001، وحسب المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، في أفق سنة 2020، ستزداد الفئة العاملة بـــ3% بمعدل

2.5 % للرجال، و4.95 % للنساء حيث تحدث النساء ضغطا على سوق العمل يساوي الضعف الذي يحدثه الرجال.

إن المعطيات المتعلقة بالشغل حسب النوع تبين أن الشغل النسوي يظل ضعيفا نسبيا، ففي سنة 2005 كان عدد النساء المشتغلات يمثل حوالي15 % من السكان المشتغلين، إلا أنه يوجد تحسن معتبر نسبيا تعيقه حتما القيود الناجمة، عن تقلص سوق العمل وعن الجوانب الاجتماعية والثقافية، ولقد تزايدت الفئة النسوية المشغلة بـــ 7.4 % خلال فترة 2004- 2005، حيث انتقلت من 884000 إلى قرابة 1.2 مليون شخص، هذه الزيادة أعلى من الزيادة عند الرجال المقدرة بــ6.5 %، ما يترجم التقدم الاجتماعي والثقافي الملحوظ فيما يخص نظرة المجتمع للعمل النسوي.

وتتمثل خصائص الشغل النسوي في سنة 2005 فيما يلي:

*من مجموع 1.02 مليون من النساء المشغلات يتمركز 73 % منهن في المنطقة الحضرية، و27 % في المنطقة الريفية، ما يترجم وجود فرص عمل أكثر في المدن من الريف، غير أنه سجل تقدما ملحوظا في الوسط الريفي، بخصوص حصول النساء على منصب شغل، ففي فترة مابين 2001- 2005 كانت نسبة النمو المتوسطة النسوية للشغل تقدر بـــ 8.9 %، أي ما يعادل النسبة الأكثر ارتفاعا، مقارنة بتلك المسجلة في المنطقة الحضرية.

*تشغل النساء مناصب شغل دائمة (51 % مقابل 38.2 % عند الرجال).

* تعمل النساء في القطاع العام (54.8 %) أكثر من الخاص.

وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، فإن العدد الحقيقي للنساء المشتغلات في الوظيف العمومي، قد عرف زيادة تقدر بـــ 17 % مقارنة بسنة 1995، يمتص قطاع الصحة والتربية لمفردها قرابة 80 % من هذا العدد الحقيقي، أما فيما يخص نسبة المشتغلين الذين لهم مستوى عالي عند النساء (25.7 %) من تلك

عند الرجال (8.1 %) ، ونفس الشيء بالنسبة للمستوى الثانوي، غير أن الفارق أقل (29.6 % للنساء و 20.2 % للرجال)، ما يؤكد تأثير مستوى التعليم على التخفيض من العراقيل الاجتماعية والثقافية، ليتسنى الحصول على منصب شغل، وبالمقابل يجب الإشارة أنه رغم هذا التقدم فإن 30 % فقط من النساء اللائي بلغن سن العمل واللائي لهن مستوى عالي يشغلن منصب شغل، ولا تمثل النساء إلا 11.3 % من الشغل غير الرسمي، ومن يستثمرن مناصب شغل منظمة مصرح بها لدى الضمان الاجتماعي، وفي الواقع الشغل غير الرسمي الذي يظل رغم كل هذا مرتفعا في جميع الحالات هو عند النساء أدنى (38 %)من الرجال (%51).

أما فيما يخص خصائص البطالة النسوية، ففي سنة 2005، فئة السكان العاطلة عن العمل، أغلبها ذكور (قرابة 83 %)، أما عدد النساء العاطلات عن العمل فهو في الواقع 249000، ما يعادل 17% من مجموع البطالين.وتتمثل الخصائص الرئيسية للبطالة النسوية لسنة 2005 فيما يلي:

*نسبة البطالة النسوية المقدرة بـــ17.5 % هي أعلى من نسبتها عند الرجال.

*في الواقع انخفضت بسرعة نسبة البطالة النسوية بين 2001 و2005 حيث انخفضت بـــ 13.9 % مقابل 12 % عند الرجال.

*بلغت نسبة البطالة في الشريحة 20-24 سنة 42% بالنسبة للنساء مقابل 27.9 % للرجال.

يترجم هذا الفارق تطور الذهنيات بخصوص عمل النساء أكثر مما يترجم تميزا عند تعيين النساء، هذا ما تؤكده فترة البحث عن منصب شغل، التي هي أدنى عند النساء مقارنة بالرجال، وتعتبر البطالة النسوية أكثر في الوسط الحضري من الريفي، بسبب أن الأخير يعاني من ضغوطات اجتماعية شديدة.

ب- آليات دعم الشغل وفعاليتها:

إن لبرنامج التعديل آثار متنحية على المدى القصير لاسيما على مستوى الشغل، لكنها تشكل أيضا شرطا ضروريا لإنعاش النشاط الاقتصادي، هذا الأخيرة يصحبه عموما خلق مناصب شغل، لكون ارتفاع الإنتاج تتطلبه مبدئيا زيادة موازية لعامل الإنتاج الأساسي واليد العاملة. وحسب الطرح الليبرالي الجديد فإن الانتقال إلى النمو يمكن أن يتحقق تلقائيا، دون تدخل الدولة هذا بفضل تطهير البنية الاقتصادية، من خلال الزوال السريع والقوي للمتعاملين غير الفعالين، كذلك الأصول المستقلة التي ترتكز على آليات السوق، قد تجد منحة أكثر فعالية من السابق، هذا ما قد يجعل الاقتصاد في طريق النمو.

في سياق هذا الطرح فإن الإستراتيجية المتبناة، تقوم أساسا على تحويل مسؤولية الضبط من الدولة إلى السوق، عن طريق تطبيق سياسات مختلفة: خوصصة، تحرير سوق العمل...الخ، وفي هذا الإطار سياسة الاقتصاد الكلي لها دور أساسي في مكافحة التضخم، وليس في إنعاش النمو، ويعتبر الشغل مشتقا ثانويا لهذه السياسات، ولأسواق العمل مهمة و حيدة تتمثل في تأمين تعديل خال من التصادمات لمتغيرات الطلب.

لقد تأكد بالفعل أنه لا ينبغي على الدولة أن تتخلى عن الاقتصاد بقدر اهتمامها بكيفيات تدخلها، لأنه كما أشار إليه -**روبير سولو**- الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، إذا كان النظام التنافسي أكثر مصداقية فإن السوق لا يمكنها القيام بكل شيء، فلا يمكنها مثلا أن تؤمن لوحدها وعلى مدى طويل، مستوى شغل عال ولا أن تلغي التفاوتات. ومهما يكن، فإنه بفضل تدخل الدولة أساسا عرفت الجزائر خاصة منذ سنة 2002 انقطاعا فعليا مع حلقة الركود، ويكمن هذا الانقطاع في خيار الإنعاش الاقتصادي، عن طريق الطلب بدافع من ميزانية الدولة، من خلال توسيع نفقات التجهيز خاصة.

إن التدخلات المباشرة للدولة في مكافحة بطالة الشباب، ترجع إلى بداية العشرية، وقد تضاعفت أيضا أو تعززت في فئاتها القطاعية والجهوية، وفي سنة 2005 شملت هذه التدخلات عدة معايير محفزة للشغل من خلال:

*خلق صندوق دعم الاستثمار للشغل.

*التخفيف الجبائي للأشخاص المؤهلين، للاستفادة من بعض أجهزة إنشاء مناصب الشغل.

*معايير لتخفيض نسب الفائدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*ضبط سوق العمل من خلال استرجاع الوظائف الوسطية للخدمات العمومية، التي يظل فيها مجال التدخل محدودا (25 %)من سوق العمل، وتشكل أجهزة الشغل بصفة عامة خيارا للشباب البطال بالخصوص، و هي موضوع مراجعة معتدلة لمجال تدخل واسع، ففي فترة2000- 2005 خصصت الدولة قرابة 110 مليار دينار لبرامج مكافحة البطالة، أما برامج الشغل المؤقت فقد أخذت 73 % من هذا المبلغ.

أما فيما يخص الهيئات والمؤسسات، فلقد تضاعفت منذ 1990 الأجهزة الخاصة بسوق العمل، فهي تتحسن و تستثمر في مجالات واسعة وهي متعلقة بهيئات عديدة:

*الوكالة الوطنية للشغل المكلفة بضبط سوق العمل، تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

*الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تأسست في 1996 ومهامها:

- دعم وإرشاد ومرافقة الشباب المتعهدين.
- تسيير منح الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لا سيما المساعدات و تخفيض نسب الفائدة.
- تأمين متابعة استثمارات الشباب المتعهدين.
- تشجيع جميع أشكال المعايير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

*وكالة التنمية الاجتماعية ADS: تأسست سنة 1996 ومهمتها:

– ترقية الأنشطة لصالح السكان المحرومين، والتنمية الجمعوية.

– اختيار جميع مشاريع الأعمال وكل مشاريع الخدمة العمومية.

*الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC: تأسس في سنة 1994: يسير مركز البحث في الشغل ومركز مساعدة العمال الأحرار، و مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

*الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM: ومهمتها الرئيسية مرافقة ودعم ومتابعة القروض المصغرة. هذه الأخيرة تخص كل شخص يبلغ عمره 18 سنة أو أكثر، والذي ليس لديه دخل أو دخله غير مستقر.

*المركز الوطني للشغل ومكافحة الفقر: تأسس سنة 2005 وهو آلية مراقبة تضم جميع الشركاء الاجتماعيين، وكذلك الحركة الجمعوية.

أجهزة مناصب الشغل المؤقتة وإنشاء النشاطات :

هذه الأجهزة موجهة إلى برامج خلق مناصب الشغل في المناطق المحرومة، ذات نسبة بطالة مرتفعة، وإمكانية اقتصادية ضئيلة، حيث الخدمات الاجتماعية ليست في متناول إلا فئة خاصة ثابتة، وتضم هذه الأجهزة أجهزة إنشاء مناصب مؤقتة وأجهزة خلق النشاطات.

أجهزة خلق مناصب شغل مؤقتة: وهي كالأتي:

–الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: المقصود هو برنامج أنجز بمساهمة البنك العالمي، والذي جاء مساند للشبكة الاجتماعية، وشرع فيه سنة 1997، ويهدف هذا البرنامج إلى إنجاز مشاريع ذات أبعاد قصيرة، في مجالات الطرق والتطهير والتهيئة العمرانية، والفلاحة والغابات والسدود الصغيرة.

-عقود ما قبل التشغيل (**CPE**): هو برنامج يهدف إلى تعزيز الإدماج المهني للشباب الطالبين مناصب شغل لأول مرة، والحاملين شهادات جامعية، يتكفل الجهاز الموضوع في 1998 لمدة سنة يمكن تمديدها على ستة أشهر، بأجر حاملي الشهادات.

أجهزة إنشاء النشاطات: تتمثل في:

-القرض المصغر: هو جهاز موجه إلى ترقية الشغل الذاتي والذي تسيره الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويقوم على تنظيم الاستفادة من القرض لغرض إنشاء مشاريع صغيرة، وكذا تخفيض في نسبة الفائدة الممنوحة للمستفيد.

-المؤسسة المصغرة: إن جهاز إنشاء المؤسسات المصغرة الذي تسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يسعى لإنشاء نشاط ومناصب شغل دائمة موجهة إلى الشباب البطال البالغين من العمر 19 إلى 35 سنة، ويقوم على التزويد ببعض المحفزات على الاستثمار كتخفيض في نسبة الفائدة البنكية، والقرض بدون فائدة و خلق صندوق الضمان، ومتابعة الشباب المستثمر، ومنح الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، ومنذ انطلاق الجهاز في سنة 1997 اعتبرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قرابة 118000، مشروع قادر على إنشاء 330000 وظيفة مباشرة، اعتبرتهم مؤهلين للجهاز ومن بينهم 34 % يوفون الشروط البنكية، و27.5 % منجزة، ولقد تم إسهام البنوك بتدخل السلطات العمومية.

-جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAP: أنشئ في 2004 و يسيره الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وهو موجه للبطالين البالغين من العمر 35 إلى 50 سنة، أما تنظيمه لا يختلف عن الأجهزة الأخرى لخلق النشاط، وفي نهاية 2005 وافقت البنوك على تمويل أكثر من 3000 ملف أي ما يعادل أقل من 9 % من الطلبات المقدمة لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، حيث 56 % فقط وافقت عليهم لجنة الاختيار والمصادقة، المتكونة أساسا من ممثلي البنوك العمومية. فيما يتعلق بفعالية الأجهزة التي أنشئت، فقد

خصصت قرابة 100 مليار دينار خلال فترة 2001- 2005، أكثر من 23 مليار دينار خصصت لسنة2005 فقط، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي فقد لعب الشغل المؤقت دورا حاسما في التخفيف من الفقر المطلق على طبقات البطالين.

إن عقود ما قبل التشغيل وكذا أجهزة كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والقروض المصغرة، قد شجعت الإدماج المهني، وزادت من قابلية تشغيل الشباب البطال الذي كان مهشما محروما ماديا ومعنويا على حد سواء. غير أن هذه الأجهزة ستكون حتما أكثر فعالية مع تسيير أقل تمركزا للأجهزة، أما تخصيصها بشكل أكبر للجماعات المحلية فسيحسن أثر الموارد المخصصة، وكذا العمل على وضع آلية خارجية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل المسار بصورة منتظمة.

حسب المكتب الدولي للشغل، قد يعكس استمرار البطالة، إما مشكلا عاما في النمو والتنمية وإما مشكلا بنيويا في اللامساواة في سوق العمل. ففي آسيا الشرقية تنتج مشاكل البطالة قبل كل شيء من تغيرات اتجاهات الاقتصاد الكلي، في حين أن النمو البطيء للشغل في أوروبا، قد يرجع إلى النتائج الاقتصادية الإجمالية الضعيفة. وللامساواة البنيوية أهميتها أيضا حتى في البلدان التي تحرز أفضل نجاح، أين تقبل أجهزة الإنتاج بعض العمال وتقصي آخرين، حيث يمكن للعمال الذين يتمتعون بكفاءات ومؤهلات مطلوبة الحصول على مناصب شغل منتجة، بينما يلاحظ الآخرين أنهم محرومون من المناصب اللائقة، لهذا فإن سياسة التشغيل تلعب دورا هاما في توزيع المداخل.

ج– آفاق التشغيل:

حسب التقرير الوطني للتنمية البشرية الصادر عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، يمكن تطوير التشغيل في الجزائر عن طريق مجموعة من النقاط وهي:

***تجديد دور الاستثمار:**

لقد أثبتت التجربة أن الاستثمار العمومي، الذي يعد مهما في دفع النمو، لا يعطي لوحده وبمرور الوقت نتائج جيدة في قطاع الإنتاج، إذ أنه لا يأتي بتطور مستمر خصوصا وأنه يخضع لإيرادات تصدير المحروقات. وبالرغم من تقدم القطاع الوطني الخاص، فيما يخص المساهمة في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل ، فإنه ليس متطور بقدر كاف بسبب محيط يفتقر التشجيع، روح المبادرة غير منتشرة بقدر كاف، بطئ الإدارة وعجز النظام المصرفي .

غير أنه يجب على الاستثمار الخاص أن يلازم الاستثمار العمومي، بشكل كبير، وإلا يحل محله ليحدث نموا مستمرا، كما يجب إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر العوامل الرئيسية للنمو ورفع مستوى التشغيل، وهذا دون إحداث ربح يعود بالفائدة عليها، ويكون على حساب المستهلكين.

***إيجابيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:**

إن للاستثمار الأجنبي الذي كثيرا ما برزت ايجابياته انعكاسات مباشرة و غير مباشرة، على الشغل في البلد المضيف، في حين أنه يشكل استقرار لتمويل الاقتصاد، على عكس الاستثمارات الأخرى، كما يشكل عاملا هاما للاكتساب التكنولوجي والفعالية. في الواقع إن المؤسسات الأجنبية التي توظف إطارات عالية التكوين وتدفع لهم أعلى الأجور، هي تساهم أيضا في تثمين القدرات الوطنية بتأثير فوري ومستقبلي.

إن الجزائر تملك وسائل نجاح مؤكدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (حجم السوق، الطاقة، كلفة اليد العاملة)، لكن المستثمرين المحتملين يرون أن حالة النظام المصرفي على الخصوص تشكل الحاجز الأكبر، الذي يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن ذلك لو اعتبر المستثمرين مشكل العقار انشغالا هاما، فإنهم يتذمرون أيضا من بطئ الإجراءات الجمركية والإدارية، علاوة على ذلك تجدر الإشارة، إلى أن روح المبادرة الموجودة محليا في العلاقات القائمة بين الشركاء المحليين والمستثمرين الأجانب المحتملين، تشكل عاملا محددا

لظروف وأشكال الاستثمار الأجنبي، ويعد الالتزام المسبق للقطاع الخاص الوطني فيما يخص الاستثمار، عنصرا هاما فعلا بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

كثيرا ما ينتظر تسريع الإصلاحات، خصوصا في القطاع المصرفي، لأن بإمكانه تحسين جو العمليات بشكل ملحوظ، وحسب خبراء صندوق النقد الدولي "ستسمح عصرنة القطاع المصرفي والمالي بتمويل مبني على أساس مالي وتجاري سليم، قد يمس في هذه الظروف القطاع الخاص". إن الشراكة بفضل انفتاح رأس مال البنوك العمومية على البنوك الأجنبية التي برزت كفاءتها، تحقق مكسب تكنولوجي ومهارة وتكوين إطارات لفعالية البنك في اقتصاد السوق.

دور رأس المال البشري:

يعتبر الرأسمال البشري محرك أساسي للنمو الاقتصادي، حيث تبين أن الاستثمار البشري يحسم في خلق ظروف محفزة لترقية التطور المستدام والشغل. كما أثبتت العديد من الدراسات وجود انعكاسات إيجابية، بين الصحة من جهة والتربية والرأسمال الاجتماعي من جهة أخرى.

إن أغلبية المؤلفين الذين يصدرون مؤلفات حول الرأسمال البشري، يركزون على التربية وآثارها معتبرين ضمنيا التربية عنصر أساسيا في الرأسمال البشري، فمثلا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحدد من خلال الرأسمال البشري" المعارف، الكفاءات ومزايا أخرى يمتلكها الفرد وتهم النشاط الاقتصادي"، وكلما كان الأشخاص أفضل تعلما، كلما نالوا مكانة أفضل في سوق العمل، إنهم أوفر حظا في الحصول على منصب شغل والحفاظ عليه، وكلما كانوا مؤهلين كلما زاد راتبهم.

ومهما يكن الاستثمار في الرأسمال المادي عاليا، فإنه لا يفسر لوحده النمو السريع والازدهار، وإن مؤهلات الرأسمال البشري تفسر بصورة كبيرة وتيرة وحجم التنمية في أغلبية البلدان، وفي الواقع على المؤسسات أن تكون قادرة على إيجاد طالبي عمل، في سوق العمل، لديهم تخصص يلبي احتياجاتها الحقيقية. إن مسألة نوعية

التكوين قد تبين أنها أساسية، لأن على هذه المؤسسات التي تخلق الثروة ومناصب الشغل أن تكون قادرة على المنافسة، ويجدر بنا أن نشير إلى أن الاقتصاد، على المستوى العالمي يتجه بشكل تدريجي، نحو ما يسمى اليوم باقتصاد المعرفة، القائم على الابتكار والذي يعتبر المنبع الرئيسي لخلق أفضل مناصب شغل، إذن ينبغي على سياسات التشغيل أن تستبق التطور التقني والمؤسساتي بحيث يكون حال العمال أفضل، حتى يشغلوا مناصب شغل جديدة وبحيث تحصل المؤسسات على المعرفة المطلوبة، وتكون لها الإدارة التي تعمل على تحقيق الأهداف المنشودة. ولهذا فهو مهم أيضا بالنسبة للسلطات العمومية أن تهتم أكثر بنوعية التعليم، خصوصا وأن البلد يعرف وضعية ديمغرافية جد ملائمة.

إن جميع الإجراءات السابقة تؤدي إلى إلغاء المشكل المعقد لتحديد معايير أداء المنظومة التربوية، في حين أن الحكومات لا تأخذ بعين الاعتبار سوى المجهود المالي المقبول، ويلح المختصون على نوعية الاتصالات بين نظام الإنتاج والمنظومة التربوية، وعلى التحفيزات الواجب تعلمها، وعلى القدرة على التوفيق بين التكوين المعمم و تحصيل النخبة، إذ تعد آلية المتابعة والتقييم ضرورية على طول المسار، حيث ترمي إلى تحسين نوعية المنظومة التربوية. ونفس الشيء ينطبق على التكوين المهني للحرف حيث لا يمكن غض النظر عن احتياجات البلد لموظفين مكونين على هذا النحو، وأن عدد كبير من المقاولين نشئوا في وسط حرفي.

كما أنه من الضروري وضع وتطبيق سياسة فعالة لتثمين الكفاءات الداخلي،ة في آجال أقرب من آجال الماضي، بخلق ظروف لانفتاح هذه الكفاءات داخل بلادها، وهذا طبعا لا يعني أن هذه الكفاءات لن يمسها الإبعاد عن الوطن، لأن تفسيرا كهذا يتجاهل طبيعة نتائج مسار العولمة، ولابد أن تسمح هذه الاعتبارات للجزائر، بتبني وتطبيق سياسة جذب واستغلال فعالة للكفاءات المتواجدة بالخارج، بما في ذلك التطور الهام لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة في العالم.

كخلاصة لهذا المبحث تعد التنمية البشرية انشغالا أساسيا، سواء بالنسبة للبلدان المتطورة أو التي هي في طريق النمو، فالنسبة للجزائر يعود مثل هذا التحسين بالدرجة الأولى، إلى الارتفاع الآلي للناتج الداخلي الخام لكل ساكن، الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات والنفقات العمومية، وتراجع الزيادة الطبيعية للسكان، بالرغم من تباطؤ وتيرتها في الوقت الحالي.

وعلى المنظومة التربوية، أن تكون ذات نجاعة فيما يخص التكلفة والمردودية خاصة وأنه يتعين عليها تزويد الشباب بالقدرات للحصول على منصب شغل لائق. أما بالنسبة للمنظومة الصحية، فعليها تحقيق النجاعة التقنية، لا سيما في مجال وفيات الأطفال والأمهات، وأيضا النجاعة من ناحية تكاليف التسيير. و فيما يخص مكافحة الفقر فلا يمكن أن تتم من خلال تقديم منح الإعانة فقط، ولكن أيضا عبر تحسين الآفاق الاقتصادية للشغل.

على صعيد آخر، فإن الإدارة التي ستواصل الاضطلاع بدور هام في مجال التنظيم، هي عامل يجب عصرنته بشكل مستعجل، وإن مضاعفة الوسائل التقنية لدراسة سوق العمل وتحليلها، على نطاق واسع لاسيما على المستوى المحلي، مع إعادة تأهيل الجهاز الإحصائي الوطني وتوسيعه، ستساهمان مساهمة كبيرة في صياغة و تطبيق والتقييم المنتظم والمعمق، للأثر المتولد عن استعمال السياسات المعتمدة.

إن التنظيم الاجتماعي باعتباره الرابط بين الأدوار المحددة بدقة، والمنوطة على التوالي بالدولة والجماعات المحلية والشركاء الاجتماعيين، يشكل المطلب الآخر الذي ينبغي تدعيمه حيث يتعين عليه التكفل بالمسائل المطردة على وجه الخصوص، مثل شروط استخدام العقود، وصلاحيات التفاوض الجماعي والمشاركة في العمل النقابي وشروط النظافة، والأمن والحوار الاجتماعي على جميع الأصعدة . بالإضافة إلى مضاعفة الجهود الموجهة إلى صحة الأم والطفل، ومحاربة الأمية، خاصة لدى النساء في الوسط الريفي، وتحسين مردودية منظومتي التربية والتكوين المهني.

ولهذا الغرض، من الأهمية بمكان تطبيق مسار الإصلاحات، وفق مقاربة متعددة القطاعات (قطاع الخدمات والقطاع النقدي والمالي)، التي تبلور الطاقات وتوحد مساعي التعاون، ضمن منظور حيوي لتطوير وترقية آليات الشفافية والمتابعة والتقييم، على جميع المستويات.

كخلاصة لهذا الفصل نلاحظ أن أهمية هذا التقرير حول التنمية البشرية الذي أعده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تكمن في توضيح كيفية مساهمة هذا الأخير في تحليل السياسات التي ترسمها و تطبقها الدولة في جميع المجالات، أو بالأحرى تقييمها وملاحظة مدى تطابقها مع انشغالات المواطنين و مع الواقع المعاش و التطورات الحاصلة في جميع الميادين.

إن دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال هذا التقرير وغيره من التقارير التي يصدرها، يساعد الحكومة على تقييم برامجها وتعديلها مع ما يتوافق والأهداف المحددة سلفا، وهذا بغض النظر عن توظيف الحكومة لها أو تهميشها لأن هذا يعود إلى طبيعتها، وإلى اعتبارات وحسابات معينة.

إن نجاح السياسات المطبقة في العديد من البلدان المتقدمة، يكمن في اعتمادها على مختلف الهيئات و المراكز البحثية، التي تقوم بإعداد دراسات تعبر عن حقيقة الواقع، هذا بالإضافة عن تقييمها للسياسات المطبقة في الميدان، وإعطاء الآراء حولها. ومن خلال كل هذا تقوم السلطات المعنية بمختلف القطاعات، برسم وصنع السياسات التي تأخذ في عين الاعتبار الآراء والملاحظات التي تم إعطاؤها، عن السياسات السابقة، وهنا يكمن سر نجاحها. ولهذا يجب أن تعمل الدولة على تفعيل دور هذه الهيئات لمساعدتها، على تحقيق الأهداف المحددة في برامجها، عن طريق تقديم البدائل التي يتم الاختيار والمفاضلة بينها، وتطبيقها على أرض الواقع لتحقيق الغايات المنشودة.

الخاتمة

الخاتمـــــــة :

لقد صدق توقع العالم والباحث **"ألبرت أنشتاين"** حين توقع انفجار قنبلة مماثلة للقنبلة الذرية، وهذه القنبلة تتمثل في قنبلة المعلومات، وهذا الانفجار كان بفعل المعلومات والتكنولوجيا والاتـــصالات، واعتمادهـــا في مختلف مجالات الحياة، ولقد أصبح عالم اليوم يأخذ عدة تسميات منها: عصر الاتصالات، عصر المعلومـــات، عالم المعلومات، العالم الرقمي، إنه عالم متغير اختلف عما كان عليه من قبل بكثير، عالم يتجه نحو التكـــتلات المعلوماتية، وشبكات المعلومات والاتصالات البعيدة المدى. وإن الانضمام لهذا العالم يفرض على كل دولـــة ترغب في ذلك، أن تهتم ببناها التحتية للمعلومات، بالتخطيط لها وفق سياسات تناسب الواقع الاجتمـــاعي، الاقتصادي والسياسي المحلي، ومسايرة تطورات العالم الخارجي، وأولى هذه البنى: مؤســـسات المعلومـــات، وثانيها التكنولوجيا والاتصالات، على أن تأخذ بعين الاعتبار في تنمية هذه القاعدة، الاهتمام بجانب التمويـــل لاستيرادها، وجانب المخصصات المالية لتنميتها وصناعتها محليا. وعليه فإن تحقيق التنمية لا بد أن يكون بإيجاد النظم الملائمة، التي تعمل على استثمار المعلومات والمعارف، وكذا الاهتمام المتزايد ببنوك وشبكات المعلومات.

باعتبار أن صانعي السياسات العامة والقرار، هم الذين يحتكون بالواقع ويحاولون استيعاب خصوصيته وما يحيط به من مؤثرات، فإن التركيز على المعلومات يمثل بالنسبة إليهم أحد الأساليب المستخدمة في ذلـــك. إن أهمية المعلومات التي تحتاجها مراكز اتخاذ القرار، تتوقف على قدرتها على إزالة الشك في فعالية ما لديها مـــن بدائل مطروحة يراد المفاضلة بينها، إذ تزداد أهمية المعلومات كلما زاد عدم يقين صانع القرار، مما يـــؤدي إلى حاجته إلى معلومات أكثر، يجب أن تكون وثيقة الصلة بالأهداف التي يرغب في تحقيقها.

على ضوء ما تقدم نخلص إلى أنه إذا كانت المعلومات سلطة، فإن مؤسساتها هي منافذ تسويق هذه السلطة، وهي المسؤولة أيضا عن توفير مقومات تحويل هذه الطاقة، إلى قوة دفع في خدمة بـــرامج وأهـــداف التنميـــة الشاملة، واليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذت هذه الظاهرة دورا أكثر شمولا وعمقا، واكتسبت بفعل ذلك قدرا

يفوق كثيرا ما كانت تمثله من أهمية في الماضي. فلقد أدى اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى إحداث تغيير جذري في مجال المعلوماتية لم يكون مسبوقا في التاريخ بأكمله، وغذت المعلومات بتكنولوجياتها ونظمها صناعة العصر الرائدة، حيث لم تعد المعلومات محصورة في الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات، وحركة التطور وتنمية المعرفة الإنسانية فقط، بل أصبحت أداة فعالة يعتمد عليها في إدارة الحاضر ورسم صورة المستقبل، لكونها وسيلة لزيادة الكفاءة وتحسين الأداء.

نخلص أيضا إلى أن المعلومات تكتسب أهميتها من واقع الدور الذي تمثله، في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف، يستمد منها تقديراته وتصوراته لما يتطلب منه القيام به، وعبر مراحل تاريخية متتالية تزايدت أهمية المعلومات بصورة مطردة، ارتباطا بما تحدثه من آثار عميقة في توسيع المعرفة الإنسانية وتنمية وعي الفرد، وإدراكه لما يحيط به من ظواهر ومتغيرات مختلفة. واليوم في ظل عالمنا المعاصر أخذت المعلومات دورا أكثر عمقا وشمولية، واكتسبت بفعل ذلك قدرا يفوق كثيرا ما كانت تمثله من أهمية فيما مضى.

إن ما يجري في الوقت الراهن هو تحول نحو بناء المجتمع المعلوماتي في عالم يعيش عصر المعلومات، ولا شك أن ذلك يمثل الشيء الكثير بالنسبة لراسم السياسة وصانع القرار، وهو المعني بالتعامل مع واقعه في ظل الاهتمام باستيعاب خصوصية، وما يحيط به ممن متغيرات وإعطاء الجدية الكاملة، لاستخدام وتوظيف الأدوات الأكثر فعالية لتطويره والنهوض به.

ما يمكن الوصول إليه من خلال هذه الدراسة، أنه إذا كانت المعلومات على تلك الدرجة من الأهمية والأثر الفاعل في إيصال المعرفة، وتسهيل الإلمام بمكونات الواقع وتفاعلاته، وتأمين مقدرة اكتشاف الحاضر ودقة التنبؤ بالمستقبل، وتدعيم عوامل النمو العلمية والفنية والمادية، فإن القيام بعملية صنع القرار أو رسم سياسة عامة، في أي مجال من مجالات دونما الارتكاز على المعلومات، تفقد متخذ القرار الاستفادة من عامل جوهري، وربما

حاسم، لضمان تحقيق الهدف الذي يتطلع إليه بقراراته المتخذة، بل ويقود ذلك في حالات مختلفة إلى التعرض لتقديرات خاطئة، والوقوع في اتخاذ قرارات غير موفقة.

يجدر بنا الإيضاح أن دور المعلومات بالنسبة لصانع القرار، وإن كان يتخذ أبعادا ومفاهيم شاملة، إلا أنه يتباين في مستوياته وآثاره، ارتباطا بتباين مستويات التطور والواقع الذي يؤدي مفعوله فيه، وفي كل الأحوال فإن الأثر الفعلي لذلك الدور يتحدد عمليا، بمدى إنتاج المعلومات واستخدامها كمرجعية شرطية لازمة لعملية اتخاذ القرار، عند رسم السياسة العامة التي تهتم بالأفراد. ولذلك فإن تحقيق القدر المناسب لأهمية المعلومات ودورها في دعم راسم السياسة العامة، في ظل وضعنا المعلوماتي الراهن يتطلب قبل كل شيء إعطاء الأولوية، فيما يتخذ من قرارات لدعم وتطوير مجال المعلومات ذاته، ومده بالمقومات اللازمة للإيفاء بدوره وتمكينه من خدمة احتياجات صانع القرار، وتلبية متطلباته المعلوماتية بكفاءة عالية.

إن المعلومات التي يتطلب الاعتماد في عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات، ويكون بمقدورها الاستجابة الكاملة لاحتياجات متخذ القرار، هي تلك التي تتحقق من خلال نظام معلوماتي مبني على أسس علمية، ويجري تحضيرها عن طريق استخدام هذا النظام والتعامل مع مخرجاته من قبل أناس مختصين، ولكي تشكل مثل هذه المعلومات المرجعية الإسناد الكامل لصانع القرار عند رسم السياسة العامة، لابد أن تكون مستوفية لكافة المتطلبات المعلوماتية، لدراسة الموضوع محل البحث والتحضير لاتخاذ القرار. وبصرف النظر عن اختلاف محتويات المعلومات المطلوبة بهذا الشأن، ارتباطا باختلاف وتنوع موضوعات القرارات، إلا أنه يجب أن تتوفر فيها بصورة عامة تغطية واضحة ودقيقة لطبيعة الموضوع أو المشكلة المطروحة، وما يرتبط بذلك من خلفيات ومسببات ودوافع، وكذلك التحليل الدقيق لمكونات الموضوع وما يتداخل معه من تأثيرات وتفاعلات متبادلة، وأيضا إيضاح متطلبات ودواعي اتخاذ القرار، وتقديم الاستخلاصات والتصورات وتحديد البدائل المتعلقة باتخاذ القرار، وتحديد الإمكانيات المتوفرة والمطلوبة واللازمة لتنفيذ أي من البدائل المعروضة لاتخاذ القرار، وفي مرحلة

لاحقة إيضاح حدود واختصاصات ودور الجهات الأخرى فيما يتعلق بموضوع القرار، وكنقطة أخيرة تحديد المترتبات والآثار المحتملة عن اتخاذ وتنفيذ القرار.

النتيجة الأخرى التي توصلنا إليها، هي أن القيام بعمل معلوماتي يدعم التحضير لاتخاذ القرار على هذا النحو الصحيح يشترط في المقام الأول، الاعتماد على آلية مؤسسية معلوماتية تؤدي اختصاصاتها بكفاءة عالية، وفي إطار نظام وطني متكامل للمعلومات، وهذا راجع إلى قناعة أن واقع العلاقة بين المعلومات وصناعة القرارات في السياسة العامة، تظهر صعوبات متبادلة من حيث الاعتماد على المعلومات في عملية اتخاذ القرار، ومقدرة المعلومات على تلبية متطلبات اتخاذ القرار، وبالتالي فإن الارتقاء بطرق وأساليب صناعة القرار وربط عملية اتخاذه، بقاعدة المرجعية المعلوماتية، يتوقف إلى حد كبير على الارتقاء بواقع المعلوماتية ذاتها، وهذه مسألة في غاية الأهمية والضرورة.

إن الحاجة إلى المعلومات وضرورتها بالنسبة لصانع القرار وراسمي السياسات العامة، تتزايد بصورة مطردة كلما اتسعت وتعقدت مجالات وغايات القرارات المطلوب اتخاذها. وهذا الأمر موجود في الواقع، فالقرار الذي يتم اتخاذه (مع الأخذ في الاعتبار اختلاف وتباين مستوياته) ، يظل محكوما بالإطار الدستوري والقانوني وبطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة، ومستوى الوعي الثقافي والتكوين الاجتماعي السائد، إلى جانب ما يتداخل مع ذلك من عوامل ومؤثرات خارجية. وبالتأكيد فإن الانطلاق من هذه الأمور مجتمعة والحصول على معلومات كافية بشأنها، يمد صانع القرار بمقدرة مطلقة لاتخاذ قراراته وصنع سياسات على نحو سليم ومدروس، وعدى ذلك فإن غياب المعلومات التي يحتاج إليها، يجعل من مهمة اتخاذ القرار بالغة الصعوبة والتعقيد ومعرضة لاحتمالات الخطأ. ونجد في سياق ما يتم بحثه من مشكلات متنوعة وفي مختلف جوانب التنمية ومجالات الحياة، أن توفر المعلومات الكافية واعتماد مرجعية معلوماتية دقيقة، يمكن القائمين ببحث تلك

المشكلات من دراستها وتحليلها بعمق وشمولية، ويساعد على تكوين فهم مشترك حولها وتصورات متكاملة لمعالجتها، ويوصل بالنتيجة إلى اتخاذ قرارات مدروسة ومتناسقة.

النتيجة الأخرى التي خلصنا إليها، هي أن عملية اتخاذ القرارات كثيرا ما ترتبط بتقييم مسار تنفيذ إجراءات وتدابير سابقة، حيث يتوجب المتابعة والتأكد من أن ما يتحقق فعليا، يسير وفقا لما أريد له أن يتم، ولذلك فإن وجود نظم المعلومات الخاصة برصد القرارات ومتابعة تنفيذها، يشكل ضرورة بالغة وأهمية لازمة، للتعرف المتواصل على كيفية التعامل مع تلك القرارات، وتقييم مستويات تنفيذها بصورة دقيقة.

كما أن انتظام تدفق المعلومات إلى صانع القرار يمكنه من متابعة مختلف التطورات، وما يجري في نطاق مجال اختصاصه ويجعله قادرا على اكتشاف أية انحرافات قد تحدث، وإدراك اللحظة المناسبة التي يتعين عليه اتخاذ القرارات اللازم عندها، إذ كثيرا ما نجد أن أسباب ضعف بعض القرارات ناتج عن عدم دقة توقيتها، وليس عدم صحة محتوياتها، وعن طريق تزويد صانع القرار بما يحتاج إليه من معلومات شاملة في مختلف المجالات، حتى تتسنى إمكانية دعمه وإفادته مما هو متاح في رصيد المعلومات العالمي، وتمكينه من الإطلاع على خبرات وتجارب الآخرين والاستفادة منها في نطاق عمله، وتوظيفها كمعارف علمية وعملية فيما يتخذه من قرارات، وما يصنع من سياسات تهتم بشؤون الأفراد، وبالتالي مساعدته على تجنب التعرض لتكرار أخطاء الآخرين وتحمل الأعباء الناتجة عن الاجتهاد في التجارب والمحاولات.

تجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أن مسألة توفير رصيد ضخم من المعلومات في مجالات المعرفة المختلفة، لا بد وأن يقابله اهتمام بتحديث نظم الاستفادة من هذه المعلومات، ومتابعة تقييم توظيفها في المجالات المختلفة لبرامج الإصلاح والتطوير التنموي، وربطها بالمستفيدين في مواقع صنع القرار. وبشكل عام فإن الاهتمام بالمعلومات اللازمة لتحقيق دورها الفاعل في دعم صناعة القرار، ورسم أو صنع السياسات العامة، سوف يكون له نتائج ايجابية بالغة الأهمية وعلى نحو شامل، ومن بينها تنمية قدرة الدولة على الإفادة من المعلومات

المتاحة والخبرات التي تحققت في الدول الأخرى، وترشيد وتنسيق ما تبذله الدولة من جهد في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات، بالإضافة إلى كفالة قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات، وتوفير البدائل والأساليب الحديثة لحل المشكلات الفنية والاختيارات التي تكفل الحد من هذه المشكلات في المستقبل، وأخيرا رفع مستوى فعالية وكفاءة الأنشطة الفنية في قطاع الخدمات والإنتاج، والأهم من كل ذلك ضمان القرارات السليمة في جميع القطاعات، وعلى مختلف مستويات المسؤوليات.

إن الوظيفة الاستشارية تعتبر من أنجع السبل التي يهتدي عليها راسموا السياسات العامة في العصر الحـــديث، وفي حالة الجزائر فهي حديثة العهد، لكن الدولة حاولت إقامة عدة هيئات استشارية، ومن أبرزهـــا المجلـــس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الذي يعتبر كمركز معلوماتي يساعد الدولة في بناء سياساتها، خاصة ما تعلق بتحديد نسب البطالة والتضخم والنمو والتنمية البشرية، وطرق معالجة هذه المشاكل، وتحقيق الأهداف الـــتي تحقق التقدم والازدهار. إن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، يعتبر منتدى يجمع مختلف الفئات التي تمثل شرائح مختلفة، ويعمل على المناقشة والتحاور حول القضايا التي تدخل في نطاق عمله، وباعتبـــار أن المجلس له علاقات مع الهيئات المعلوماتية والمجالس الاقتصادية العالمية، هذا ما جعله يساير مختلف التطورات التي تحصل على الساحة الوطنية والدولية، وبالتالي فهو يمد صناع السياسة وراسميها بمختلف الآراء التي تـــساعدهم على تحقيق أهدافهم. وعلى الرغم من تجاهل دوره الحساس في بعض القضايا المصيرية لاعتبارات سياســـية، إلا أنه يبقى في مستوى الهيئات العالمية، بفضل دراساته وبحوثه التي تكون مبنية على أسس علمية سليمة.

كنتيجة فيما يتعلق بدور الهيئات الاستشارية، فيمكن القول أن هذا الدور محكوم بطبيعة النظام الـــسياسي السائد، فإذا كان هذا الأخير متفتحا ويعطي الفرصة لعمل هذه الهيئات، فإنها ستساهم بصورة كبيرة في رسم السياسات، والعكس أي أنه إذا كان النظام السياسي منغلقا والقرارات تكون انفرادية، فإن عمـــل الهيئـــات

الاستشارية لا يتعدى مجرد إبداء الرأي فقط، وبالتالي تهميشها وجعلها هيكل بدون روح، وهذا هو حال الدول العربية عموما، وسبب فشل السياسات العامة المطبقة في الواقع.

من خلال النتائج المتوصل إليها نصل إلى تأكيد الفرضيات، التي قمنا بطرحها في بداية هذه الدراسة، والتي تؤكد على أن نجاح السياسات العامة وبلورتها للأهداف، التي يطمح الأفراد لتحقيقها، يعتمد على توفر المعلومات بالقدر الكافي، والذي يفتح مجالا واسعا لراسمي السياسات العامة وصانعي القرار، للاختيار و المفاضلة بين مختلف البدائل المطروحة، وفي هذا الإطار أيضا تتمحور الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

من خلال النتائج المتوصل إليها أيضا، نخلص إلى تقديم الاقتراحات الآتية:

*ضرورة بث الوعي بأهمية المعلومات ودورها في اتخاذ القرار، وأن الإنسان لا يمكن أن يستغني عنها في كثير من أعماله، ويكون هذا من خلال وسائل الإعلام، ومن خلال المحاضن التربوية وعلى مستوى الجامعات، حيث أن ربط النشيء منذ الصغر، وتهيئة سبل ذلك سيخرج جيلا يقدر المعلومات ودورها في حياتنا الراهنة.

*الاهتمام ببناء مؤسسات المعلومات المتفاعلة مع برامج التنمية، أو بمعنى أبسط جعل التخطيط العلمي للموارد البشرية منسجم ومتناغم مع التخطيط الاقتصادي لإحداث التغيير المتسارع، بإعادة بناء المؤسسات بما يضمن اعتمادها على المعلومات الخدمية، ويجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات والتغييرات، وتمثل خصائص مجتمع المعلومات معايير، يمكن من خلالها التنبؤ بدخول المجتمع أو تطوره إلى مجتمع للمعلومات.

*إعطاء مجال أوسع للهيئات ولمؤسسات المعلومات التي تساهم في رسم وصنع السياسات، وهذا من خلال تمكينها من الحصول على المعلومات اللازمة لعملها، وإعطائها فرص حقيقية للمشاركة في جميع مراحل صنع السياسات.

*ضرورة وضع إستراتيجية وطنية للمعلومات لكل قطاع على حدى، وهذا ما يوفر مخزونا هاما من المعلومات، يساعد مختلف القطاعات على رسم سياسات مبنية على أسس علمية دقيقة.

*باعتبار أن السياسات العامة موجهة للأفراد لتحقيق مصالحهم وأهدافهم، فمن الضروري رفع القيود التي تقف عائقا أمامها، وفتح المجال والنقاش حولها، وهذا ما يسهم في نجاحها على أحسن صورة.

*إن الهيئات الاستشارية في الجزائر تعاني من حصار مفروض عليها من طرف الحكومة، التي تسيرها وفقا لأهدافها وخططها، وهذا هو حال المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الذي أصبح أداة في يد الحكومة، وعليه فمن الضروري تركه يعمل في حرية تامة ودون قيود مفروضة، وهذا ما سيسهم في تطوير أدائه.

*ضرورة إنشاء هيئات استشارية جديدة في الجزائر، تكون وظيفتها القيام بالدراسات والبحوث التي تهتم بالسياسات العامة، وهذا لكي تستفيد منها الحكومة في أداء مهامها، وتعمل على تجنب الوقوع في الأخطاء السابقة، التي أدت إلى فشل السياسات المطبقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

***- المراجع باللغة العربية:**

1- إدروج، الأخضر. ذكاء الإعلام في عصر المعلوماتية. ط. 1. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1999.

2- إباليتز، دافيد. وسائل الإعلام و السياسة العامة. ترجمة: زين نجاتي. ط. 1. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.

3- البدانية، ذياب. الأمن وحرب المعلومات. ط. 1. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، .2002

4- الجنحاني، الحبيب. المجتمع المدني بين النظرية و الممارسة. ط. 1. دمشق: دار الفكر، 2003.

5- الحميدي، نجم عبد الله، سلوى أمين السامري، وعبد الرحمان لعبيد. نظم المعلومات الإدارية، مدخل معاصر. عمان: دار وائل للنشر،2005.

6- السويدي، محمد . علم الاجتماع السياسي ميادينه وقضاياه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

7- السيد، إسماعيل.نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1989.

8- الصباح، عبد الرحمن. نظم المعلومات الإدارية. عمان : دار زهران للنشر، 1998.

9- الصباغ، عماد. نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها. الدوحة: مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2000.

10- الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل. ط. 1. عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

11- القريوتي، محمد قاسم. رسم و تنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة. عمان: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع 2006.

12- القصير، عبد اللطيف. الإدارة العامة المنظور السياسي. بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1980.

13- الكبيسي، صلاح الدين. إدارة المعرفة. مراجعة سعد زناد المحياوي. القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

14- المنوفي، كمال. السياسية العامة وأداء النظام السياسي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1998.

15- الهوشي، أبو بكر. التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات: نحو إستراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات. مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2002.

16- أندرسون، جيمس. صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي. ط. 1. الأردن: دار المسيرة، 1999.

17- نظام، بركات، وآخرون، مبادئ علم السياسة ط.3. الرياض: مطابع الأيوبي،1989.

18- باور، جوزيف. فن الإدارة ترجمة اسعد أبولبدة. عمان: دار البشير، 1997.

19- بدر، أحمد . مقدمة في علم المكتبات والمعلومات. الكويت: مؤسسة الصباح، 1979.

20- بدر، أحمد، جلال الغندوز ، وناريمان متولي. السياسة المعلوماتية وإستراتيجية التنمية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، .2001

21- بوحوش، عمار. تطور النظريات والأنظمة السياسية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1984.

22- بوضياف، عمار . الوجيز في القانون الإداري. الجزائر: دار ريحانة.

23- توفلر، ألفين، صدمة المستقبل "المتغيرات في عالم الغد". ترجمة: محمد ناصف علي. القاهرة: دار النهضة المصرية للطبع و النشر، 1974.

24- جابرييل، ألموند، وبنجهام باويل. السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية". ترجمة: هشام عبد العلي. مراجعة: سمير نصار. ط. 1. عمان: الدار الأهلية للنشر و التوزيع، 1997.

25- حزام والي، خميس. إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية. ط. 1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

26- حسين الوردي، زكي ، و مجبل لازم المالكي. المعلومات والمجتمع. ط. 1. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2002.
27- حشمت، قاسم. خدمات المعلومات مقوماتها و أشكالها. مصر: مكتبة غريب، 1990.
28- حشمت، قاسم. دراسات في علم المعلومات. ط. 2. مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995.
29- حشمت، قاسم. مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات. القاهرة: مكتبة غريب، 1990.
30- دال، روبرت. التحليل السياسي الحديث. ترجمة: د. علاء أبو زيد. القاهرة : مؤسسة الأهرام ، 1993.
31- دورتي، جيمس ، و روبرت بالستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة د. وليد عبد الحي. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985.
32- دوفرجيه، موريس. علم اجتماع السياسة. ترجمة: سليم حداد. ط.1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1991.
33- ديبونز، أنتوني. علم المعلومات والتكامل المعرفي. محمد فتحي عبد الهادي تعريب وإضافة. القاهرة: دار قباء، 1998.
34- رشيد، احمد. تحليل السياسات العامة الوظيفة المفتقدة في النظام الإداري المصري، بحث ضمن كتاب تحليل السياسات العامة، تحرير علي الدين هلال. مصر : مكتبة النهضة العربية، 1988.
35- شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المنهج، الاقترابات والأدوات. الجزائر: دار النشر، 1997.
36- شللر، هربرت. المتلاعبون بالعقول. ترجمة: عبد السلام رضوان. الكويت: عالم المعرفة، 1999.
37- عبد الحليم كامل، نبيلة. الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. القاهرة : دار الفكر العربي، 1982.
38- عبد الرزاق، يونس. المعلومات و التنمية في الأردن. الأردن: مؤسسة الوراق للخدمات المطبعية، 1992.
39- عبد الفتاح، محمد سعيد، و محمد فريد الصحن. الإدارة العامة المبادئ و التطبيق. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
40- عبد القوي، خيري. دراسة السياسة العامة.ط. 1. الكويت: منشأة المعارف، 1989.
41- عبد الهادي، محمد فتحي. مقدمة في علم المعلومات. مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1983.
42- عبده، عزيزة. الإعلام السياسي و الرأي العام. ط. 1. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004.
43- عصمت، سيف. الاستبداد الديمقراطي. ط. 1. تونس: دار البراق للنشر، 1990.
44- علي فضل الله، فضل الله. نظريات التنظيم الإداري، ط. 2. دبي : المطبعة العصرية، 1983.
45- علي محمد، محمد، وعلي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.
46-علي، نبيل. الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب العربي.ط.1. الكويت: مطابع السياسة،2001.
47- غيل،بيتر، و جيفير بوتنون. مقدمة في علم الساسة. ط. 2. ترجمة د. محمد مصالحة. عمان: منشورات الجامعة الأردنية، 1997.
48- فوكو، ميشال. السلطة و المعرفة . ترجمة: عبد العزيز العيادي. ط. 1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1994.
49- د. قنديل، أماني. دور الأحزاب وجماعات المصالح في السياسات العامة. بحث من كتاب تحليل السياسات العامة في الوطن العربي.
50- قنديجلي، عامر إبراهيم، مصطفى ربحي عليان وفاضل السمرائي. مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنت. ط.1. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 2001.

51- كامل محمد الخزرجي، تامر. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة.عمان : مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2004.
52-د. كنعان، نواف. اتخاذ القرارات الإدارية. ط. 5. عمان: دار الثقافة ، 1998.
53- لعمارة، جمال . أساسيات الموازنة العامة للدولة. ط. 1. القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004 .
54- محمد إبراهيم البطل، منى. تكنولوجيا الاتصالات المعاصرة الشخصية والإدارية ونظم المعلومات. ط. 1. الإسكندرية: 1998.

55- محمد البكري، سونيا، و إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية مفاهيم أساسية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.
56- محمد الكردي، منال ، و جلال ابراهيم العبد. نظم المعلومات الإدارية. الإسكندرية: الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، 1997.
57- مهنا، محمد نصر. النظرية السياسية والسياسة المقارنة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة د.ت.
58- مهنا، محمد نصر. علم السياسة. القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر، 1997.
59- هيدي، فيريل. الإدارة العامة منظور مقارن. ترجمة: محمد قاسم القريوني. ط. 2.عمان : المطبعة الاقتصادية، 1983.
60- ياسين، السيد. السياسات العامة، القضايا النظرية والمنهجية. بحث ضمن كتاب: تحليل السياسات العامة.
61- ياغي، محمد عبد الفتاح. اتخاذ القرارات التنظيمية. عمان: مركز احمد ياسين، 1988.
62- ياغي، محمد عبد الفتاح. الرقابة في الإدارة العامة. ط. 2. عمان: مركز أحمد ياسين الفني، 1994.

***-المراجع باللغة الأجنبية:**

1- Bernard, Motmorillon, Jean pierre, Pitol belin . organisation et gestion de l'entreprise. Litec, France : 1995.
2- Briein, James. les systèmes d'information de gestion, saint lorent .

3-deutsh, karl. politics and government how people decide their fate. Boston :Houghton muffin company.1970.
4- eston, David. analyse de système politique, paris : traduction de armand. Colin.
5- eston, David. A strategy for international information policy, review IBRI, DANMARK, 1993, P 266.
6- Jackobiak, François. Pratique de la veille Technologique, les éditions d'organisation France : 1991.
7- lesca, Humbert, lesca elisabeth, gestion de l'information, édition d'organisation, paris: 1999.
8- Robert, reix. théorie d'organisation et système d'information, paris: édition veuilerie, 1995.
9- scott, w. Richard. Organization rational natural and open systemen new jersey prenticehall international, 1992.
10-Thomas, Dye . understanding public. policy. engle wood, clffs. prentice hall, 1992.
11- vincent, Alain. Concevoir le système d'information de l'entreprise, les éditions d'organisation, 1993.
12-yecxiao, zhang. "definition and science of information processing and management", 1998.

***-المقالات:**

1-إبراهيم، محمد. "أفكار حول البحث العلمي". مجلة الجيش، ع405 (1997).

2-أحمد هيجان، عبد الرحمن. "دور تحليل السياسات العامة في حل مشكلاتنا المعاصرة". مجلة الإدارة العامة، ع55(1987).

3- أنطوان، زحلان. " كيف يمكن التغلب على نقاط الضعف الراهنة..." المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ع 308 (2004).

- بشاينية، سعد، "من التنمية الشاملة إلى التنمية المستمرة، ع9، باتنة: مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية"، 2006.

4-حجاب، محمد منير . الموسوعة الإعلامية. مج. 6. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.

5- رشدي، راشد، و وفاء شعراني. "بناء مجتمع عربي يتم بالاستناد إلى دروس التراث العلمي". المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 280 (2002).

6-عبد الخالق، عبد العالي. "عولمة السياسة والعولمة السياسية". المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ع 2004،278 (2002).

7-عثمان ياسين، الرواق. "تطور مفاهيم علم السياسة وتحديد الظاهرة السياسة". مجلة العلوم الإدارية، العدد 1.

8- فرسوني، أحمد، و رزق فؤاد. "مدخل استراتيجي لتطوير نظم المعلومات". مجلة عالم الكتب،ع 05 (1999).

9- محمد عارف، نصر.حالة علم السياسة في القرن العشرين عدد. 1.القاهرة: مجلة النهضة،1999.

10-محمد دياب، مفتاح. "مجتمع المعلومات،دراسة نشأته ومفهومه وخصائصه". مجلة المكتبات و المعلومات العربية.ع01 (يناير، 1997).

11-محمد شريفات، يحي، ومحمد سليمان الجرايدة. "درجة إسهام المعلومات في اتخاذ القرارات التربوية". مجلة العلوم الإنسانية،ع20 (2003).

***-القواميس:**

1-الجر، خليل . لاروس. المعجم العربي الحديث. أسهم في تحرير القسم اللغوي منه محمد خليل الباشا و هاني أبو مصلح.باريس: مكتبة لاروس، 1973.

2-المنجد الأبجدي. ط. 1. بيروت: دار المشرق، 1967.

3-بدوي زكي، احمد. معجم مصطلحات العلوم الإدارية. القاهرة: دار الكتاب المصري، 1984.

4- الشامي أحمد محمد و سيد حسب الله، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات (الرياض: دار المريخ، 1998)، ص. 569.

***-مواقع الأنترنيت:**

1-إبراهيم حسين، خالد ."المعلومات: المفهوم، السياسات، الأهمية". تم تصفح الموقع يوم: 22 ماي 2009.
<http://www.aradojitm.org.eg/articledetails.asp?ARID: 5>

2– الطيار، مساعد ." المعلومات قوة". تم تصفح الموقع يوم: 6جوان2009 .
<http://informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name:sections.viewarticle.artid.10. >

3-"أهمية المعلومات في حياة الدول النامية". تم تصفح الموقع يوم:15 ماي 2009.
< http://www.aljazeera.net/news/ARCHIVE >

4–القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2003. تم تصفح الموقع يوم: 23جوان 2009.
>http:/ /www.ITN.Int.Pub/ITU-S/MD/03/wisis/DOC/S03.<

5–بطوش، كمال. "مجتمع المعلومات و حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية".تم تصفح الموقع يوم:9جوان 2009.
<http://www.arabcin.net/arabiaa/1-2003/html >

6- بن عبد الرحمان الجبري، خالد، وحمد بن عقيل السعدون."السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات و التحديات". تم تصفح الموقع يوم:2جوان 2009.
<http://informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name :sections :viewarticle :artid :69.>

7–طاهرالحميري، صادق."الإستراتيجية الوطنية للمعلومات".تم تصفح الموقع يوم:21جوان 2009.
< http://www.nic.gov.ye/site-containts/Activites/Magazines/Information.>

8–ماكغان، جيمس." دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية الأمريكية".تم تصفح الموقع يوم: 13جوان 2009.
<http://www.EJOURNAL.ARABIC. HTM :>

9–هلالة، رولا. "المعلومات والتنمية".تم تصفح الموقع يوم: 6 جوان2009.
<http://aracine-net/arabia/4-2001.htm>

10– مشروع الخطة الوطنية للمعلومات، (نبذة عامة) .تم تصفح الموقع يوم: 21جوان 2009.
>http://www/arabcin.net/arabiaa/1-2003/html<

*** التقارير:**

1– المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي. التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2006.

الوثائق:

1– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مجموعة النصوص التنظيمية للمجلس، أكتوبر 1995.

الفهرس

المحتويات الصفحة

مقدمة . . . . 1.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة. . . . . 14.

المبحث الأول: الجوانب الاصطلاحية والإجرائية للمعلومات. . . . . 15.

1/ تعريف المعلومات. . . . . 16.

2/ نظم المعلومات وعلاقتها بمجالات العلوم الأخرى. . . . . 32.

3/ أهم نماذج المعلومات ونظرياتها. . . . . 38.

المبحث الثاني: تعاريف ونظريات أساسية في السياسة العامة. . . . . . . 47.

1/ تعريف السياسة العامة. . . . . 47.

2/ تطور السياسة العامة. . . . . 67.

3/ مراحل إعداد السياسة العامة. . . . . 72.

4/ مقتربات اتخاذ القرار في السياسة العامة. . . . . 84.

الفصل الثاني: علاقة المعلومات بالسياسة العامة. . . . . 97.

المبحث الأول: السياسية المعلوماتية. . . . . 98.

1/ أهمية السياسة المعلوماتية. . . . . 100.

2/عناصر السياسة المعلوماتية. . . . . 103.

3/ تصميم السياسة المعلوماتية ومعوقات تنفيذها. . . . . 108.

المبحث الثاني: تأثير المعلومات على عملية رسم السياسة العامة. . . . . . 113.

1/ أهمية المعلومات في تحقيق التنمية الشاملة. . . . . .114.

2/ طرق تأثير مصادر المعلومات في السياسة العامة. . . . . .119.

3/ تأثير البحوث العلمية في نجاح السياسات. . . . . .134.

المبحث الثالث: الحاجة إلى إستراتيجية وطنية للمعلومات، في رسم السياسة العامة.....140.

1/ أهمية توفر إستراتيجية وطنية للمعلومات. . . . . .141.

2/ مضمون الإستراتيجية الوطنية للمعلومات. . . . . .143.

الفصل الثالث: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية في الجزائر..... 152.

المبحث الأول: البناء القانوني للمجلس. . . . . .153.

1/ اختصاصات المجلس ومهامه. . . . . .153.

2/ التمثيل في المجلس. . . . . .159.

3/ تنظيم وسير العمل. . . . . .165.

المبحث الثاني: الرأي الاستشاري للمجلس في رسم السياسات، من خلال التقرير الوطني حول التنمية البشرية. . . . . .174.

1/مؤشرات التنمية البشرية من خلال الإحصائيات الوطنية. . . . . . . .176.

2/ آليات إنشاء مناصب الشغل الرامية إلى دعم التنمية البشرية المستدامة. . . . .200.

الخاتمة. . . . . .218.

قائمة المراجع . . . . .227.

خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب
مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا